الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثالثة والسبعون

الجلسة العامة ٨

الأربعاء، ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، الساعة ٩/٠٠

نيويورك

الرئيسة: السيدة إسبينوسا غارسيس . . . . . (إكوادور)

نظرا لغياب الرئيسة، تولى الرئاسة نائب الرئيسة، السيد سانتوس مارافير (إسبانيا).

افتتحت الجلسة الساعة ٩/٠٥.

خطاب السيد خوان كارلوس فاريلا رودريغيس، رئيس جمهورية بنما

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية بنما.

اصطحب السيد خوان كارلوس فاريلا رودريغيس، رئيس جمهورية بنما، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد خوان كارلوس فاريلا رودريغيس، رئيس جمهورية بنما، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس فاريلا رودريغس (*تكلم بالإسبانية*): أتوجه بالتحية إلى رئيس الجمعية العامة، السيدة ماريا فرناندا إسبينوزا غارسيس، التي أقدر لها كونها أول امرأة من أمريكا اللاتينية تعمل في الأمم المتحدة بهذه الصفة.

كما أعرب عن التقدير للأمين العام أنطونيو غوتيريش على التزامه المتجدد بهذه المنظمة. ومن هذا المنبر، أعرب لشعب بنما، مرة أخرى، عن امتناني لمنحي الفرصة للسهر على خدمته.

وإذ أعود إلى الجمعية العامة للمرة السابعة، فإنني أقترب من نهاية صفحتي كرئيس للدولة. وفي غضون بضعة أشهر، سأبدأ صفحة جديدة كمواطن من مواطني العالم، لكن كشخص عاقد العزم على مواصلة دعم جهود هذه المؤسسة، والكفاح من أجل السلام والعدالة الاجتماعية والسير على درب قادة عظماء، مثل نيلسون مانديلا وكوفي عنان.

وخلال هذه السنوات، كنت شاهدا على مداولات الأمم المتحدة وجهودها سعيا لتحقيق الوئام في العالم. وبعض القادة الذين استمعت إليهم هنا في هذه القاعة ما عادوا بيننا؛ بعضهم غادرنا في سلام وآخرون في ظروف عنيفة.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506، (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

لقد حققنا أهدافا طموحة، من إقرار أهداف التنمية المستدامة إلى الالتزام بتحقيقها بحلول عام ٢٠٣٠. وتبقى التحديات كثيرة، مثل تحقيق السلام في سوريا. وموضوع الدورة الحالية يحفزنا على التفكير في السؤال التالي: هل نحن كقادة نعمل بالقدر الكافي لهذه المنظمة كيما يكون لها تأثير حقيقي في حياة الناس؟ الجواب يكمن في التزام أولئك المسؤولين منا عن قيادة بلداننا ونحن ندلف إلى المستقبل.

وهذه المنظمة تأسست على اقتناع بأن قادة العالم ينبغي أن يكونوا قادرين على شق مسار لحل النزاعات بالوسائل السلمية. وإذ نحضر هذا التجمع السنوي، فإننا نتحمل مسؤولية تحقيق حلم السلام والإخاء. فالسلام لا تهدده الأسلحة فحسب، بل يهدده الظلم والفقر والجوع وعدم المساواة وانعدام الفرص الذي يعانيه شعبنا أيضا. وفي إطار التزامنا باعتماد أهداف التنمية المستدامة كسياسة وطنية، أحرزت حكومتنا خلال السنوات الأربع الماضية تقدما مطردا صوب تحقيق تلك الأهداف. فقد أعدنا بناء مدن بأكملها، وهناك أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ أسرة بنمية سيتوفر لها منازل جديدة حتى يتسنى لأطفالها أن يعيشوا حياة كريمة.

ومن خلال تعداد صحي موسع، حددنا الأمراض الرئيسية التي تؤثر على مواطنينا، مما يسمح لنا بتقديم العلاج الصحي الوقائي.

ونحن نقوم بتحويل نظام التعليم في بنما، لجعله ثنائي اللغة وأكثر عدالة. وهناك أكثر من ٦ ٠٠٠ معلم بنمي تلقوا تدريبا في الخارج لتدريس اللغة الإنكليزية، ويجري بناء أكثر من ٣ ٠٠٠ فصل دراسي جديد لطلابنا. وعلاوة على ذلك، عززنا منظومة التعليم الفني العالي. وأنا فخور للغاية إذ أبلغ الجمعية العامة أن فريقا من معلمي بنما يقوم الآن بتدريس اللغة الإنكليزية لأطفال اللاجئين السوريين في مخيم الزعتري في الأردن.

وبفضل الاستثمارات القياسية، نوفر نظم صرف صحي حديثة للعديد من المدن في جميع أنحاء البلاد ونبني محطات جديدة لمعالجة المياه لزيادة فرص الوصول إلى مياه الشرب بشكل ملحوظ. ونحن أصحاب الريادة في أمريكا اللاتينية من حيث الاستثمار في الحراك الحضري، فأنشأنا ٢ ٠٠٠ كيلومتر من الطرق الجديدة، و ٢٢ كيلومتر من خطوط المترو على وشك التشغيل مع البدء في إنشاء ٢٦ كيلومتر أخرى. وقد خفضنا انعدام الأمن بنسبة ٥٠ في المائة، وأنقذنا الآلاف من الشباب من العصابات الإجرامية، وتعززت قدرات إنفاذ القانون.

إن بنما اليوم بلد يختلف اختلافاً كبيراً عن البلد الذي توليت قيادته في عام ٢٠١٤. ويمكنني أن أقول اليوم ورأسي مرفوع عالياً، أمام البنميين والعالم بأسره، بأننا نجحنا في تحويل العمل السياسي إلى خدمة عامة وفي إعادة بناء ديمقراطيتنا لتعمل لصالح الأجيال المقبلة. وأنا أحكم بلدي في أجواء سلمية، باستخدام الحوار وتوافق الآراء، ولم أستعمل سلطة الدولة إلا لحماية الناس، لا لخذلانهم. وقد أوفيت بالوعد الذي قطعته في أول يوم لي في المنصب بمكافحة الفساد مباشرة وبكفالة ألا يكون هناك أحد فوق القانون.

ولا تزال هناك العديد من التحديات أمامنا. ولا يزال النظام القضائي يواجه تحديات كبيرة لضمان عدم الإفلات من العقاب. ونحن نعمل بلا كلل لتعزيز مؤسساتنا وتوطيد ديمقراطيتنا الفتية، مع احترام ودعم السلطات المنتخبة أيا كانت انتماءاتها السياسية وأيا كانت مجتمعاتها الأصلية، وتعزيز قدراتها الاقتصادية.

وفي العام المقبل، ستجري بنما انتخاباتها الديمقراطية السابعة، وذلك تحت إشراف هيئة انتخابية أثبتت كونها ضامناً فعالاً للديمقراطية الشفافة. وبفضل الإصلاحات الانتخابية البعيدة المدى التي نفذناها، ستكون الحملة المقبلة هي الأقصر والأكثر عدلاً وشفافية في تاريخنا. وللمرة الأولى، تقع مسؤولية تمويل الحملات الإعلامية بالكامل على عاتق الدولة.

ونواصل تعزيز مركزنا بوصفنا بلدا يمثل صلة وصل، يملك خطوط ملاحة جوية ممتازة، يعززها مطار جديد؛ ويوفر ربطا بحريا، يعززه توسيع القناة وافتتاح موانئ جديدة؛ ويربط بين البشر، بحيث سيؤدي موقعنا الجغرافي ومرافقنا، مثل مركز المؤتمرات والميناء السياحي الجديدين، دوراً هاماً. ولدينا قاعدة لوجستية ومالية في خدمة التجارة العالمية، ونحن ندافع عنها ونحميها لضمان عدم استخدامها في الأنشطة غير المشروعة. وشهدنا نجاح توسيع القناة، الأمر الذي يجسد مبادئ بلدنا، متمثلة في قدرتنا على توحيد العالم وحيادنا الدائم وانفتاحنا على التجارة العالمية. وقد استعاد شعب بنما السيطرة على صلة الوصل هذه ما بين المحيطات بفضل المعاهدتين المتعلقتين بقناة بنما والقرار الشجاع الذي اتخذ إنسان، هو رئيس الولايات المتحدة الأسبق جيمي كارتر، الذي أنوه علناً اليوم بالتزامه الذي غير مسار تاريخ أمتنا.

وفي حين شهدنا أوضاعاً صعبة أثرت على صورتنا الوطنية، فقد تمكّنا من المضي قدماً على أساس المبدأ القائل بأن العدالة تصبح ظلماً عندما تتوقف عن حماية الأبرياء. وأثبتنا للعالم أن بلدنا واقتصاده قد نجحا بفضل عمل شعبنا بإخلاص، لا غير. ومن خلال جهودنا في السنوات الأخيرة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، أخرجنا أكثر من ٠٠٠ ١٥٠ من البنميين من دائرة الفقر، مما يعني تخفيض معدلات الفقر بواقع ٥ نقاط مئوية، من ٢٥ إلى ٢٠ في المائة، وحافظنا على معدل نمو اقتصادي سنوي نسبته ٥ في المائة. ونعمل على تعزيز نظام الحماية الاجتماعية للمسنين والطلاب. وأدخلنا تحسينات كبيرة على البنية الأساسية للمستشفيات والنظام التعليمي والالتحاق بالمدارس، فضلا عن إمكانية الحصول على مياه الشرب والتعليم والإسكان.

ورحبنا أيضاً ترحيبا مشرّفا بعشرات الآلاف من مواطني البلدان الأخرى الذين جاؤوا إلى أرضنا بحثاً عن مستقبل أفضل لأسرهم. وقد شهدنا أزمة الهجرة التي غادر فيها أكثر من ٠٠٠ ١٠٠ من الهايتيين بلدهم إلى البرازيل في أعقاب الزلزال الكبير الذي ضربها في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. وما إن أصبحوا في البرازيل حتى أُجبروا على الهجرة مرة أخرى نتيجة للأزمة الاقتصادية هناك. ووقعت خسائر عديدة في الأرواح على طول الطريق. وأنوه بالقيادة التي أظهرتها شيلي في حل هذه المأساة الإنسانية من خلال فتح أبوابها أمام أولئك اللاجئين.

إنني أرى مأساة الهجرة في وجه خوان، وهو صبي أفريقي يبلغ من العمر ٧ سنوات يعيش الآن بمفرده في بنما لأنه فقد أمه عندما سارا عبر الجبال الواقعة بين بنما وكولومبيا. لقد طبع هذا الطفل في أعماق قلبي التزاماً يوجب على البلدان أن تحسّن إدارة تدفقات المهاجرين بشكل أكثر تنظيماً، مع احترام حقوق جميع البشر في السعي إلى تحسين أحوالهم المعيشية. ويعبر آلاف المهاجرين من قارات أخرى حدودنا مع كولومبيا عبر غابة داريان الخطرة، مجازفين بأرواحهم على أمل تحقيق أحلامهم. وتفرض علينا الدروس المستفادة من أزمات الهجرة هذه أن ندعو بقوة مرة أخرى حكومة فنزويلا إلى استعادة الحوار السياسي وإعادة بناء بلدها كمجتمع ديمقراطي قائم على الديمقراطية، وذلك لتجنب المزيد من الهجرة الجماعية وللتغلب على الأزمة الإنسانية للفنزوليين الذين يسعون إلى تلبية احتياجاتهم الأساسية.

ولا يمكن الحد من تدفقات الهجرة هذه إلا من خلال القضاء على الأسباب التي تدفع المواطنين إلى أن يغادروا بلدانهم، معرضين سلامتهم وسلامة أسرهم للخطر. وهذا يمثل تحدياً كبيراً للأمم المتحدة. وقد شاركنا بنشاط في وضع الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، الذي سيُعتمد تحت رعاية الأمم المتحدة في هذا العام بهدف المساهمة، استناداً إلى تجربتنا، في الإطار العالمي للتصدي لهذه الأزمات. وتتحمل بلداننا المسؤولية عن وضع سياسات لإدارة تدفقات الهجرة على نحو منظم مع احترام الكرامة الإنسانية. وفي الأيام القادمة، ستعلن بنما عن تدابير إنسانية لدعم الأسر الفنزويلية المقيمة في بلدنا.

إن بنما بوتقة عظيمة، تضم مواطنين من جميع أنحاء العالم جاؤوا إلى أرضنا الجميلة وجعلوا منها موطنهم الجديد. وقد تعلمنا العيش في سلام، مع احترام جميع المعتقدات الدينية والأيديولوجيات السياسية والفلسفات. وفي عصر الاتصالات وشبكات التواصل الاجتماعي هذا، لا مجال لأي نوع من أنواع التمييز. فنحن جميعاً مواطنون على هذا الكوكب. إنه موطننا. وتهدد الانتهاكات لحقوق الإنسان والحريات الأساسية لشعب نيكاراغوا الشقيق،، وهو ما تناقلته الأنباء، بإحداث موجة هجرة أخرى في أمريكا الوسطى. وأدعو مرة أخرى حكومة نيكاراغوا والجهات الفاعلة في المجتمع المدني إلى استعادة السلام عن طريق الحوار السياسي.

وفي عام ٢٠١٥، قامت بنما بدور المضيف للتقارب التاريخي بين كوبا والولايات المتحدة. وأغتنم هذه الفرصة لأكرر الدعوة إلى العودة إلى ذلك المسار من أجل الاعتراف بالخطوات التي اتخذتها حكومة كوبا لفتح اقتصادها لصالح الشعب الكوبي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية للجزيرة.

وأود أن أشدد على أنه على الرغم من أن قارتنا تنعم بالسلام، فإن الأزمة السياسية في فنزويلا وتزايد إنتاج المخدرات في كولومبيا والفساد الذي يضرّ بالعديد من الاقتصادات في المنطقة والحالة المتوترة في نيكاراغوا، هي مشاكل تتطلب من الزعماء السياسيين في المنطقة مضاعفة جهودهم الرامية إلى التماس حلول توفيقية لإعادة السلام إلى تلك المجتمعات.

وفي ما يخصّ مكافحة الاتجار بالمخدرات، ستعيد بنما تركيز استراتيجيتها لضمان عدم الاكتفاء بحظر المخدرات وإلقاء القبض على الضالعين في هذه الجرائم، ولكن أيضا إعادة بناء المجتمعات المحلية ودعم الناس في قطع علاقتهم مع الجماعات غير المشروعة والعيش كمواطنين أوفياء للدولة.

ونؤكد من جديد التزامنا بأن نكون من بين الدول الرائدة التي تعمل جنباً إلى جنب مع المنظمات المتعددة الأطراف من أجل إيجاد عالم أفضل. وفي هذا الصدد، سندشّن، في تشرين الثاني/نوفمبر، مركز اللوجستيات الإقليمي للمساعدة الإنسانية بحضور وزراء الخارجية من أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي. وتضع بنما إمكاناتها في مجال الربط في خدمة المنطقة من أجل التصدي للكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ في جميع أنحاء القارة.

ومع احترام نُظم الحكم المختلفة، أعتقد أن العمل السياسي في المستقبل لن يكون مقتصرا على سبل الوصول إلى السلطة ولكنه سيهتم بكيفية استخدامها لما فيه خير الشعب. وانطلاقاً من إيماننا بالحاجة إلى بناء عالم أكثر عدلاً وسلماً، تعمل بنما على توسيع علاقاتها الثنائية مع بلدان جنوب شرق آسيا والشرق الأوسط وأفريقيا، فضلا عن أستراليا والصين، لبناء علاقات أوثق مع العالم وللقيام بدورنا باعتبارنا بناة للجسور.

وعلى مدى السنوات العشر الماضية، أتيحت لي الفرصة لزيارة أكثر من ٤٠ بلدا والاطلاع مباشرة على أفضل الممارسات والتكنولوجيا وبرامج التعاون، التي تمكنا من استخدامها في بلدي. هذه هي طبيعة الدبلوماسية – استخدام قدراتنا لمساعدة بعضنا البعض، لا لتدمير بعضنا البعض. وبناء على ذلك، نقوم بإنشاء خط قطار يسير على خط حديدي أحادي بتكنولوجيا يابانية، ومترو أنفاق بقطارات فرنسية، وتعليم عالي تقني استنادا إلى النموذج السنغافوري، ومحطات طاقة كهربائية يغذيها الغاز الطبيعي بتكنولوجيا أمريكا الشمالية. وخلال سعي بنما لتصبح جسرا يربط العالم، ستستضيف اليوم العالمي للشباب في كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، الذي سيحضره البابا فرانسيس، الذي سيجمع مئات الآلاف من الشباب من ١٩٢ بلدا وسيركز على الهدف المشترك المتمثل في تحقيق السلام لبناء عالم أفضل والتغلب على الحواجز الثقافية والدينية.

وأود أن أوجه كلمة وداع إلى الجمعية العامة بضمير مطمئن، مع العلم بأنني قد استخدمت السلطة السياسية التي منحها لي

الناس لمصلحتهم فقط، بقيادة الكفاح بلا هوادة. إن نجاح بنما لن يعود بالنفع على شعب بنما فحسب، بل على الجميع. وأود أن أعرب اليوم أمام الجمعية العامة والعالم بأسره عن التزامي بمواصلة العمل بصفتي مواطنا مسؤولا في هذا العالم، إلى جانب شعب بلدي وجميع الدول، لتعزيز منظومة الأمم المتحدة وجميع هيئاتها بحيث يظل مواطنو كوكبنا الجميل دائما محور كفاحنا وجهودنا. وفي الختام، أود أن أتشاطر الأعضاء الفخر الذي أشعر به لإسهامي في تعزيز مهمة بلدي كجسر لتحقيق السلام والحوار والعدالة الاجتماعية.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية بنما على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد خوان كارلوس باريلا رودريغيس، رئيس جمهورية بنما، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد هايغ جينغوب، رئيس جمهورية ناميبيا

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية ناميبيا.

اصطحب السيد هايغ جينغوب، رئيس جمهورية ناميبيا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد هايغ جينغوب، رئيس جمهورية ناميبيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس جينغوب (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أهنئ السيدة ماريا فرناندا إسبينوسا غارسيس على انتخابها رئيسة للجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين.

لقد قام شعب ناميبيا وأصدقاؤنا في جميع أنحاء العالم، في ٢١ تموز/يوليه، بدفن أول وزير خارجية لدينا، السيد ثيو – بن غوريراب. لقد مثل حركة تحريرنا، المنظمة الشعبية لأفريقيا الجنوبية الغربية، في الأمم المتحدة لأكثر من ١٥ عاما. وقد اعتمدنا الأهداف الإنمائية للألفية، التي مهدت لوضع أهداف التنمية المستدامة، تحت رئاسته في الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة. لقد تأثرت أسرة السيد غوريراب، وجمهورية ناميبيا حكومة وشعبا، تأثرا عميقا بما تلقته من تعازي ومواساة عقب وفاته. ونعرب عن بالغ تقديرنا لحفل التأبين الذي أقيم على شرفه هنا في المقر.

سافرت، قبل شهرين، إلى نيجيريا لدفن الوكيل السابق للأمين العام والأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا، السيد أديبايو أديديجي، الذي وقف إلى جانبنا خلال نضالنا من أجل التحرر. وقبل أسبوعين، سافرت إلى أكرا لدفن السيد كوفي عنان، الأمين العام السابع للمنظمة، وهو أحد أبناء أفريقيا الذي انطفأت شعلته، إلا أن نوره سيظل مضيئا على مر العصور. وقبل بضعة أيام، وفي هذه القاعة تحديدا، اجتمعنا للإشادة بتلك الشخصية الموقرة ومهندس السلام. لقد كان رجلا ذا مكانة عظيمة، كرس كامل حياته كشخص راشد للسعي إلى تحقيق السلم والأمن العالميين. فلترقد أرواح أبناء أفريقيا والأمم المتحدة الموقرين هؤلاء في سلام أبدي.

بعد نهاية الحرب الباردة والنظام العالمي القديم الثنائي القطب، انجرف العالم ببطء بصورة مزعجة على نحو متزايد إلى الإجراءات الانفرادية. ويتعارض هذا التطور مع أحد المبادئ الأساسية للديمقراطية التي بنيت عليها المنظمة. ولهذا السبب يجب أن نتبع النهج المتعدد الأطراف بقدر أكبر من الإلحاح بغية التصدي للعمل الانفرادي. ولنفس السبب، نتفق تماما مع ما أعرب عنه الأمين العام من مشاعر في البيان الذي أدلى به في الفقرة ١ من تقريره عن أعمال المنظمة (A/73/1) بأنه،

> ”نظرا لنمو مشاكل اليوم أكثر من أي وقت مضى على الصعيد العالمي، فإن تعددية الأطراف أصبحت أكثر أهمية من أي وقت مضى“.

لقد تأسست جمهورية ناميبيا على مبادئ الديمقراطية وسيادة القانون والعدالة. وتتضمن الحقوق والحريات الأساسية المنصوص عليها في دستورنا فعلا جميع الحقوق والحريات المعترف بها في الصكوك الدولية لحقوق الإنسان. إلا أن تلك الصكوك لا تكفي في حد ذاتها لتحقيق التنمية المستدامة. وتعترف ناميبيا بوجود تهديدات وتحديات قائمة وناشئة لا تزال تحبط الجهود الفردية والجماعية المبذولة من أجل تحقيق المزيد من التقدم الاجتماعي والاقتصادي. وتحقيقا لهذه الغاية، فقد تبنت ناميبيا تحقيق التنمية المستدامة وهي ملتزمة التزاما تاما بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ومبادئها وأهدافها وغاياتها ومؤشراتها. والواقع أن ناميبيا أدمجت جميع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر وغاياتها في خططها الإنمائية الوطنية. وبوصفنا بلدا جافا وقاحلا، يتضرر في كثير من الأحيان بحالات الجفاف والفيضانات الموسمية، فقد كثفنا جهودنا لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في المجالات الحاسمة مثل الطاقة والمياه والنظم الإيكولوجية الأرضية. وفي هذا الصدد، تود ناميبيا أن تستفيد من المساعدة التي سيقدمها بنك التكنولوجيا لأقل البلدان نموا، الذي أنشئ في اسطنبول في ٤ حزيران/يونيه، لتحديد مواقع الجفاف والفيضانات في الوقت المناسب.

ورغم أن ناميبيا قد شهدت نموا اقتصاديا مطردا على مدى السنوات العشر الماضية، فإن معدلات البطالة ما زالت مرتفعة. بيد أن ناميبيا شهدت إحدى أسرع عمليات الحد من مستوى الفقر في منطقتنا على مدى ١٠ سنوات، إذ انخفض من ٢٨,٨ في المائة إلى ١٧,٤ في المائة.

ويسرني أيضا أن أبلغ الجمعية بأن العمر المتوقع في ناميبيا قد ارتفع من ٥٨ إلى ٦٥ عاما.

بيد أن عدم المساواة في ناميبيا لا تزال تشكل تحديا، على نحو ما يجسده اختلال ملكية الأراضي، حيث يمتلك البيض من الناميبيين ٧٠ في المائة من مجمل الأراضي الزراعية. وفي إطار الجهود لتهيئة الظروف المؤاتية لمكافحة الفقر وصون السلام والاستقرار، ستعقد ناميبيا مؤتمرها الوطني الثاني المعني بالأرض خلال الأسبوع الأول من شهر تشرين الأول/أكتوبر. وفي إطار التحضير للمؤتمر، أجرت الحكومة مشاورات في جميع مناطق البلد الـ ١٤ لكفالة عملية شاملة للجميع. نحن نؤمن بالمشاورات. إن فشلت الدبلوماسية يدخل الناس في حروب. لذلك نسعى إلى عملية تشاورية شاملة للجميع، مع العلم التام بأن الشمولية تفضي إلى الوئام والإقصاء يؤدي إلى الصراع. لقد بذلنا جهود متضافرة من أجل إشراك أكبر عدد ممكن من أصحاب المصلحة ولكفالة أن يتم كل شيئ في نطاق قوانيننا. وبناء على ذلك، فإننا ندعو شركاءنا في التنمية إلى دعم الوثيقة الختامية للمؤتمر حتى يتمكنوا من مواصلة مساعدتنا في عملية التحول الاقتصادي والاجتماعي.

لقد سبق أن ذكرت أن تصنيف ناميبيا ضمن الشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل لا يأخذ في الاعتبار اختلال توزيع الدخل. ذلك المركز يحول دون الحصول على المساعدة الإنمائية الرسمية والتمويل بشروط ميسرة وبأسعار معقولة. ومن الممكن أن تعرض الحالة للخطر الجهود المبذولة في ناميبيا وغيرها من البلدان النامية من أجل تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بشكل كامل.

والأمراض المعدية تهدد أيضا بلوغنا لأهداف خطة عام ٢٠٣٠. لذلك تؤيد ناميبيا الدعوة إلى إنهاء تفشي السل وتؤكد من جديد التزامها بالانضمام إلى العالم في العمل على تحقيق ذلك الهدف. وناميبيا التي يبلغ عدد سكانها حوالي ٢,٥ مليون شخص تحتل المرتبة التاسعة ضمن أكثر البلدان المتأثرة بمرض السل في العالم، وهو أحد الأسباب الثلاثة الأولى المؤدية إلى دخول المستشفى. إن حكومة ناميبيا قد أثبتت التزامها بالتصدي لهذا المرض عن طريق إدراج الغايات ذات الصلة في خطتها الخامسة للتنمية الوطنية، وكذلك عن طريق كفالة أن ٧٠ في المائة من التمويل المتاح للسل يأتي من الموارد المحلية.

وأود أن أنبه إلى أن عدم كفاية الموارد البشرية والمالية وارتفاع مستويات الفقر والافتقار إلى خدمات الصحة العامة في المناطق الريفية لا تزال تثير القلق. وبصفته رئيس الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، فإن بلدي يؤكد من جديد التزامه بإعلان الاتحاد الأفريقي بشأن الملاريا والإيدز والسل والأمراض المعدية الأخرى ذات الصلة، ويعمل ضمن إطار المراقبة المنسقة لفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز والسل والملاريا في منطقة الجماعة، وسينضم إلى المجتمع الدولي في مكافحة السل.

أود أن أهنئ الأمين العام على إطلاق استراتيجية الأمم المتحدة العالمية للشباب. تشهد أفريقيا أسرع معدلات النمو في السكان الشباب. وبصفتي الرئيس الحالي للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، أود أن أبلغ الجمعية بأن المنطقة قد اعتمدت استراتيجية لتحقيق التصنيع بحلول عام ٢٠٦٣. وفي هذا الصدد، اعتمد مؤتمر قمة الجماعة الثامن والثلاثون، المعقود في ويندهوك في آب/أغسطس، موضوع ”تعزيز تطوير الهياكل الأساسية وتمكين الشباب من أجل التنمية المستدامة“. نحن مقتنعون بأن شباب منطقة الجماعة والعالم بوجه عام، هم حماة هياكلنا الأساسية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والإدارية في المستقبل. وعلى هذا النحو، يلزم تزويد الشباب بالمهارات والتدريب اللازمين وتمكينهم اقتصاديا عن طريق مباشرة الأعمال الحرة من أجل دفع عجلة التنمية نحو النمو الشامل للجميع والرخاء المشترك. يتوق شباب منطقة الجماعة، شأنهم شأن نظرائهم في بقية العالم، لآفاق أفضل. إنهم يتوقون إلى مستقبل يزخر بالفرص وإلى الاستقرار الوظيفي، حيث تمثل الثورة الصناعية الرابعة فرصا وليس تهديدات. ينبغي لمستقبل يتسم بالتقدم السريع في مجال التكنولوجيا، والتشغيل الآلي، والذكاء الاصطناعي، والميكنة تقديم المزيد من الفرص، لا المشاكل، لشبابنا وللبشرية عموما. تقع المسؤولية على عاتقنا لتخفيف حدة المشاكل المحتملة التي قد تصاحب هذه التكنولوجيات، ولفهم الكيفية التي يمكن استخدامها بها لتمكين شبابنا من أن يصبح قوة دافعة للنمو الاقتصادي والتنمية الصناعية.

وأود أن أشدد على أن استبعاد المرأة من بعض مجالات الحياة هو إهدار للمهارات والخبرات التي يمكن أن تسهم في التنمية المستدامة. وفي هذا السياق، نشيد بالأمين العام على الاضطلاع بدور ريادي وعلى تحقيق المساواة بين الجنسين في الأمانة العامة على مستوى الإدارة العليا والمنسقين المقيمين. ناميبيا ملتزمة التزاما كاملا بتنفيذ المساواة بين الجنسين، وهو ما يتجلى في الدور الهام الذي تؤديه المرأة في الحياة السياسية. كان الأمين العام الأسبق كوفي عنان محقا عندما قال في المؤتمر المعني بالمرأة الأفريقية والتنمية الاقتصادية في أديس أبابا في نيسان/أبريل ١٩٩٨،

”المساواة بين الجنسين ليست مجرد هدف في حد ذاتها. إنها شرط مسبق للتصدي للتحدي المتمثل في الحد من الفقر وتعزيز التنمية المستدامة وبناء الحكم الرشيد“.

ينبغي للعالم أن يبذل المزيد لجعل المساواة بين الجنسين حقيقة واقعة.

وفي حين نشيد بالأمين العام على مبادراته الإصلاحية الناجحة، فإنني أذكر الجمعية العامة بالالتزام التاريخي الذي تعهدنا به في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥.

”بدعم الأمم المتحدة بهدف تعزيز سلطتها وفعاليتها،... [و] التصدي بفعالية،... لكافة التحديات التي يطرحها هذا العصر“ (القرار ١/٦٠، الفقرة ١٤٦).

لقد حان الوقت لكفالة الوفاء بذلك التعهد. وفي هذا الصدد، من المناسب إبداء الإرادة السياسية لأعضاء الأمم المتحدة فيما يتعلق بمعالجة إقصاء أفريقيا من مجلس الأمن. لقد مضى العالم إلى الأمام، ولا يمكن أن يستمر النظام الظالم القديم. لم يعد بالإمكان استبعاد أفريقيا وسكانها البالغ تعدادهم ١,٢

بليون نسمة من احتلال مكانها في تلك الهيئة الرئيسية لصنع القرار.

بالنسبة لأفريقيا وبقية العالم النامي، فإن السلام هو الركيزة الأساسية والضامن الرئيسي للنمو والتنمية الاقتصاديين المستدامين. وبصفتنا زعماء، جنبا إلى جنب مع مواطني القارة الأفريقية العظيمة، علينا أن نفهم أن من مسؤوليتنا الجماعية الحفاظ على السلام من أجل تمكين أفريقيا من تحرير كامل إمكاناتها. ينبغي الترحيب بكل خطوة تنهض بأفريقيا يسودها السلام. وفي هذا السياق، نشيد بدولة السيد أبيي أحمد، رئيس وزراء إثيوبيا، ونظيره الإريتري، فخامة الرئيس أسياس أفورقي، على التوقيع على اتفاق لإنهاء الحرب بين البلدين وعلى استئناف العلاقات الدبلوماسية والتجارية اللاحق. وإنني على ثقة بأن روح الوحدة والسلام والأمن، على نحو ما تجسد في خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣، ستنتشر في جميع أنحاء القرن الأفريقي وجميع المناطق المتضررة من النزاعات في أفريقيا.

إن ناميبيا وليدة التضامن الدولي، ورأت النور على يد الأمم المتحدة. لقد اعتمدنا على تضامن أمم العالم لدعمنا في مسعانا لتحقيق تقرير المصير. وفي هذا الصدد، ندعو إلى تنفيذ قرارات ومقررات الأمم المتحدة ذات الصلة بشأن الصحراء الغربية، الأمر الذي سيؤدي إلى حل إيجابي وسلمي ودائم يلبي تطلعات وإرادة شعب تلك المنطقة. وفي نفس السياق، نؤكد من جديد دعمنا للشعب في الأراضي الفلسطينية المحتلة في سعيه إلى تقرير المصير والعدالة والحرية والاستقلال.

خلال أحلك أيام كفاحنا من أجل الاستقلال، انضمت حكومة وشعب كوبا إلى أنغولا في مد يد العون لنا وأراقوا الدم من أجل تحريرنا، وهو ما أفضى إلى معركة كويتو كوانافالي الحاسمة وما أسفرت عنه من مفاوضات وانتخابات، وفي نهاية المطاف، الحرية.

وبهذه الروح من صلة القربى العميقة التي نتشاطرها مع الشعب الكوبي، نجدد دعوتنا إلى رفع الحصار الاقتصادي والمالي غير الفعال، الذي استمر عقودا وعفا عليه الزمن وكان عكسي الأثر، المفروض على كوبا. وقد حان الوقت لكي نظهر جميعا القيادة اللازمة لتحقيق الرخاء والسلام لجميع شعوب العالم. حان الوقت للقيادة بروح السلام والمساواة والاستدامة. حان الوقت لكي نجعل الأمم المتحدة وثيقة الصلة بجميع شعوب العالم. فلنغتنم هذه اللحظة الفريدة في التاريخ.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية ناميبيا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحب السيد هيج جينغوب، رئيس جمهورية ناميبيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد نانا أدو دانكوا أكوفو – أدو، رئيس جمهورية غانا

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية غانا.

اصطحب السيد نانا أدو دانكوا أكوفو – أدو، رئيس جمهورية غانا إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد نانا أدو دانكوا أكوفو – أدو، رئيس جمهورية غانا، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس أكوفو – أدو (*تكلم بالإنكليزية*): تشيد غانا بالانتخاب التاريخي للسيدة ماريا فرناندا إسبينوسا غارسيا لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين بوصفها أول امرأة من أمريكا اللاتينية تتولى رئاسة الجمعية العامة، ونهنئها بحرارة بالغة. إن انتخابها يعزز الاعتقاد السائد بضرورة أن تكون المساواة بين الجنسين سمة رئيسية في جدول الأعمال العالمي.

قبل ثلاثة عشر يوما، وارينا الثرى في غانا شقيقنا كوفي عنان، الأمين العام السابع للأمم المتحدة، والأول من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى الذي يتولى هذا المنصب الرفيع. وباسم حكومة غانا وشعبها، أود أن أعرب عن خالص الشكر للأمانة العامة، بقيادة الأمين العام، معالي السيد أنطونيو غوتيريش، والمجتمع الدولي بأسره على ما تلقيناه من تعاز ومواساة بوفاة السيد كوفي عنان. لقد كان لتجشم ذلك العدد الكبير من زعماء العالم والأشخاص عناء الحضور إلى أكرا لوداعه طيب الآثر في نفوسنا. إن إيمان كوفي عنان العميق والمتحمس بالأمم المتحدة، ويقينه أن أمما متحدة أفضل تنظيما وأكثر قوة ستجعل العالم مكانا أفضل هو مثل أعلى ينبغي ألا نسمح باندثاره.

واليوم، ما زلنا نواجه الحقيقة المرّة المتمثلة في أن القرارات والمعايير وأي عدد من الأصوات في مجلس الأمن والجمعية العامة لا يعني شيئا دون توفر الإرادة السياسية لدى المجتمع الدولي لإنفاذها. وما زلنا نحاول العمل على تحديد ما ينبغي أن يكون عليه دور المنظمة. فهل ينبغي أن تكون مجرد ناد للدول القومية موجود لرعاية مصالحها الخاصة ؟ وماذا عن تشكيلها بنص ”نحن الشعوب“ كما هو معلن في وثيقتها التأسيسية ؟ وهل الموضوع الذي اخترناه لدورة الجمعية هذه له أي أهمية في الحياة الواقعية ؟ وهل نريد أن نجعل الأمم المتحدة وثيقة الصلة بجميع الناس؟ هل نريد منظمة تضمن مسؤوليات مشتركة لمجتمعات سلمية ومتكافئة ومستدامة، أم هل ينبغي أن تبقى مكانا تُتخذ فيه القرارات ولكن يتم تجاهلها مع الإفلات من العقاب ؟

عندما اجتمعت بعض دول العالم في سان فرانسيسكو قبل ٧٣ عاما ووقعت الوثيقة التاريخية التي أنشأت المنظمة، كان العالم مختلفا تمام الاختلاف عما هو عليه اليوم. وأنا لا أشير فقط إلى الاختلاف في عدد الدول الموجودة في القاعة في تلك المناسبة، أو الفرق في وسيلة السفر التي استخدمها القادة للوصول إلى هذا الاجتماع، مقارنة بالطائرات النفاثة التي أتت بنا جميعا إلى نيويورك هذا الأسبوع. ولا أشير إلى التغريدات التي نتواصل بها اليوم بدلاً من خط اليد الأنيق المستخدم في عام ١٩٤٥. إنني أشير إلى الموضوع الذي تم اختياره لدورة الجمعية العامة هذه، وأتساءل عما إذا كان بإمكان تلك المجموعة في سان فرانسيسكو أن تفهم مغزاه. إنه عالم مختلف الذي نعيش فيه حاليا، ويجب أن نقبل حقيقة أن المنظمة يجب أن تتغير لكي تلائم الاحتياجات المعاصرة.

قبل عشر سنوات، وبينما كانت الجمعية العامة تبدأ أعمالها، كان العالم غارقا في أزمة مالية. وقد حدثت المشاهد الأولى لتلك الأزمة في أحد الشوارع التي لا تبعد كثيراً عن المكان الذي نجتمع فيه، لكن العواقب كانت ولا تزال محسوسة في أنحاء العالم، في البلدان الصغيرة مثل غانا. يقول البعض أن الاضطرابات تكمن في قلب التغيير في السياسات وفي آفاق المستقبل في جميع أنحاء العالم. واليوم، في الوقت الذي نتكلم هنا، تثور حرب تجارية بين أكبر اقتصادين في العالم. وستؤثر العواقب على أولئك الذين لم يكن لهم دخل في ذلك، بما في ذلك دول صغيرة مثل غانا. هذه الأحداث تبرهن، إن كان ثمة حاجة إلى ذلك، على أن عالمنا مترابط. نحن في غانا، والشعوب في أجزاء أخرى من القارة الأفريقية، مصممون على انتشال بلداننا من براثن الفقر إلى الازدهار. ونحن لا نعتقد أنه يتعين على الدولة أن تظل فقيرة أو أن تصبح فقيرة لكي يزدهر الآخرون. ونعتقد أن هناك متسعا، وأن هناك ما يكفي من الموارد على الكوكب لكي ننعم جميعا بالرخاء. لكن ذلك يعني أن علينا جميعا أن نحترم القواعد والنظم التي وضعناها للاسترشاد بها في تعاملاتنا مع بعضنا البعض.

فمن البيئة إلى قواعد التجارة، علينا أن نقبل أنه لا يمكن أن تكون هناك مجموعة مختلفة من القواعد لبلدان مختلفة. والأمم المتحدة توفر أفضل وسيلة حتى الآن لجميع الدول لتلبية تطلعاتها ومواجهة تحدياتها. وتعرب غانا دائما عن إيمانها بالأمم المتحدة،

وما فتئت تسعى إلى الإسهام بنصيبها في الجهود الرامية إلى جعل المنظمة ناجحة. وقد اعتمدنا أهداف التنمية المستدامة، وأدمجنا الأهداف الطموحة الـ ١٧ في رؤيتنا الوطنية وميزانيتنا. ونحن عازمون على أن تقوم غانا بدورها في تموز/يوليه ٢٠١٩ وتقدم استعراضها الوطني الطوعي خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وسوف نتشاطر نجاحاتنا وتحدياتنا، وكذلك الفرص المتاحة لشراكات جديدة ومستمرة.

ومن المهم أن نؤكد من جديد أن الدعوة إلى نظام عالمي تلتزم فيه جميع الدول بالانصياع لتطبيق القواعد لا يعني أننا نُصر على التوحيد. ونحن نفتخر بما يميزنا كأفارقة وكغانيين. إن نسبة ٥٥ في المائة من عمل مجلس الأمن في العام الماضي كانت تتعلق بأفريقيا. ومن المؤسف أن ذلك كان يعني دائما حفظ السلام ومسائل تتعلق بالفقر. إننا لم نعد نريد أن نكون المكان الذي يتطلب تدخل حفظة السلام ومكافحة المنظمات غير الحكومية للفقر، مهما كان نبل دوافعها. وهيئاتنا الإقليمية، مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وهيئتنا القارية، الاتحاد الأفريقي، تبذل جهودا منهجية، رغم العوائق الكبيرة، لإحلال السلام والاستقرار في القارة برمتها، وستنجح عاجلا وليس آجلا. نحن نعلم أنه ينبغي لنا تعليم وتدريب سكاننا، ونحن نهيئ لذلك. ويجب أن نعالج العجز في هياكلنا الأساسية.

إن الوسائل التقليدية للتصدي لتلك المشكلة لن تقدم الحل. ونحن نبحث عن سبل جديدة من أجل حلها. إن غانا، شأنها شأن كثير من البلدان في أفريقيا، آخذة في إقامة علاقات مع الصين، بغية وضع الترتيبات التي يمكن أن تساعد على معالجة جزء من العجز في هياكلنا الأساسية. وتلك ليست ظاهرة غانية أو أفريقية فريدة من نوعها. ولم يغب عن بالنا أن البلدان المتقدمة النمو والغنية والمستقرة ظلت تقوم بزيارات منتظمة إلى الصين وتسعى لإقامة علاقات اقتصادية جديدة وتحسين العلاقات القائمة. ولم يغب عن بالنا أيضا أنه يجري الإعراب عن الكثير من القلق من احتمال إعادة استعمار القارة الأفريقية على يد قوة جديدة. وينبغي أن نتعلم من التاريخ. وبنيت السكك الحديدية الأولى للصين في مطلع القرن العشرين على يد الشركات الغربية ومولت بقروض غربية قدمت لإحدى أسر تشينغ المفلسة تقريبا، وفي ظل تلك الظروف أُجرت ميناء استراتيجية معينة تسمى هونغ كونغ لفترة ٩٩ عاما. وما سوى ذلك، كما يقول المثل، أصبح من التاريخ.

وحاليا تقوم الضحية السابقة لإمبريالية السكك الحديدية الغربية بإقراض البلايين للبلدان في جميع أنحاء أفريقيا وآسيا وأوروبا ليس لبناء السكك الحديدية فحسب، بل أيضا لبناء الطرق السريعة والموانئ ومحطات توليد الطاقة، وغير ذلك من الهياكل الأساسية والأعمال التجارية. ومن المؤكد أن الأصداء التاريخية مثير للقلق، ولكن من المؤكد أن علينا، ويمكننا، أن نتعلم من التاريخ. ونحن في غانا علينا أن نشيد الطرق والجسور والسكك الحديدية والموانئ والمدارس والمستشفيات ويجب علينا إيجاد فرص العمل للإبقاء على مشاركة شباب بلدنا. ومن الواضح لنا أن المسار الإنمائي الذي كنا نسير عليه لعقود عديدة لم يكن يعمل. إننا نحاول مسارا مختلفا، ونود أن نعرب عن تقديرنا لدعم العالم وحسن نيته، ولا سيما في المساعدة على الحد من التدفق الهائل للأموال غير المشروعة من قارتنا.

ومن مصلحة الجميع أننا، نحن من نحسب في عداد فقراء العالم، نجري تحولا سريعا من الفقر إلى الازدهار. ونحن مصممون في غانا، وبشكل متزايد، في عدد متزايد من أجزاء أفريقيا، على رسم المسارات الخاصة بنا نحو الازدهار ودفع ثمن رحلتنا في العالم. إننا لم نعد مهتمين بأن نكون عبئا على الآخرين. وسنتحمل المسؤوليات الخاصة بنا ونبني المجتمعات والدول التي ستكون جذابة لشبابنا. ولدينا ما يلزم من روح المبادرة والإبداع والابتكار والعمل الجدي اللازم لتحقيق ذلك التحول، ومن هنا رؤيتنا لغانا وأفريقيا وهما خارج إطار المعونة.

ومن الأمور الهامة بالقدر نفسه أن يتم إصلاح الأمم المتحدة لكي تتمكن من أن تكون على رأس العالم المتغير والجاري تغييره الذي نتطلع إليه جميعا. ولا بد أن تكون الدول القوية مستعدة للتكيف مع التغييرات لجعل عالمنا مكانا أفضل. ففي نهاية المطاف، نحن جميعا نسكن الكوكب نفسه، ونحن جميعا مدينون بنفس واجب الحرص على ضمان بقائه. ولا يزال الموقف الأفريقي المشترك إزاء إصلاح الأمم المتحدة، على النحو الوارد في توافق آراء إزولويني، أكثر الاقتراحات الشاملة لإصلاح الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن. لقد حان الوقت ليقره المجتمع العالمي بغية تهيئة أمم متحدة حديثة وقادة على تحقيق الغرض المنشود في عصرنا.

فليبارك الله الأمم المتحدة وليباركنا جميعا.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية غانا على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطُحب السيد نانا آدو دانكوا اكوفو – أدو، رئيس جمهورية غانا، من قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيدة كيرستي كاليوليد، رئيسة جمهورية إستونيا

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيسة جمهورية إستونيا.

اصطحبت السيدة كيرستي كاليوليد، رئيسة جمهورية إستونيا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيدة كيرستي كاليوليد، رئيسة جمهورية إستونيا، وأن أدعوها إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيسة كاليوليد (*تكلمت بالإنكليزية*): قبل عشرة أيام كنت في أوكرانيا، ألتقط المحاقن والزجاجات الفارغة في حديقة بجوار روضة أطفال في مدينة دنيبرو الصناعية. وكان ذلك في مناسبة اليوم العالمي الأول للتنظيف، وهو أكبر عمل للمجتمع المدني في التاريخ تيسره التكنولوجيا الرقمية وإرادة الملايين للتطوع. وشارك خمسة عشر مليون شخص في ١٤٠ بلدا، من بينهم العديد من الرؤساء ورؤساء الوزراء، وقرروا أن يفعلوا شيئا من أجل كوكبنا. فقد كانوا يستجيبون للنداء الذي أطلقه الإستونيون الذين بدأوا إجراءات التنظيف الطوعية قبل ١٠ أعوام. ومن السهل للغاية مجرد الكلام عن بيئة أنظف أو تغير المناخ، ولكن إذا كنت حقا تريد إنجاز الأعمال، حينئذ عليك بكل بساطة أن تنهض في كثير من الأحيان وتقوم بها بنفسك.

وبطرق كثيرة، فإن ذلك أيضا هو السبب في ترشح إستونيا لشغل مقعد غير دائم في مجلس الأمن للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١، إذ أن البلدان الصغيرة ليس لديها وقت للأهداف الصغيرة. ويتمثل هدفنا، ضمن أمور أخرى، في جلب جميع الأشياء الرقمية إلى مجلس الأمن. إن المخاطر الإلكترونية أمور يفهمها الإستونيون، بوصفهم مواطني دولة مرقمنة بشكل كامل وبصورة أفضل من معظم الناس. ونود أن نقدم منظورنا بغية ضمان الحفاظ على سلامة البشر في هذا العالم الجديد حيث تقترن التهديدات المتصلة بالفضاء الإلكتروني بالتهديدات التقليدية. وتستند الرؤية التي لدينا لترشحنا وللأمم المتحدة ككل إلى ثلاث كلمات دالة وهي: التعاطف والمساواة والكفاءة.

أولا، فيما يتعلق بالتعاطف، فإنه مهما كانت شواغلنا تدعو إلى الحزن، يجب أن نتكلم عنها بصدق. وينبغي أن يسمى العدوان عدوانا، والحرب حربا وأن يبقى الاحتلال احتلالا. وسواء كنا نتكلم عن أفريقيا أو أوروبا، فإنني دائما أتأثر تأثرا عميقا بالبؤس التي تسببه الحروب والنزاعات، مثلما حين أتكلم مع النساء والأطفال المشردين داخليا في شرق أوكرانيا المحتل أو مع السياسيين الجورجيين الذين أُبلغوا أنه، بسبب الاحتلال، سيظل بلدهم محروما إلى الأبد من المشاركة الكاملة في المنتديات

الديمقراطية العالمية التي كنا نحن، من نعتبر أسعد حظا منهم، نعتز بها في السابق. وتعرب إستونيا عن تضامنها مع جميع المتضررين من النزاع والإرهاب والتطرف المصحوب بالعنف. إننا نتواصل بتقديم المعونة الإنسانية والمساعدة العملية، فضلا عن حفظة السلام التابعين لنا، من أفريقيا إلى الشرق الأوسط. ونفعل كل ما بوسعنا، بيد أنه يبدو وكأنه لا يكفي إطلاقا.

ولا يزال العدوان العسكري المستمر في شرق أوكرانيا يكمن في صميم أوروبا. ولا تزال شبه جزيرة القرم محتلة، شأنها في ذلك شأن أنحاء من جورجيا، وليس هناك أي حل للنزاعات الطويلة الأمد والمصحوبة بالعنف في أفريقيا. ومن الصعوبة بمكان السماح بتلك الحالات المأساوية. بيد أن التكلف في اختيار العبارات لكي نشعر بأننا أفضلا حالا لا يشكل حلا.

وبالنسبة لأولئك المنكوبين، فإن من شأن الاعتراف بوضعهم الحقيقي، فضلا عن الاعتراف بتواضع بأن بوسعنا أن نفعل ما هو أكثر بكثير من مجرد التعاطف معهم، أن يمنحهم ولو بصيصا من الأمل في إمكانية تغير الحال نحو الأفضل في يوم ما؛ وهو أمل لا يمكن أن يزدهر باللجوء لأسلوب التورية اللفظية لتفادي الاعتراف الصريح.

لقد توصلنا جميعا في تموز/يوليه إلى توافق بشأن الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، وأنا أتطلع حقا إلى اعتماده في مراكش في كانون الأول/ديسمبر. بيد أنه يتعين تنفيذ الاتفاق. وإلا ظل اتفاقا أجوف – شأنه في ذلك شأن الأيام القادمة بالنسبة لأولئك الذين لا يدرون أين يوسدون رؤوسهم ليلا، أو كيف يهدهدون أطفالهم ويهدئون من روعهم وصراخهم وجوعهم. وعلينا أن نهب واقفين وأن نمد لهم يد العون.

وينطبق الشيء نفسه على اتفاق باريس بشأن تغير المناخ. فمن أجل التصدي للتحدي العالمي المتمثل في تغير المناخ الذي يلحق الضرر ببلايين الأشخاص، يجب علينا تنفيذ الالتزامات التي تعهدنا بها بصورة جماعية، لأن آثار تغير المناخ باتت واضحة على نحو متزايد في جميع أنحاء العالم، وليس في البلدان النامية فحسب – ولا سيما في الدول الجزرية الصغيرة، حيث أصبحت المنازل والغذاء وحتى مياه الشرب النظيفة معرضة لخطر شديد، فيما تضطر البلدان نفسها لاجتياز عراقيل متنوعة ومكلفة من أجل الحصول على تمويل للإغاثة – بل أصبحت آثار تغير المناخ واضحة في العالم المتقدم النمو أيضا، حيث فقد الناس أحباءهم أو بيوتهم جراء حرائق الغابات في أوروبا والأعاصير في أمريكا ومنطقة المحيط الهادئ.

ومع ذلك، فإننا لم نعالج بعد الأسباب الجذرية لتغير المناخ، بما يجعل العالم آمنا لأطفالنا عن طريق تطبيق أفضل معايير التكنولوجيات المتاحة والمناسبة على جميع أنشطة إنتاج الطاقة واستخدامها في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء. وينبغي ألا ننسى أبدا إطفاء الأنوار عند مغادرة الغرفة أو الحصول على جهاز لتكييف الهواء يتوقف تلقائيا عند فتح الباب – وأن نفعل كل ما في وسعنا عندما نرى أننا لا نستطيع فعل ذلك على الصعيد العالمي.

ونحن جميعا متساوون هنا في هذه القاعة، ليس لأننا أعلنا ذلك في ميثاق الأمم المتحدة فحسب، بل أيضا لأن التحديات التي نواجهها الآن ستؤثر على كل واحد منا بلا استثناء. والمساواة في مواجهة التحديات العالمية ما هي إلا قانون الطبيعة، وهو أقوى بكثير من أي قانون دولي يمكن أن نضعه. ومع ذلك، فإن المسائل المتعلقة بالحيز القانوني الدولي تكتسي أهمية، حيث أن الحلول المشتركة تقتضي احترام الجميع دون استثناء.

ونرى أن الحلول تكمن في التفكير الحر، إلا أنه لا يمكن إحراز تقدم من خلال الاستقطاب أو التشرذم أو القبلية. فالتقدم قوة نابعة من المناقشة والبحث عن حلول مشتركة. والمساواة في السيادة – فكرة التساوي بين جميع الدول السيادية – هي أحد الأركان الأساسية للقانون الدولي والعلاقات الدولية. ويتمثل دور

الأمم المتحدة في تحقيق تلك المساواة، بوصفها ضامنا للنظام العالمي المستند إلى القواعد. ونحن نعتمد على بعضنا بعضا، شئنا أم أبينا.

وفي كثير من الأحيان ليست الدول أو المنظمات الدولية هي التي تنجز العمل، بل إن النشطاء على مستوى القاعدة الشعبية والمنظمات غير الحكومية من ذوي الرؤية والذين لديهم شعور بالمسؤولية هم من يفعلون ذلك. ومن شأن اتباع نهج طوعي قائم على المبادئ أن يحرك جبالا من عدم الكفاءة وسوء الإدارة والإهمال والإفلاس الفكري. وبوسعه أن يرشد ويساعد في وضع السياسات، ولكنه لن يكون بديلا لها.

لقد قطعت الحركات النسوية مؤخرا مثل حركة ”الرجل نصير المرأة“ شوطا طويلا في التصدي للعنف الجنساني والجنسي. فالمساواة بين الجنسين من صميم حقوق الإنسان. ومن ذلك المنطلق، تواصل إستونيا العمل بنشاط في لجنة وضع المرأة. وقد تقبلتُ بسرور وتواضع دعوة الأمين العام غوتيريش للمشاركة في رئاسة الفريق التوجيهي الرفيع المستوى المعني بكل النساء والأطفال للسنتين المقبلتين. وأعتزم خلال فترة ولايتي زيادة التوعية بالجهود البطولية التي يبذلها الناس على الصعيد العالمي، والذين كثيرا ما يعملون دون أي دعم مؤسسي. وأود أن ألفت الانتباه إلى غزارة الأفكار المفيدة في جميع أنحاء العالم – وهي أفكار موجودة ومجربة سلفا، وإن كان ذلك على نطاق ضيق. ومع ذلك فإن بإمكانها أن تساعد شخصا ما في مكان ما. إنها موجودة هناك وفي انتظار من يكتشفها ويطورها حتى يتسنى لها مساعدة أكبر عدد ممكن من الناس على نطاق العالم. ويحدوني الأمل في التنويه بأفضل الممارسات، بالإضافة إلى نشرها، فكلاهما يستويان غالبا. وذلك ما يمكنني القيام به شخصيا من أجل إنجاز شيء ما.

وعلى صعيد الكفاءة – وتلك هي كلمتي الأساسية الثالثة – فليس هناك ما هو أكثر أهمية من تعددية الأطراف الفعالة حقا. وبفضل شمولها، تتمتع المنظمة بمشروعية عظمى، وهي سلطة أخلاقية أيضا بفضل معاييرها الرفيعة. وينبغي أن يكون القانون الدولي المعيار الأساسي للمصلحة الوطنية. وهذا ما تفهمه جيدا الدول الصغيرة، التي ليست قوية جدا.

وفيما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن، فإننا بحاجة إلى كسب حيز أكبر لإيجاد أرضية مشتركة. ويجب على جميع الشعوب والدول، صغيرها وكبيرها، أن تشعر بأن مجلس الأمن يعمل وفقا لما يحقق أفضل مصالحها. وكثيرا ما يكون المجلس نفسه ضحية للخلافات الداخلية والإجراءات المتبعة غير الموفقة. ومع ذلك، يجب ألا يصيبه العجز، ولا سيما حينما تُرتكب فظائع جماعية.

وقد دعونا، جنبا إلى جنب مع مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية، أعضاء مجلس الأمن إلى تحمل المسؤولية والخضوع أكثر للمساءلة عند عرقلة اتخاذ إجراءات ضد انتهاكات القانون الدولي الإنساني. ومن المثير للانتباه أن ١١٧ دولة وقعت بالفعل على مدونة السلوك التي أعدتها مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية. وعلاوة على ذلك، نعرب عن تأييدنا الثابت للاقتراح الذي قدمه الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، إلى جانب المكسيك وهولندا ودول أخرى، والذي يدعو إلى إحجام الأعضاء الدائمين طوعا عن استخدام حق النقض في حالات المعاناة الإنسانية الشديدة.

وعلاوة على ذلك، وفيما يتعلق بالكفاءة، فإن بوسع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تحدث ثورة في مجالات مباشرة الأعمال الحرة والتعليم والعمالة عموما، بل وفي مجال الرعاية الصحية أيضا. وتتيح الخدمات الرقمية الفرصة لتحقيق النمو الاقتصادي وإزالة الحواجز غير الضرورية بين المواطن والدولة وكذلك بين الأعمال التجارية والقطاعات، فضلا عن قدرتها على تجاوز الحدود الجغرافية. وتقاسمت إستونيا معارفها مع العديد من دول العالم وستواصل القيام بذلك بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد الأفريقي وجميع المهتمين والراغبين.

وينبغي النظر دائما إلى التكنولوجيات الجديدة بوصفها عوامل تمكين. فهي تخلق فرصا متساوية إذا تم دعمها بالسياسات السليمة. وينبغي عدم التغاضي عن المخاطر المرتبطة بها لأنها ليست بديلا لمعظم المخاطر التقليدية التي نواجهها، بل إنها تعززها. ولكن ينبغي أن يكون بوسع الحيز القانوني الدولي، إذا أحسنا تهيئته، أن يحقق ما تصبو إليه البشرية وأن يجنبها سيناريوهات صراع الفناء التام.

وليس ممكنا أن تزدهر التكنولوجيا الجديدة في عالم مُفتت. ونحن الآن بحاجة أكثر من أي وقت مضى إلى التجارة الحرة العالمية بوصفها عنصرا أساسيا في تعزيز التنمية والنمو على المدى الطويل. وتناصر إستونيا، بوصفها بلدا صغيرا يعتمد على الصادرات، التجارة الحرة، بما في ذلك من خلال تحسين إمكانية وصول البلدان النامية إلى الأسواق وتحسين الأوضاع الاقتصادية الملائمة للاستثمارات. وترتبط التجارة والاقتصاد ارتباطا وثيقا بالأمن، على النحو الذي كثيرا ما أثبته التاريخ.

ونحن على أهبة الاستعداد لحماية ما حققه العالم المتقدم النمو وما تمثله منظمة التجارة العالمية وما تتطلع المناطق والهيئات إلى تحقيقه، ومن بينه على سبيل المثال، حرية التجارة والعمل في أفريقيا من خلال توفير حيز قانوني من جانب الاتحاد الأفريقي. ونتمنى لهم النجاح سريعا ونقف إلى جانبهم للمساعدة في المجالات التي يمكننا فيها تقديم المساعدة استنادا إلى خبرتنا في تحقيق طفرة في مجال التكنولوجيات الرقمية.

إن التعاطف يبدأ في الوطن أولا. وإذا أردنا الاهتمام بالآخرين، فإن علينا أن نهتم بأنفسنا وبالناس والبيئة من حولنا. وما دمنا مترابطين وأكثر اعتمادا على بعضنا بعضا من أي وقت مضى، فلا يوجد ببساطة مجال للجهل أو التمحور حول ذواتنا. ويتعين علينا جميعا أن نرى الأمور على اتساع مداها وشمولها. وبوسعنا أن نحول التعاطف بسهولة إلى كفاءة إن كنا راغبين حقا في إنجاز الأعمال الموكلة إلينا.

إن الكلمات مهمة، لكنها غير كافية إذا لم يتبعها اتخاذ إجراءات ملموسة.

تستمر الحروب والنزاعات، وتتسارع وتيرة الاحتراز العالمي ويستمر التلوث من حولنا. لدينا جميعا مسؤولية متساوية في أن نكون أكثر استباقية في منع ومواجهة تحديات عصرنا. وعندما نشعر بالعجز، من الأفضل في بعض الأحيان أن نقوم بالقدر اليسير الذي نعلم أننا قادرون على القيام به. على الصعيد العالمي، إذا قمنا جميعًا بعملنا، فإن الأمور لا يمكن إلا أن تتحسن. وليس بوسع عالمنا الاستمرار في عدم اتخاذ إجراءات والبقاء مكتوف الأيدي والقول ”لا يمكننا ذلك“ ؛ أي المزيد من التقاعس؛ والمزيد من الاختباء وراء وسائل الراحة الحالية لدينا، لذلك، فلننهض ولنقم بما يجب علينا القيام به.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيسة جمهورية إستونيا على البيان الذي أدلت به للتو.

اصطحبت السيدة كيرستي كاليوليد، رئيسة جمهورية إستونيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب العماد ميشال عون، رئيس الجمهورية اللبنانية

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس الجمهورية اللبنانية.

اصطحب العماد ميشال عون، رئيس الجمهورية اللبنانية، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة العماد ميشال عون، رئيس الجمهورية اللبنانية، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس عون: بداية، أهنئ رئيسة الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين على توليها للمنصب، وأتمنى لها التوفيق في هذه

المهمة، كما أتوجه بالشكر لمعالي السيد ميروسلاف لايتشاك على الجهود التي بذلها في إدارة الدورة السابقة، ونحيي أيضا معالي الأمين العام أنطونيو غوتيريش على جهوده وخصوصا مشروعه الإصلاحي على رأس المنظمة الدولية.

لقد اقترحتم موضوع المناقشة العامة ”جعل الأمم المتحدة ذات أهمية لجميع الناس: قيادة عالمية ومسؤوليات مشتركة من أجل مجتمعات سلمية ومنصفة ومستدامة.“ وهو اقتراح جدير بالتقدير، لأنه يعني أن الأمم المتحدة، تدرك أن واقعها اليوم يستوجب تطويراً جدياً للدور المستقبلي المأمول منها.

فالأمم المتحدة، ووفقاً لمقاصدها والأسس التي قامت عليها، يجب أن تكون الضمير العالمي الذي يحفظ التوازن ويمنع الاعتداء ويحقق العدالة ويحمي السلام. بينما، نجد أنه في مفاصل عدة تعذّر على مجلس الأمن إقرار قرارات محقة، وأحياناً مصيرية لشعب ما، بسبب حق النقض، أو أن بعض الدول تتمنّع عن تنفيذ قرارات لا تناسبها، حتى لو كانت لها صفة الإلزامية والفورية، وذلك من دون أي مساءلة أو محاسبة.

وإليكم بعض أمثلة من صميم معاناة منطقتنا:

إن القرار ٤٢٥ الصادر في العام ١٩٧٨ عن مجلس الأمن، والذي دعا إسرائيل، وبشكل فوري، إلى سحب قواتها من جميع الأراضي اللبنانية لم ينفذ إلا بعد ٢٢ عاماً وتحت ضغط مقاومة الشعب اللبناني.

في المقابل، نجد القرار ١٨١ الصادر عن الجمعية العامة في عام ١٩٤٧، والذي قضى بتقسيم فلسطين، اتخذ طابع الإلزامية على الرغم من أنه ليس ملزماً، ونُفّذ فوراً. بينما القرار ١٩٤، الصادر أيضاً عن الجمعية العامة في عام ١٩٤٨، والذي يدعو إلى عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم في أقرب وقت ممكن، بقي حبراً على ورق طوال سبعين عاماً. وفي السياق يأتي حق النقض أو حق الاعتراض، وهو لا شك له اعتبارات عدة وأسباب موجبة في أساسه، ولكن نتائجه أثرت سلباً على الكثير من الدول والشعوب وخصوصاً في منطقتنا، وحجبت عنها حقوقاً بديهية.

لذلك، ولكي تكون الأمم المتحدة ”قيادة عالمية وذات أهمية لجميع الناس، لا بد من مشروع إصلاحي يلحظ توسيع مجلس الأمن ورفع عدد الدول الأعضاء واعتماد نظام أكثر شفافية وديمقراطية وتوازناً. ومن ناحية أخرى من الأهمية بمكان أن تكون الجمعية العامة أكثر تعبيراً عن التوجه الفعلي للمجتمع الدولي.

إن الأمم المتحدة مدعوّة أيضاً إلى تعزيز حماية حقوق الإنسان في العالم. ولبنان، الذي ساهم إسهاما بارزا في وضع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والذي التزم به صراحةً في مقدّمة دستوره، يؤكّد أنّ النظرة إلى هذا الموضوع هي نظرة إلى حرية الفرد في المجتمع، وكل اعتداء على حقوق الإنسان اليوم، في أي بلد من البلدان، إنّما يؤسّس لنزاعات الغد.

ونشير هنا إلى أن لبنان يمضي بخطوات ثابتة في مجال تعزيز حقوق الإنسان على المستويين التشريعي والتنفيذي، وقد سبق للبرلمان اللبناني أن أقرّ قانون إنشاء الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان ومن ضمنها لجنة للتحقيق في استخدام التعذيب وسوء المعاملة.

وفي سياق متصل نحن على مشارف الانتهاء من وضع خطة عمل وطنية متعلقة بتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) الصادر عن مجلس الأمن، والذي دعا الدول الأعضاء إلى وضع خطط عمل بهدف تمكين المرأة من المشاركة في عمليات اتخاذ القرارات والتفاوض والتصدي للنزاعات. وقد تضمنت خطة العمل اللبنانية ضمان مشاركة المرأة في صنع القرار على كل المستويات وتفعيل دورها في الوقاية من النزاعات وإقرار القوانين لمنع التمييز ضد النساء ولحمايتهن من العنف والاستغلال.

نحن في لبنان نتلمّس طريقنا للنهوض من الأزمات المتلاحقة التي عصفت بنا على مختلف الصعد. أمنياً، تمكّن لبنان من

تثبيت أمنه واستقراره بعد أن قضى على تجمعات الإرهابيين في الجرود الشرقية والشمالية وفكك خلاياهم النائمة.

سياسيا، أجرى انتخاباته النيابية وفق قانون يعتمد النسبية للمرة الأولى في تاريخه، مما أنتج تمثيلا أكثر عدالة لجميع مكونات المجتمع اللبناني. وهو اليوم على طريق تشكيل حكومة تبعا لنتائج هذه الانتخابات.

اقتصاديا، وضعت الخطوط العريضة لخطة اقتصادية لتحقيق النهوض تأخذ بعين الاعتبار مقررات المؤتمر الاقتصادي لتنمية لبنان، وتتمثل ركائزها في تفعيل القطاعات الإنتاجية وتحديث البنية التحتية وردم الهوة بين الإيرادات والإنفاق في الميزانية.

ولكن أزمة الحوار لا تزال تضغط علينا بثقلها وبنتائجها. فمع بدء الأحداث في سورية، بدأت موجات النزوح هربا من جحيم الحرب تتدفق إلى لبنان. وقد حاول ما أمكنه تأمين مقومات العيش الكريم للنازحين. ولكن الأعداد الضخمة وتداعياتها على المجتمع اللبناني من نواح عدة – أمنيا لارتفاع معدل الجريمة بنسبة تخطت الـ ٣٠ في المائة؛ واقتصاديا، بارتفاع معدل البطالة إلى ٢١ في المائة؛ وديمغرافيا، بارتفاع الكثافة السكانية من ٤٠٠ إلى ٦٠٠ شخص في الكيلومتر المربع الواحد، إضافة إلى محدودية إمكانات لبنان وندرة المساعدات الدولية المقدمة له – تجعل الاستمرار في تحمل هذا العبء غير ممكن، خصوصا أن الجزء الأكبر من الأراضي السورية أصبح آمنا.

لذلك، دعوت إلى العودة الآمنة في كلمتي من على هذا المنبر في العام الماضي (انظر A/72/PV.11)، وميزت بينها وبين العودة الطوعية. فالسوريون الذين نزحوا إلى لبنان ليسوا بلاجئين سياسيين؛ باستثناء قلة منهم، فمعظمهم نزح بسبب الأوضاع الأمنية في بلدهم أو لدوافع اقتصادية، وهؤلاء هم الأكثرية.

وإليكم، سيدتي الرئيسة والحضور الكريم، هذه الخريطة الصادرة في عام ٢٠١٤ عن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وهي تبين تطور أعداد النازحين السوريين المسجلين من ٢٥ ٠٠٠ في عام ٢٠١٢ إلى أكثر من مليون في عام ٢٠١٤، أي خلال سنتين فقط، وتوزيعهم على الأراضي اللبنانية، وهي خير مُعبر عما أحاول شرحه. وأشير هنا، إلى أن الأمم المتحدة قد توقفت في عام ٢٠١٤ عن إحصاء النازحين. وبعد ذلك التاريخ، تابع الأمن العام اللبناني الإحصاءات التي دلت على أن الأعداد قد تجاوزت منذ ذلك الحين وحتى اليوم ١,٥ مليون نازح.

وعليه، أعيد تأكيد موقف بلادي الساعي إلى تثبيت حق العودة الكريمة والآمنة والمستدامة للنازحين إلى أرضهم، والرافض كل مماطلة أو مقايضة في هذا الملف الكياني أو ربطه بحل سياسي غير معلوم متى سيأتي، والرافض رفضا قاطعا لأي مشروع توطين، سواء لنازح أو للاجئ. وفي هذا السياق، نرحب بأي مبادرة تسعى لحل مسألة النزوح، على غرار المبادرة الروسية.

من دروس التاريخ أن الظلم يولد الانفجار، وانتفاء العدالة والكيل بمكيالين يولدان شعورا بالنقمة ويغذيان كل نزعات التطرف وما تستولده من عنف وإرهاب. وللأسف، فإن النهج السياسية الدولية في منطقة الشرق الأوسط لا تزال تفتقر إلى العدالة وفيها الصيف والشتاء تحت سقف واحد. والقضية الفلسطينية هي خير تجسيد لهذه الصورة، فانعدام العدالة في معالجتها أشعل حروبا كثيرة في الشرق الأوسط وأوجد مقاومة لن تنتهي إلا بانتفاء الظلم وإحقاق الحق.

لقد صوت العالم مؤخرا، في مجلس الأمن وفي الجمعية العامة، ضد إعلان القدس عاصمة لإسرائيل. وعلى الرغم من نتائج التصويتين اللذين عكسا إرادة المجتمع الدولي، تم نقل بعض السفارات إليها. وتلى ذلك إقرار قانون القومية اليهودية لدولة إسرائيل. هذا القانون التهجيري القائم على رفض الآخر يعلن صراحة ضرب كل مساعي السلام ومشروع الدولتين.

ولكي يكتمل المشهد، أتى قرار حجب المساعدات عن الأونروا، التي – وبتعريفها الخاص – هي وكالة الأمم المتحدة

لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى وتقديم المساعدات والحماية لهم إلى أن يتم التوصل إلى حل لمعاناتهم. فهل انتهت معاناتهم لينتهي دور الأونروا؟ أم أن الهدف من تعطيل دورها هو التمهيد لإسقاط صفة اللاجئ ودمجهم في الدول المضيفة لمحو الهوية الفلسطينية وفرض التوطين.

هناك شعب وجد نفسه بين ليلة وضحاها من دون هوية ومن دون وطن بقرار ممن يُفترض بهم أن يكونوا مدافعين عن الدول الضعيفة. فليتخيل كل منا للحظة أن قرارا دوليا، لا رأي له فيه سلبه أرضه وهويته، وبينما هو يحاول التشبث بهما، تتوالى عليه الضربات من كل جانب، ليرفع يديه. هذا هو حال الشعب الفلسطيني اليوم المشرد في كل أنحاء العالم، فهل نرضاها لأنفسنا ولشعوبنا؟ هل يقبل بها الضمير العالمي؟ هل هذا ما تنص عليه الشرائع والمواثيق الدولية؟ وما الذي يضمن ألا تواجه الشعوب الصغيرة، ومنها الشعب اللبناني، نفس المصير؟

وبالتزامن، لا تزال الخروقات الإسرائيلية للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) مستمرة، برا وبحرا وجوا، على الرغم من التزام لبنان الكامل به – متجاوزة ١٠٠ خرق شهريا.

يعاني عالمنا اليوم أزمة تطرف وتعصب، من مظاهرها رفض الآخر المختلف، رفض ثقافته وديانته ولونه وحضارته، أي رفض وجوده بالمطلق.

وهذه الأزمة مرشحة للتفاقم، ولم تعد أي دولة في منأى عنها بكل ما تحمله من آثار مدمرة على المجتمعات والدول، لأنها تفجرها من الداخل.

لقد عجزت الأمم المتحدة – ومن قبلها عصبة الأمم – عن منع الحروب وتحقيق السلام وإحقاق الحق، خصوصا في منطقتنا. وأحد أهم الأسباب يعود إلى عدم تكوين ثقافة عالمية للسلام تقوم على معرفة الآخر المختلف وممارسة العيش معا. من هنا، الحاجة ملحة إلى الحوار – حوار الأديان والثقافات والأعراق، وإلى إنشاء مؤسسات ثقافية دولية متخصصة في نشر ثقافة الحوار والسلام.

ولبنان بمجتمعه التعددي الذي يعيش فيه المسيحيون والمسلمون معا ويتشاركون الحكم والإدارة، وبما يختزن من خيرات أبنائه المنتشرين في كل بقاع الأرض، وبما يشكل من عصارة حضارات وثقافات عاشها على مر العصور، يعتبر نموذجيا لتأسيس أكاديمية دولية لنشر هذه القيم، أكاديمية الإنسان في التلاقي والحوار. لقد أطلقت من على هذا المنبر في العام الماضي مبادرة جعل لبنان مركزا دوليا لحوار الأديان والثقافات والأعراق. ونطمح أن تتجسد هذه المبادرة اليوم في اتفاقية متعددة الأطراف لإنشاء الأكاديمية في لبنان تكون مشروعا دوليا للتلاقي والحوار الدائم وتعزيز روح التعايش، بما يتماشى مع أهداف الأمم المتحدة وسلوك الدبلوماسية الوقائية لتفادي النزاعات.

إن الإنسان عدو لما ولمن يجهل، وطريق الخلاص يكمن في التلاقي والحوار ونبذ لغة العنف وتطبيق العدالة بين الشعوب. وهذا، وحده، يعيد إلى مجتمعاتنا الاستقرار والأمان ويحقق التنمية المستدامة التي تبقى المرتجى.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الجمهورية اللبنانية على البيان الذي أدلى به للتو.

أصطُحب العماد ميشال عون، رئيس الجمهورية اللبنانية إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيدة كوليندا غرابار – كيتاروفيتش، رئيسة جمهورية كرواتيا

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيسة جمهورية كرواتيا.

اصطحبت السيدة كوليندا غرابار – كيتاروفيتش، رئيسة جمهورية كرواتيا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة، بفخامة السيدة كوليندا غرابار – كيتاروفيتش، رئيسة جمهورية كرواتيا، وأن أدعوها لمخاطبة الجمعية.

الرئيسة غرابار – كيتاروفيتش (*تكلمت بالإنكليزية*): إننا نعيش في أوقات فرص عظيمة وتحديات جمة. ونحن أكثر ترابطا من أي وقت مضى، إلا أن عالمنا لا يزال منقسما بأشكال عديدة. فالتطورات التكنولوجية جعلت من عالمنا قرية عالمية بحق. ومواطنونا باتوا مواطنين عالميين، وهم على اطلاع جيد بالتطورات في جميع أنحاء العالم ويتأثرون بها إلى حد كبير. وهم يتوقعون قيادة عالمية في هذه الأوقات من التغير السريع والتعقد الشديد ويتطلعون إلى كل منا بحثا عن الإلهام.

ما الذي يبحث عنه الناس اليوم؟ ما الذي يتوقعونه من القادة؟ خطب قوية؟ هذه لم تعد تُهم كثيرا في الواقع. أفعال رائعة؟ نعم، بالفعل. ولكن، قبل كل شيء، ما يتوقعونه منا هو أبسط البوادر التي تجمعنا معا والتي تظهر تعاطفنا واحترام كل منا للآخر. ويتوقعون منا النزاهة والإلهام.

هذا الصيف، أثارت كرة القدم – أكثر من أي شيء آخر – استجابة عالمية، وحدتنا للحظة في تطلعاتنا المشتركة للتميز. وبعد نجاح الفريق الوطني الكرواتي، تلقيت العديد من رسائل التهنئة والرسائل الأخرى من شتى أنحاء العالم – من الصين وأستراليا والمملكة العربية السعودية إلى فرنسا وترينيداد وتوباغو ونيبال. وأشكر الجميع على كلماتهم الطيبة. فيشال باغال، من الهند، كتب يقول ”أجاد منتخب كرواتيا اللعب. وفاز بقلوبنا“. وكتب شابير آلام بالكرواتية ”Svi kao jedno“ – ”كلنا جميعا واحد“. وأشار غلبرتو كاستيلو، من كولومبيا، إلى أن المباراة النهائية،

(*تكلمت بالإسبانية*)

”مستحقة بجدارة لبلد تفوق رغم الظروف التاريخية الصعبة التي مر بها. إنه مثال يُحتذى بالتأكيد“.

(*تكلمت بالإنكليزية*)

أوبشوري نوندونا، فتاة في الرابعة عشر من العمر، من دكا، بنغلاديش، أصرت بشكل خاص على إيصال رسالتها. كتبت تقول:

”هذا العام، تعرف العالم أجمع إلى بلد جميل صغير – كرواتيا – من خلال سطوة كرة القدم. بات العالم الآن يعرف كم بلغت قوة تلك الأمة الصغيرة الجميلة.“

وما هذه الرسائل إلا غيض من فيض. والقاسم المشترك في معظمها، وما تسنى لي أن أستشفه في كل منها أن كرواتيا – البلد غير الكبير من حيث مساحة أراضيه أو سكانه أو حتى وسائله الاقتصادية – أضحى رمزا لكل هؤلاء المهنئين الطيبين، لما يمكن أن يفعله بلد لإلهام الآخرين والوصول إلى قمة العالم، والفوز بقلوب الناس في جميع أنحاء العالم، وإثارة حماستهم بأنه يمكن لكل بلدانهم أن تفعل نفس الشيء.

”قيمة الأمة لا تقاس بحجمها“، هذا ما أكده برنارد ستيم، من فرنسا. صحيح أن المرء لا يحتاج إلى الحجم المادي من أجل أن يتفوق؛ الأمر يحتاج إلى قوة العزم والمثابرة. وقبل كل شيء، نحتاج إلى رؤية مشتركة والعمل معا لتحقيق ذلك. مساحة الأراضي ليست بالأمر المهم؛ بل إن ما يهم هو حجم ما لديك من أفكار وجودتها. فقدر الشيء لا يقاس بالحجم فقط، بل الأهم التصميم على بلوغ الهدف. ربما أبدى فرادى اللاعبين الكروات قدرا كبيرا من المهارة والفنيات في الملعب، ولكن السبب الذي منحهم الفوز أنهم كانوا يلعبون معا كفريق.

إن الأمم المتحدة هي المكان الذي يجب أن نبدي فيه عزمنا على العمل واللعب معا كفريق. خصومنا كثيرون: الفقر؛ الجوع؛ الإرهاب والتطرف العنيف؛ عدم الاستقرار؛ الافتقار إلى التعليم؛ عدم المساواة بين الجنسين وإقصاء المرأة في كثير من المجتمعات؛ المخاطر البيئية؛ الأمن المهدد بالخطر وانتهاك كرامة الإنسان.

ينبغي لنا، نحن القادة، أن نفكر في أنفسنا كفريق يحتاج إلى العمل معا للاستفادة من نقاط قوتنا ومعالجة مواطن الضعف لدينا من أجل جعل عالمنا مكانا أفضل وتشجيع التفوق عالميا.

وينبغي أن نواصل القيادة ليس في مجال إدارة الأزمات وحل المشاكل فحسب، بل لنشر الأمل والتفاؤل أيضا. ويجب علينا التعبير عن مشاعرنا الإنسانية وتضامننا وتعاطفنا. وإذ نفعل ذلك، يجب علينا احترام بعضنا بعضا قبل كل شيء. فالاحترام ما يزال أثمن ما لدينا في العلاقات بين الأفراد والعلاقات الدولية.

وإن من مسؤوليتنا بصفتنا دولا أعضاء في الأمم المتحدة أن نحافظ على أهمية منظمتنا وفعاليتها وكفاءتها حتى تكون قادرة للتصدي لأي تحديات قد تواجهنا ومع ذلك، فإن زيادة الوعي بأكثر القضايا إلحاحا لا يكفي وحده، بل يجب علينا أيضا أن نواصل الضغط لاعتماد الصكوك والأطر اللازمة للتصدي لتلك التحديات، فضلا عن ضمان تنفيذها. وإلا ستظل هذه المنصة مجرد ساحة عالمية لخدمة المصالح الذاتية، أي لمجرد القول وليس الفعل.

ولطالما تعلمنا الدروس بأصعب الطرق لندرك أن للحكومات والمنظمات الدولية حدودا وقدرات لا تستطيع تجاوزها. وتعلمنا من ذلك أيضا جدوى وأهمية الشمول، فضلا عن الدور الهام الذي يمكن أن يؤديه القطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني والأفراد المتميزين في العديد من المجالات. وإن لكرواتيا كثيرين من أبنائها المتميزين وليس لوكا مودريش، ذلك اللاعب الرياضي وحده. فشعبنا قادر على التفوق في كثير من المجالات. ومن الأمثلة على ذلك مارين سولياتشيش، وكأنه نيكولا تيسلا عصري آخر يعمل على تطوير نقل الطاقة بواسطة التكنولوجيات اللاسلكية، في حين يواصل إيفا توليش إحداث طفرة في مجال بيولوجيا الخلية الجزيئية. وبالمثل يُعدُّ إيفان ميرفوس أحد مصممي أثاثات المدن الذكية في المستقبل، في حين يواصل ماتي ريماك تصميم وتصنيع السيارات الكهربائية، على سبيل المثال لا الحصر.

فلنواصل المضي في اتجاه مضاد للحدود الرسمية لمنظماتنا، ولنرحب بالمواهب الوفيرة المحيطة بنا، ولنواصل الإلهام من خلال العلم والابتكار وعن طريق الأفراد المتميزين المقيمين في الداخل، وعن طريق الأفراد الكادحين العاملين في بلدان الشتات في جميع أنحاء العالم. ولنواصل الإلهام من خلال تفانينا وعملنا الدؤوب في إطار الأمم المتحدة. وعلينا بالأفعال وليس الأقوال، والإشراك لا الاستبعاد أو العزل، وعلينا ألا ننسى أن التمكين والتحفيز عنصران هامان لتحقيق النجاح.

فنحن عبارة عن قرية عالمية، ومع ذلك، كثيرا ما نفوت الفرص التي تمكّننا من اجتذاب الخطط العالمية إلى أوطاننا ومجتمعاتنا المحلية وأسرنا. وعلينا ألا نغفل أيضا عن إشراك أوطاننا ومجتمعاتنا المحلية وأسرنا في خططنا العالمية. ويكلفنا مجرد تذكُّر ما نحن بصدد خسارته، مآس هائلة من جراء الكوارث والأزمات العالمية والحروب أو تغير المناخ. وأصبح ذلك النهج الذي يتجسد في تعددية الأطراف تحت ضغط متزايد في عالم اليوم. وهذا أمر مثير للقلق بشكل خاص، ما دامت لا تستطيع أي من فرادى الدول أن تجد حلولا للمسائل الأكثر أهمية بالنسبة للجنس البشري، بمفردها أو بمعزل عن الدول الأخرى. فلا غنى عن تعدد الأطراف، ولكنني أتفق مع المنادين بإحداث تغييرات على النظام المتعدد الأطراف الحالي الذي لا ينبغي أن نشعر بالرضا عنه. وعلينا إعادة التفكير في الآليات والصكوك القديمة التي مرت عليها عدة عقود حتى يتسنى لنا تكييفها مع احتياجات عصرنا الحديث.

وإذ نحتفل بالذكرى السنوية لحدثين هامين للغاية هذا العام – مرور ٧٠ عاما على صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان و٢٥ عاما على إعلان وبرنامج عمل فيينا – فإنه وقت مناسب للتذكير بأن احترام حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون كانت دائما شروطا مسبقة لتحقيق الاستقرار والسلام والتنمية في الأجل الطويل. ويجب علينا ألا ننسى أيضا إحياء الذكرى

السنوية السبعين لاتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها. ويجب أن نتعلم من المآسي التي حدثت في سريبرينيتشا ورواندا – ”فكلتاهما عار للأمم المتحدة“ كما وصفهما الأمين العام كوفي عنان، الذي أشيد به إشادة خاصة اليوم. ويجب ألاَّ تُنسى تلك الأوقات القاتمة أبدا.

وفي هذا العام، احتفلت كرواتيا بالسنة الخامسة لنيلها العضوية في الاتحاد الأوروبي. وتعدُّ كرواتيا مثالا ملهما على القوة التحويلية لنيل عضوية الاتحاد الأوروبي والفوائد التي يحققها الانضمام إلى حيز تسوده معايير السلام والحرية والكرامة الإنسانية والرخاء حقا وليست مجرد مُثل عليا. ولهذه الأسباب، من بين أمور أخرى، تؤيد كرواتيا بقوة مواصلة توسيع الاتحاد الأوروبي صوب جنوب شرق منطقتنا المجاورة. وبطبيعة الحال، فإن من الأهمية بمكان حل جميع المسائل المتعلقة بإرث فترة الحرب والمشاركة البناءة في التعاون الإقليمي وإقامة علاقات حسن الجوار. وسنحافظ في ذلك الإطار، على إيلاء اهتمام خاص للمسائل المتصلة بحقوق الأقليات والأشخاص المفقودين والولاية القضائية فيما يتعلق بجرائم الحرب ومقاضاة جرائم الحرب على الصعيد المحلي.

وتعتمد علاقات حسن الجوار والمنفعة المتبادلة إلى حد كبير على الخطابة العابرة للحدود، طالما أن الأمر لا يستغرق سوى برهة من الوقت لبث الخطاب التحريضي والتحريفي في إطار الاستجابة للظروف السياسية المحلية، في حين يستغرق إصلاح الضرر وقتا أطول بكثير. ويساورنا القلق أيضا على البوسنة والهرسك، أقرب جيراننا وأحد البلدان الأكثر أهمية لكرواتيا، بسبب خطر عدم اليقين القانوني وعدم الاستقرار السياسي والمؤسسي المحتملين في أعقاب انتخابات تشرين الأول/أكتوبر المقبل نتيجة لعدم تعديل الإطار الانتخابي على نحو يؤدي إلى الاحترام التام لحقوق البشناق والكروات والصرب ومساواتهم بوصفهم الشعوب الثلاثة المؤسسة للبوسنة والهرسك، بما يتسق مع قرار المحكمة الدستورية المتعلق بالتمثيل النسبي والشرعي للشعوب المؤسسة على جميع مستويات الحكومة، بما في ذلك الرئاسة. وبالرغم من أن من مسؤولية الجانبين المعنيين حل الحوار بين بلغراد وبريشتينا، يجب علينا توخي الحذر الشديد عندما يتعلق الأمر بالمقترحات ذات العواقب المحتملة على الصعيد الإقليمي، ولا سيما الأفكار المتعلقة بتبادل الأراضي. وإلا فنحن نخاطر بإطلاق مارد جديد ذي صلة بمنازعات الأراضي ومن شأنه أن يسبب حالة من عدم الاستقرار والتهديدات الأمنية الخطيرة.

ومع ذلك فهناك تطورات ملهمة أثبتت وجود قيادة شجاعة في منطقتنا الواقعة في جنوب شرق أوروبا. ونرحب ترحيبا حارا بتوقيع الاتفاق الذي تم التوصل إليه بشأن النزاع على المسميات بين سكوبي وأثينا، ويحدونا الأمل في أن يعطي الاستفتاء الذي سيجرى يوم الأحد القادم زخما حاسما لمضي البلد بصورة ناجحة نحو الاندماج في أوروبا.

وقد بعثنا – باعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، فضلا عن اتفاق باريس التاريخي بشأن تغير المناخ وخطة عمل أديس أبابا – رسالة قوية مفادها أن هناك أملا في بناء مستقبل أكثر إشراقا. ومع ذلك، يتعين علينا حشد جميع الشركاء للعمل معا إذا أردنا تحقيق النجاح في جهودنا هذه. وبذلك يمكننا تحقيق التقدم الاجتماعي والنمو الاقتصادي وحماية البيئة وبناء مجتمع أكثر عدلا واستقرارا وسلاما.

وتغير المناخ السريع التقلّب هو واحد من أخطر التهديدات التي نشهدها على نحو متكرر – من موجات الحر وحرائق الغابات، التي لم تعد تقتصر على كاليفورنيا أو البحر الأبيض المتوسط ولكن باتت تضرب الآن أيضاً أماكن مثل البلدان الاسكندنافية، إلى الأعاصير المدارية التاريخية في اليابان أو الفلبين وإلى ذوبان الغطاء الجليدي لقطبي كوكب الأرض.

ولا يمكن لأي بلد أن يقي نفسه من الآثار السلبية لتغير المناخ، وليست كرواتيا استثناء من ذلك. وفي ظل وجود أكثر من ١ ٠٠٠ من الجزر والجزيرات والشعاب المرجانية وتاريخ غني بتراث البحر الأبيض المتوسط، يكتسي تنفيذ أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ أهمية بالغة في الوقت الراهن بالنسبة لمستقبل كرواتيا. وفي جميع أنحاء العالم، بما في ذلك كرواتيا، نشهد ارتفاعاً في درجات حرارة البحر وتغيرات غير مسبوقة ولا رجعة فيها في النظم الإيكولوجية. وفي البحر الأدرياتي الجميل في كرواتيا، أحد أنظف البحار في العالم، سجلنا ظهور أكثر من ٢٠ نوعاً جديداً من أسماك المناطق الاستوائية، بعضها أسماك غازية بشدة، وهي يمكن أن تغيّر التوازن البيئي إلى غير رجعة. وربما نتعرّض قريباً لخطر ارتفاع مستوى سطح البحر، وهو بالفعل مسألة وجودية بالنسبة للعديد من الدول الجزرية الصغيرة في جميع أنحاء العالم. وتشير التقديرات إلى أن مستوى سطح البحر الأدرياتي سيرتفع بحوالي نصف متر بحلول عام ٢١٠٠، ليغمر أجزاء من مواقع وكنوز مدرجة على لائحة التراث العالمي مثل سبليت وتروغير ودوبروفنيك. وهذا هو السبب في أن تغير المناخ ليس مسألة نظرية. إنه مسألة خطيرة تتطلب منا الاهتمام الكامل والمستمر.

تتمثل واحدة من أهم مسائل التنمية المستدامة والعمل المتعلق بالمناخ بالنسبة إلى كرواتيا في عكس مسار الاتجاهات الديمغرافية في جزرنا، التي تتحول إلى أماكن لا أطفال في مدارسها وحيث تشهد الكنائس جنازات أكثر مما تشهد من تعميد المواليد أو حفلات الزفاف. ومع ذلك، فإن المشاكل التي تواجه العديد من هذه الجزر شائعة في جميع أنحاء العالم. إننا بحاجة إلى تحسين النقل الميسور التكلفة والربط بين الجزر والبر الرئيسي. ونحن بحاجة إلى حل مسائل إمدادات المياه وتوفير المياه النقية والصرف الصحي. ونحن بحاجة إلى الاستثمار في التعليم والتكنولوجيا والعلوم والابتكار بحيث يمكن للمجتمعات والأسر أن تزدهر مرة أخرى على الجزر.

والنمو الأزرق قد يكون أحد الحلول. إنه استراتيجية طويلة الأجل لدعم النمو المستدام في القطاعات البحرية ككل. فالبحار قوة دافعة للاقتصاد، وهي تنطوي على إمكانات كبيرة للابتكار والنمو، ويُنتظر أن تنمو بمعدّل يبلغ ضعف معدل التيار الرئيسي للاقتصاد بحلول عام ٢٠٣٠. وهذا النمو موضع ترحيب بوجه خاص في عدد من المجالات من قبيل السياحة الساحلية المستدامة والفوائد الصحية الجديدة وتحسين ربط الجزر والنمو الأزرق المستدام والوظائف والتكنولوجيا البحرية والطاقة المتجددة وإدارة التهديدات الإيكولوجية البحرية والحفاظ على النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي، فضلاً عن تحسين السلامة والأمن فيما يتعلق بحركة الملاحة البحرية والتلوث البحري عبر الحدود.

ومن بين المسائل التي أود بصفة خاصة أن أؤكد عليها اليوم هي القمامة البحرية، وهي مشكلة تبعث على القلق المتزايد وتهدد الحياة البحرية في جميع محيطات العالم وتُضر بأكثر من ٦٠٠ من أنواع الكائنات البحرية. وتتضرر المناطق الساحلية لكرواتيا بشدة جراء سوء إدارة النفايات من قبل جيراننا في جنوب البحر الأدرياتي. وعلينا أن نعالج المشكلة المتزايدة للتلوث بالمواد البلاستيكية في بحارنا ومحيطاتنا على نحو عاجل إذا أردنا أن نترك عالماً ملائماً للعيش للأجيال المقبلة. إن الحطام البلاستيكي – الذي ينتهي المطاف بثمانية ملايين طن منه تقريبا كل عام في محيطاتنا وبحارنا – أمر يثير القلق بشكل خاص لأنه مقاوم للتحلل البيئي. ولا يضر التلوث بالبلاستيك بالحياة البحرية وحسب، فهو يحمل أيضاً ملوثات سامة إلى سلسلة الغذاء، ونحن البشر في أعلاها. ويمكننا أن نبدأ بحل هذه المشكلة عن طريق تثقيف الجميع وإشراكهم في محادثة لإعادة التفكير في البلاستيك، من خلال التصدي لنظرة المجتمع التي ترى في هذه المادة التي لا يمكن تدميرها مادةً معدّة للاستعمال لمرة واحدة.

وفي هذا الصدد، ينبغي إيلاء اهتمام خاص لمشروع تنظيف المحيطات، الذي يهدف إلى تصميم ووضع أول طريقة ممكنة

لتخليص محيطات العالم من البلاستيك. وقد بدأت قبل عدة أسابيع مهمته الأولى، وهي إزالة ٥٠ في المائة مما يسمّى رقعة النفايات الكبرى في المحيط الهادئ خلال خمس سنوات فقط. إنهم يسمونها في وسائط الإعلام ”باكمان“، في إشارة إلى لعبة الفيديو القديمة ذات الشعبية. إن بويان سلات، الشاب الذي يقف خلف هذا الاختراع، هو عالم رائع من أصل كرواتي يقيم في هولندا، وهو يستحق تماماً أن نشيد به هنا اليوم، تحت شعار الأمم المتحدة، الذي تظهر فيه محيطاتنا بوضوح. ويستعد بلدي بصورة نشطة للوفاء بالتزاماته بموجب اتفاق باريس.

لقد كان هذا العام عاماً لإصلاحات الأمم المتحدة بأكثر من طريقة – ليس من خلال النتائج التي تحققت في القطاعات المحورية للسلام والأمن والتنمية وإدارة الأمم المتحدة فحسب، بل أيضاً في الطابع التحويلي لجهودنا المشتركة الرامية إلى جعل منظمتنا ملائمة للقرن الحادي والعشرين. إن العالم قد تغير بشكل جذري منذ عام ١٩٤٥ وميلاد الأمم المتحدة. ومن الضروري تحقيق التوازن السليم في إصلاحاتنا بين صون الإطار الأساسي الذي يستند إلى ميثاق الأمم المتحدة والمرونة التي يتطلبها واقعنا الجديد واحتياجاتنا المعاصرة. وفي سياق إصلاح الأمم المتحدة، يجب ألا نغفل عن خطة عام ٢٠٣٠. إننا بحاجة إلى أمم متحدة تكون قادرة على مواكبة التغييرات المستمرة والتحديات المتزايدة على الساحة الدولية، سواء في مجال الأمن الإقليمي أو إدارة النزاعات أو الأخطار التي تهدد البيئة أو حقوق الإنسان أو تكنولوجيات خط المواجهة التي تحدث تحويلا أساسيا في مجالات العمل ونزع السلاح على حد سواء.

وأود أيضاً أن أغتنم هذه الفرصة للإشادة بالأمين العام وفريقه لما يبذله من جهود جادة بشأن الإصلاح. وما زال هناك الكثير من العمل الذي ينتظرنا، ولكن ينبغي لنا أن نكون مسرورين بنتائج هذه السنة وما شهدته من اتجاهات. وإذا أردنا أن نمضي قدماً وألا نترك أحداً يتخلف عن الركب؛ وإذا كنا حقاً نسعى إلى جعل الأمم المتحدة أكثر أهمية، وأن نجعلها بذلك أكثر فعالية، فيجب أن ندرك أيضاً أن المنظمة ليست مجرد نيويورك أو جنيف أو فيينا أو نيروبي أو أي موقع آخر للمؤتمرات وأنها ينبغي أن تكون أكثر من ذلك بكثير. تبدأ تعددية الأطراف في ديارنا وأذهاننا. ولا يمكن أن تكون حدثاً سنوياً. بل يجب أن تكون حياتنا اليومية الاعتيادية، وطريقتنا لممارسة الأعمال في العالم. إن كل ما نريد تحقيقه على الصعيد العالمي وكل ما اتفقنا عليه حتى الآن تحت هذه القبة سيكون تحقيقه أسهل في حال فهم ودعم مواطنينا له.

ولمواجهة جميع المحن والمصاعب المذكورة في خطابي، سواء الذي ألقيته أو في النسخة المكتوبة الأكمل التي جرى توزيعها، يجب علينا أن نظهر تصميمنا على المخاطرة في صنع القرارات. ويجب أن نكون منفتحين على الأفكار الجديدة ويجب أن نظهر الإحساس والتعاطف، وقبل كل شيء الحماس. فالحماس أمر مُعدٍ. وكما قال نيلسون مانديلا – ماديبا – الذي احتفلنا بالذكرى المئوية لميلاده قبل يومين: ”يبدو الأمر دائماً مستحيلاً حتى يتم القيام به.“

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيسة جمهورية كرواتيا على البيان الذي أدلت به للتو.

اصطحبت السيدة غرابار – كيتاروفيتش، رئيسة جمهورية كرواتيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد عبد ربه منصور هادي منصور، رئيس الجمهورية اليمنية

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس الجمهورية اليمنية.

اصطحب السيد عبد ربه منصور هادي منصور، رئيس الجمهورية اليمنية، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد عبد ربه منصور هادي منصور، رئيس الجمهورية اليمنية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد منصور: باسم الجمهورية اليمنية حكومة وشعبا، أتقدم لكم، سيدتي الرئيسة، ولجمهورية إكوادور الصديقة، بخالص التهنئة على توليكم رئاسة الدورة الحالية للجمعية العامة للأمم المتحدة، متمنيا لكم دوام التوفيق والنجاح. كما أشكر سلفكم على الجهود المتميزة التي بذلها في إدارة الدورة السابقة. وأتقدم بالشكر الجزيل لمعالي السيد الأمين العام للأمم المتحدة على كافة الجهود المخلصة والمتميزة التي يبذلها، ومن ذلك جهوده للدفع بعجلة السلام في بلادي، اليمن. والشكر موصول لمبعوثه الخاص، السيد مارتن غريفيث، على جهوده المتواصلة التي نباركها.

أقف أمامكم على هذا المنبر للمرة الرابعة منذ عام ٢٠١٥، ونحن لا نزال نخوض حربا فرضت على شعبنا اليمني العريق من قبل ميليشيات مسلحة مدعومة من قبل إيران وحزب الله دعما ماليا وإعلاميا وعسكريا ولوجيستيا. ميليشيات متطرفة تستخدم كل أساليب العصابات، من تفجير المنازل ودور العبادة وزراعة الألغام بعبثية غير مسبوقة، وتجنيد الأطفال بالقوة، وجمع الأموال والإتاوات بالإكراه، ومصادرة الحريات والحقوق، والعبث بالمؤسسات والهيئات. ولكني كذلك أخاطبكم والحكومة اليمنية وكافة السلطات المحلية والهيئات الحكومية تعمل جاهدة من العاصمة المؤقتة عدن، وفي كل المحافظات المحررة على استعادة الأمن والاستقرار وتوفير الخدمات وبناء دولة ديمقراطية مدنية اتحادية تحترم فيها حقوق الإنسان، وتصان فيها كرامة المرأة والشباب وحقوق الطفل وكافة الشرائح المهمشة في المجتمع، وتحقق مبادئ العدل والمساواة والاستدامة، وذلك وفقا لمخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل المنبثق عن المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

لقد أكدت لكم سابقا، ومن على هذا المنبر، أن المعضلة اليمنية ليست خلافا سياسيا يمكن احتوائه بالحوار، وقلت إنه حتى ليس انقلابا بالمعنى المتعارف عليه للانقلابات التي تحدث في الدول، بل إنه تعدى ذلك كله من خلال محاولات ضرب أسس التعايش بين اليمنيين ومعتقداتهم الوسطية وثوابتهم الوطنية التي أرستها ثورتا ٢٦ أيلول/سبتمبر و ١٤ تشرين الأول/أكتوبر المجيدتان. إننا نتصارع مع جماعة دينية معقدة. فهي، سياسيا، تؤمن بحقها الحصري في الحكم باعتباره حقا إلهيا وتضرب بكل القيم العصرية من الديمقراطية وحقوق الإنسان عرض الحائط. وهي، اجتماعيا، ترى نفسها عرقا مميزا يطالب الشعب بالتبجيل والتقديس. وهي جماعة تستخدم كل أساليب العنف الذي مزق المجتمع وخلق الكراهية في الشعب. وهي، وطنيا، جماعة باعت ولاءها الوطني وتعمل كوكيل حرب لصالح إيران وحزب الله. ومن هنا، تفشل كل محاولات السلام المتعددة مع هذه الجماعة بالرغم من محاولاتنا وتنازلاتنا الكبيرة من أجل إحلال السلام في اليمن.

ومن هذا المنطلق، أدعو المجتمع الدولي لتحمل مسؤولياته في الضغط على إيران لإيقاف تدخلها في اليمن ودعمها للميليشيات الحوثية التابعة لها لكي تنصاع للقرارات الدولية وجهود السلام. ولقد أخطرتكم مرارا من على هذه المنصة بما تقوم به إيران من تدخلات سافرة في اليمن، ابتداء بتمويلها للميليشيات الحوثية بالسلاح والصواريخ والمعدات والخبراء، مرورا باستهداف المياه الإقليمية والدولية وتعريض الملاحة الدولية للخطر، وانتهاء بسياسة إغراق البلدان بالمخدرات وتجارتها ودعم الإرهاب بشقيه، الحوثي والقاعدة وداعش.

لقد ظلت الحكومة اليمنية تمد يدها للسلام في كل جولة من جولات المشاورات، ابتداء من فيينا وجنيف ومرورا بمشاورات الكويت، وحتى عودة وفد الحكومة التشاوري من جنيف مطلع الشهر الجاري. لقد ذهب وفد الحكومة اليمنية رفيع المستوى إلى

جنيف وهو حريص على استغلال هذه الفرصة لتحقيق مكاسب تخفف من معاناة أبناء شعبنا وتلتمس أي فرصة للسلام، إلا أن تعنت وصلف الميليشيات الحوثية الانقلابية خيب رجاء اليمنيين في تحقيق أي تقدم يذكر، حتى على المستوى الإنساني، وهو ما عهدناه من هذه الجماعة الإرهابية.

إنني أؤكد، من على هذا المكان مجددا، استعدادنا للسلام. فنحن لسنا دعاة حرب وانتقام، بل دعاة سلام ووئام لأننا نشعر بمسؤوليتنا الكاملة أمام كل أبناء شعبنا اليمني الصابر. لكنه السلام المستدام القائم على المرجعيات الوطنية والإقليمية والدولية. فاستعادة الدولة وإنهاء الانقلاب بكل مظاهره وأشكاله، وسيادة الدولة الكاملة على التراب الوطني، واحتكارها لامتلاك السلاح المتوسط والثقيل هو المدخل الوحيد لاستقرار اليمن، وما دون ذلك ليس سوى تأجيل وتحضير لجولات وجولات من الحرب والصراع.

غير أننا نعلم أن السلام لا يأتي بالدلال والمجاملات للعصابات من قبل بعض الدول الأعضاء، بل يأتي بتطبيق القرارات الدولية والحزم في تنفيذها.

إن الطريق إلى السلام يبدأ في جدية الدول الأعضاء في تنفيذ القرارات الدولية وعلى رأسها القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥) الذي يدعو إلى انسحاب الحوثيين من المدن والمؤسسات وتسليم الحوثيين للسلاح بدون قيد أو شرط. ومن هنا إنني أطلب من مجلس الأمن الحزم في تنفيذ قرارته وأن يكون كما عهدناه في رعايته وإشرافه على التحول السياسي في اليمن ومشوار الحوار الوطني الذي استمر أكثر من عام. وفيما يخص جهود الحكومة اليمنية في حماية المدنيين لا سيما النساء والأطفال، فإنني أود التأكيد على التزام الحكومة اليمنية بحماية المدنيين والعمل على عدم استهداف أية مواقع للمتمردين يتواجد فيها المدنيون سواءً كانت مدارس أو مستشفيات أو مناطق سكنية. كما أن اللجنة الوطنية للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان، وهي لجنة وطنية مستقلة، تحقق في كل الادعاءات المتعلقة بأية انتهاكات حاصلة في أي جهة كانت. كما تم توجيه كافة الوحدات العسكرية التابعة للجيش اليمني بمنع تجنيد الأطفال والعمل على حمايتهم وإعادة تأهيل من تم إلقاء القبض عليهم وهم يقاتلون في صفوف المتمردين وإعادتهم إلى المدارس.

ولا يخفى على أحد الوضع الاقتصادي الصعب الذي يعيشه بلدنا جراء الحرب حيث عبثت الميليشيات الانقلابية بموارد البلد واحتياطاته الداخلية والخارجية، والذي كان له بالغ الأثر على المواطنين. ولمواجهة ذلك ولوقف التدهور المستمر قمنا بحزمة من الإجراءات كان آخرها في الشهر الماضي بتشكيل اللجنة الاقتصادية وخولناها إلى جانب الحكومة باتخاذ كل الإجراءات الضرورية اللازمة لوقف التدهور في سعر العملة الوطنية ولبلورة رؤى اقتصادية شاملة يمكنها التكيف مع الوضع الاستثنائي الذي يعيشه بلدنا.

وقد اتخذت الحكومة واللجنة الاقتصادية والبنك المركزي جملة من المعالجات وأصدرت العديد من التوجيهات الفورية لتوفير الظروف المناسبة لمواجهة هذا الوضع الاقتصادي الصعب، ومن ذلك تهيئة الظروف لتصدير النفط والغاز ومنع خروج العملة الأجنبية ووقف استيراد السلع الكمالية ورفع معدل الفائدة وغير ذلك. كما ساهمت الوديعة السعودية – التي لم تكن الأولى – في الحد من تدهور سعر العملة وتخفيف الأزمة الاقتصادية. ولا زال بلدي اليمن يحتاج إلى دعم الجميع أكثر من أي وقت مضى.

إن الجمهورية اليمنية، رغم محدودية الإمكانات والظروف الراهنة التي تمر بها، تشارك وبصورة صادقة وفاعلة في الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب ،الذي يمثل تهديداً لم يسبق له مثيل على السلم والأمن والتنمية. وفي إطار التوجه الوطني الشامل لمكافحة آفة الإرهاب، فإننا في الحكومة لم ولن نتوانى عن اتخاذ كل الإجراءات الكفيلة بمحاربة تمويل الإرهاب وغسل الأموال.

فنحن حريصون كل الحرص على الاستمرار في تنفيذ قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

كما دأبت الحكومة على تشديد الرقابة على التعاملات المالية المشبوهة وتعزيز التنسيق والتعاون وتبادل المعلومات مع كل الجهات الدولية والإقليمية ذات العلاقة. كما أن الحكومة اليمنية لا تألو جهدا في محاربة المخدرات والإتجار بها واستخدامها لدعم وتمويل الإرهاب المتمثل في المليشيات الحوثية والقاعدة وداعش. وأدعو دول العالم إلى التعاون والتنسيق لمكافحة جريمة تهريب الآثار واستغلالها لتمويل المليشيات والجماعات الإرهابية.

إنه لمن حسن الطالع أن يصادف اليوم احتفالات شعبنا اليمني العظيم بالذكرى السادسة والخمسين للثورة اليمنية الخالدة ثورة ٢٦ أيلول/سبتمبر التي أعلنت النظام الجمهوري الديمقراطي في اليمن منذ أكثر من نصف قرن. ونتذكر بفخرٍ واعتزاز أمجاد اليمن ونضالات أبطالها الأحرار؛ ونؤكد لأبناء شعبنا أن مشوار التضحيات الذي بدأه اليمنيون ضد التخلف والإمامة والظلم والاستبداد السلالي الكهنوتي يكتمل اليوم بتضحيات الأبطال المدافعين عن الثورة والجمهورية والوحدة؛ وأنه لا يمكن ونحن نعيش في القرن الواحد والعشرين القبول بعودة الإمامة الكهنوتية بنسختها الجديدة التي تمثلها ميليشيات الحوثي والعودة باليمن إلى عصور الظلام والاستبداد.

إن اليمن أصل العروبة ومنبعها وسسبقى اليمن شامخا عزيزا موحدا في ظل نظام اتحادي عادل يلبي طموحات وتطلعات هذا الشعب العظيم.

وتحزنني كل قطرة دم تسفك في كل شبر من أراض اليمن وأشعر بمسؤوليتي أمام الله والشعب عن وقف نزيف الدم الذي يسيل بفعل هذه الحرب المفروضة على شعبنا. ومن هنا سنواصل العمل بإيجابية وصبر مع كل الجهود الأممية وسنقدم الغالي والنفيس من أجل استعادة السلام والأمن والاستقرار والتقدم من واقع مسؤوليتنا تجاه معاناة وتضحيات شعبنا في كل أجزاء الوطن الغالي الذي يناضل اليوم من أجل تنفيذ مخرجات الحوار الوطني التي أجمع عليها اليمنيون من كل الأحزاب والتنظيمات السياسية والمدنية، بما فيها الحوثيون أنفسهم، وتمت صياغتها في مسودة دستور اليمن الاتحادي الجديد.

أود هنا باسمي ونيابة عن الشعب اليمني أن أشكر المملكة العربية السعودية ملكاً وحكومةً وشعباً صاحبة الدور الريادي في التخفيف من المعاناة الإنسانية في اليمن عبر ما تقدمه من دعم مستمر في كافة أعمال الإغاثة الإنسانية وإعادة الإعمار، وخصوصاً البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن، الذي يعد تجربة تنموية متميزة في مجال تنمية المناطق المضطربة. ولقد بدأت آثارها الإيجابية تتضح على الاقتصاد والمواطن اليمني في مختلف المناطق المحررة. وكذا الشكر الجزيل للمؤسسات الإنسانية لدول التحالف العربي والدول المانحة الشقيقة والصديقة والمنظمات التابعة للأمم المتحدة على الجهود الإنسانية الاستثنائية التي تبذلها. كما أجدها فرصة سانحة لأجدد دعوتي إلى جميع الدول المانحة للإيفاء بتعهداتها نحو خطة الاستجابة الإنسانية في اليمن وبذل المزيد للتخفيف من معاناة اليمنيين.

وتزداد معاناة الشعب الفلسطيني يوماً بعد يوم بسبب سياسات الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية التي تشكل أبرز أسباب التوتر في منطقة الشرق الأوسط.

لقد طال انتظار الشعب الفلسطيني لحل عادل يضمن إقامة دولته المستقلة وإنهاء معاناته.

وفي هذا الإطار، نناشد المجتمع الدولي الاستمرار في تقديم الدعم لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، لكي تتمكن من ممارسة تقديم الخدمات للاجئين الفلسطينيين.

أتمنى أن تكلل أعمال الجمعية العامة بدورتها الحالية بالنجاح والتوفيق، وأن تعود دورتنا القادمة وقد حل السلام في أرض اليمن وفي ربوع الأرض.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد غاتا مافيتا وا لوفوتا (جمهورية الكونغو الديمقراطية).

ودعوني في ختام كلمتي هذه، ومن على هذه المنصة للأمم المتحدة، أن أحيي كافة أبناء شعبنا اليمني العظيم في مختلف الجبهات والميادين الذين يناضلون من أجل بناء اليمن الاتحادي الجديد، يمنُ العدالة والمساواة والحكم الرشيد. وأهنئ كافة أبناء شعبنا اليمني العظيم في كل مكان، بمناسبة الذكرى السادسة والخمسين لثورة ٢٦ أيلول/سبتمبر المجيدة، والذكرى الخامسة والخمسين لثورة ١٤ من تشرين الأول/أكتوبر الخالدة. ولكل الشرفاء والأحرار والمناضلين، أقول لهم إن الانتصار لأهداف أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر هو في تنفيذ مخرجات الحوار الوطني وبناء اليمن الاتحادي الجديد بأقاليمه الستة. الرحمة لشهداء اليمن الأحرار، والعافية لجرحاه الميامين، والحرية للمختطفين.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الجمهورية اليمنية على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحب السيد عبد ربه منصور هادي منصور، رئيس الجمهورية اليمنية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد تاباريه فاسكيس، رئيس جمهورية أوروغواي الشرقية

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب رئيس جمهورية أوروغواي الشرقية.

اصطُحب السيد تاباريه فاسكيس، رئيس جمهورية أوروغواي الشرقية، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد تاباريه فاسكيس، رئيس جمهورية أوروغواي الشرقية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس فاسكيس (*تكلم بالإسبانية*): أنقل إليكم تحيات شعب جمهورية أوروغواي الشرقية، إحدى بلدان المخروط الجنوبي للأمريكتين، هو بلد صغير ولكن يتمتع بمؤسسات ديمقراطية قوية واستقرار اجتماعي واقتصادي وقيم ومبادئ محددة بوضوح، ويحرز تقدما ملموسا في جميع المجالات. وبطبيعة الحال، فإن هذا البلد لم يكن ولن يكون أبدا بلدا مثالياً – وهل توجد بلدان من هذا القبيل ؟ – ولكنه يعمل بكل تواضع يوما بعد يوم لإحراز تقدم حتى لا يتخلف أحد من سكانه عن الركب. هذا هو معنى التنمية، هي عملية متعددة الأبعاد ودينامية ترمي إلى تحقيق الرفاه والازدهار لجميع المواطنين. وفي مؤشر التنمية الشاملة لعام ٢٠١٨ الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي والمنشور في كانون الثاني/يناير، تحتل أوروغواي أحد المراكز الـ ١٠ لأكثر البلدان الناشئة شمولا للجميع في العالم، والمركز الثاني في أمريكا اللاتينية، بسبب السياسات العامة المتسمة بالكفاءة التي تمكننا من استخدام النمو الاقتصادي للحد من أوجه عدم المساواة، وتعزيز الإدماج الاجتماعي والمساواة فيما بين الأجيال.

ومع ذلك، فإننا نعترف بأنه لا يزال أمامنا الكثير مما يجب عمله. وفي هذا الصدد، ثمة مسألة محددة تمس العديد من البلدان، بما فيها بلدي، وأود مناقشتها بإيجاز. في رأينا، أن المعايير والمنهجية التي تطبقها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لتقييم التنمية في البلدان على أساس متوسط دخل الفرد تمثل ظلما فادحا. ونتيجة لذلك، اعتُبرت أوروغواي، شأنها شأن بلدان أخرى في المنطقة، بلدا مرتفع الدخل منذ عام ٢٠١٣، وبدءا من هذا العام، لم تعد مؤهلة للحصول على المساعدة الإنمائية الرسمية. إن الإقرار بالتقدم الذي أحرزناه أمر مشجع، إلا أننا لا نتفق مع التصنيف الجديد لسبب أساسي، إذ على الرغم من أن النمو والتنمية مرتبطان، من الواضح أنهما ليسا نفس الشيء. لقد شهدت أوروغواي نموا اقتصاديا كبيرا خلال السنوات الخمس عشرة الماضية، مما مكن الآلاف من

مواطنيها من الخروج من دائرة الفقر. إلا أن الفجوات الهيكلية لا تزال قائمة.

إن التنمية في المرحلة الانتقالية ليست مفهوما تعسفيا. إنها أدق توصيف لحالة بلدان تمضي، مثل أوروغواي، على طريق التنمية، ولكن لا تزال بحاجة إلى دعم من تعاون يعاد تقديره وتوجيهه. ولا شك أننا أحرزنا تقدما، ولكن الطريق أمامنا ما زال صعبا. وللمفارقة، يبدو أن ما من عمل جيد يفلت من العقاب، ونأمل أن يعاد النظر في هذا المعيار في القريب العاجل.

وبالإضافة إلى ذلك، نرى أيضا أن في حياة البلدان لا يتعلق كل شيء بالتنمية الاقتصادية وتوزيع الموارد. ونحن في أوروغواي نعلم أننا دعونا على الصعيدين الوطني والدولي إلى وضع خطة موجهة نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، التي أقرتها الجمعية في إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وينبغي لتلك الخطة أن تركز بصفة خاصة على تحويل مصفوفة الطاقة نحو مصادر الطاقة المتجددة والتكيف مع آثار تغير المناخ التي يمكن التحقق منها؛ وعلى إحراز تقدم في المسؤولية التي لا مهرب منها عن حماية بيئتنا؛ وكما يعلم الأعضاء، على الكفاح من أجل صحة شعبنا، وهو كفاح من أجل الحياة، وهي الحق الإنساني الرئيسي الذي تتمتع به جميع الكائنات في هذا الكوكب.

ونتيجة لذلك، قمنا بتنفيذ سياسات صارمة من أجل مراقبة استهلاك التبغ والوقاية من الأمراض غير المعدية، وهي إحدى أسوأ العلل التي تعاني منها البشرية، بالإضافة إلى المشاركة الفعالة على الصعيد الدولي. ويشمل ذلك المشاركة في رئاسة اللجنة الرفيعة المستوى المستقلة المعنية بالأمراض غير المعدية التابعة لمنظمة الصحة العالمية، واستضافة المؤتمر العالمي بشأن الوقاية من الأمراض غير المعدية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، الذي أُقرت فيه خريطة طريق مونتيفيديو ٢٠١٨-٢٠٣٠، التي أكدنا فيها مجددا على التزامنا باتخاذ إجراءات جريئة للحد بمقدار الثلث من عدد الوفيات المبكرة الناجمة عن تلك الأمراض. وهناك الكثير من العمل الذي يتعين علينا القيام به. كما أن هناك الكثير مما ينبغي القيام به لمكافحة العامل المميت وهو التبغ، الذي يقتل أكثر من ٧ ملايين من سكان الكوكب كل عام، وهم أكثر بكثير من عدد من قتلتهم الحربان العالميتان في القرن العشرين. ولذلك السبب ندعو جميع البلدان إلى تطبيق التدابير التي حددتها منظمة الصحة العالمية في مونتيفيديو.

إن تلك العناصر وغيرها – مثل الخطة الرقمية العالمية، التي وضعنا من أجلها خطتينا سيبال وإبرابيتا، اللتين ليس لدينا الوقت اللازم للخوض في المزيد من التفصيل عنهما هنا – تقدم بيانا عن بلد صغير ومتواضع وواثق بنفسه يمضي قدما في اتجاه محدد. ويمكن وصف الاتجاه ببساطة بأنه تحسين نوعية الحياة لجميع سكان البلد بدون أي نوع من أنواع التمييز.

وتنتمي أوروغواي أيضا إلى المنطقة والعالم. وفي ذلك السياق، نؤكد من جديد على التزامنا التاريخي بإقامة نظام دولي أكثر تشاركية وعدلا وتوازنا ومتعدد الأقطاب يعكس المبادئ الأساسية في سياستنا الخارجية القائمة على مدى عقود من الزمن. ويشمل ذلك، على سبيل المثال، أولا، الالتزام بصون السلام، ونزع السلاح والأمن الدولي، فضلا عن مشاركة قواتنا المسلحة في عمليات حفظ السلام؛ ثانيا، رفض بلدنا القاطع للإرهاب والجريمة المنظمة وجميع أشكال العنف والتمييز، وهي للأسف منتشرة في العالم؛ ثالثا، دعم التسوية السلمية للمنازعات ودعم المساواة في السيادة بين الدول بصرف النظر عن حجمها الجغرافي وعدد سكانها؛ رابعا، التفاني دون انقطاع من أجل القانون الدولي واحترامه، وهو أكبر ضمان لسيادة الشعوب وتعايشها السلمي؛ خامسا، التزامنا الراسخ بتعزيز جميع حقوق الإنسان وحمايتها؛ سادسا، التمسك بالمفاهيم ذات الصلة مثل عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، واحترام سيادة الشعوب وحقها في تقرير مصيرها؛ وسابعا، تعزيز تعددية الأطراف بجميع جوانبها السياسية والاقتصادية والثقافية،

وما إلى ذلك، باعتباره أفضل سبيل لمواجهة التحديات العالمية التي تواجه البشرية.

وفي سياق دولي مضطرب حيث يشبه العالم مصحة لمرضى الأمراض العقلية يديره النزلاء أنفسهم، فإننا نؤكد اليوم أكثر من أي وقت مضى على القيم والمبادئ التي ذكرتها من فوري. وفي ذلك السياق، نطالب ببذل مسعى مشترك وملتزم لتعزيز النظام الدولي والأمم المتحدة وتحديثهما. وتلك ليست مجرد كلمات. ففي الممارسة العملية عملنا بشكل مكثف بوصفنا أعضاء غير دائمين في مجلس الأمن خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، وحاليا نفعل الشيء نفسه في المجلس الاقتصادي والاجتماعي. لقد قدمنا ترشح بلدنا ليصبح عضوا في مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٩-٢٠٢١. إن أوروغواي ملتزمة بالمثل العليا السلمية وبالتضامن والسلام والأمن العالميين.

ومن هذا المكان، حيث يمكننا أن نتكلم عن أي عدد من المسائل التي تهم البشرية، أود أن أختتم مداخلتي بالإشارة إلى مسألة نرى، بكل تواضع، أنها أولوية يتعين تناولها أمام الجميع هنا. إنني أتكلم عن التدهور البيئي والآثار المترتبة على تغير المناخ. إن الأزمة التي نشهدها على الصعيد العالمي يجب أن يعالجها قادة جميع الدول الممثلة هنا. فهذه معركة الجميع. وهي كفاح من أجل الحياة. ونطلب من قادة العالم الأقوياء احترام الاتفاقات الدولية لحماية البيئة، ومحاولة تجنب العلل التي يعاني منها بشكل أساسي أشد سكان العالم فقرا. ويتعين علينا اتخاذ تدابير فعالة لحماية جميع الناس في عالمنا، ولا سيما أشد الناس فقرا، الذين يعانون أشد المعاناة. كما أن العالم يعاني، تماما مثلما يعاني أي كائن حي، من عوامل خطر مختلفة تدمره شيئا فشيئا، ويوما بعد يوم. إن هذا العالم هو وطننا الوحيد في الوقت الحالي وللأجيال المقبلة. ويعاني هذا العالم من الحروب، ومن رغبة الصناعات الجامحة في الربح العشوائي التي تقتل البشر، على نحو ما تفعله صناعة التبغ، التي لا تولي أي اعتبار للبيئة أو التلوث أو الآثار الوحشية للنزعة الاستهلاكية التي نشهدها.

وتماما مثلما يؤثر سلوكنا تأثيرا مباشرا على صحتنا، فإن من واجب الدول أن تكافح من أجل حياة سكانها، ومن واجبنا نحن جميعا من نسكن في هذا الكوكب الكفاح من أجل المكان الذي نعيش فيه وسنضطر لمغادرته لمن سيعقبنا في هذه الحياة. وتلك قضية اتفاق باريس بشأن تغير المناخ بتاريخ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، الذي أُبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لعام ١٩٩٤. وبما أنه الأمل الأفضل من أجل البقاء والأمن العالميين، فضلا عن كونه الالتزام الأساسي لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، فإننا نجدد تأكيد التزامنا بذلك الاتفاق. ومرة أخرى نناشد القادة الأقوياء لبلدان العالم احترام تلك الاتفاقات والامتثال لها. فالاتفاقات يوقع عليها لكي تنفذ – وهذا الاتفاق على وجه الخصوص يجب الامتثال له. كما نشارك دعوة جميع الدول التي لم تصدق بعد على الاتفاق إلى أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن.

ويجب ألا نتعجل في تلك المسألة، كما هو الحال في العديد من مجالات الحياة الأخرى. ولكن هذا لا يعني أن نتأخر. فليس أمام البشرية الكثير من الوقت للنظر في تلك الاتفاقات، اللازمة لحماية البيئة.

ختاما، فنحن على اقتناع بأن منظومة الأمم المتحدة هي أفضل فرصة متاحة للبشرية لتناول مشاكل الحاضر والمستقبل بثقة وتفاؤل، وللعمل وفقا لذلك. ولكل منا دور لا غنى عنه في هذه المهمة المشتركة. ويمكن للدول الأعضاء أن تعول علينا، ونحن ندرك أن بإمكاننا أن نعول على جميع الدول الأعضاء.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية أوروغواي الشرقية على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد تاباريه فاسكيس، رئيس جمهورية أوروغواي الشرقية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد إيبان دوكي ماركيس، رئيس جمهورية كولومبيا

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب فخامة السيد إيبان دوكي ماركيس، رئيس جمهورية كولومبيا.

اصطُحب السيد إيبان دوكي ماركيس، رئيس جمهورية كولومبيا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد إيبان دوكي ماركيس، رئيس جمهورية كولومبيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس دوكي ماركيس (*تكلم بالإسبانية*): يشرفني عظيم الشرف أن أخاطب هذه الجمعية العامة التاريخية والهامة لأول مرة بصفتي رئيس كولومبيا. وأنا أقف هنا فخورا بانتخابي بأعلى عدد من الأصوات في تاريخنا الانتخابي، وبانتمائي إلى جيل جديد من الكولومبيين لديهم ما يدفعهم إلى توحيد بلدنا حول أهداف مشتركة.

إن كولومبيا بلد ساحر يتعايش فيه العديد من الأعراق والمناطق والعادات والنظم الإيكولوجية. إنها دولة تجتمع فيها الثقافة وتراث الأجداد والطبيعة وروح مواطنينا المثابرة والتعاونية. ويجسد كل ذلك الصمود الكبير لمجتمع لا ينحني أمام الشدائد. فقوتنا العاملة، بوطنيتها ودأبها واجتهادها، جعلت شعب كولومبيا يحظى باحترام العالم وجذبت الاهتمام بالاستثمار، وهي ترسم الطريق لإحراز التقدم جنبا إلى جنب مع المؤسسات الديمقراطية.

وقد تمكنا من مواصلة النمو الاقتصادي في خضم تقلبات إقليمية معقدة. وشهدنا تحولات في المدن وتقدما في قطاعات الإنتاج ونموا للطبقة الوسطى في الوقت الذي نتكيف فيه مع تحديات العولمة. وأحرزنا تقدما في مجال المساواة بين الجنسين وفي مجالي العمل والتعليم. واعترافا بهذا التقدم، عينت أول مجلس وزراء على أساس تكافؤ الجنسين في تاريخ بلدي. بيد أن هناك الكثير مما ينبغي القيام به في هذا المجال، وسنواصل المضي قدما. وإذ أتحدث إليكم بفخر عن ذلك التاريخ، فإنني أقطع على نفسي عهدا بصفتي مواطنا كولومبيا بالالتزام بذلك، لا سيما ونحن على أعتاب عام ٢٠١٩، الذي سنحتفل فيه بالذكرى المئوية الثانية لاستقلالنا.

ويجب أن يكون لدينا دافع أكبر اليوم أكثر من أي وقت مضى لتحقيق العدالة الاجتماعية ونبذ الكراهية والاستقطاب والانتقام وأن نوجه اهتمامنا صوب وضع ميثاق لكولومبيا – ميثاق لتحقيق الإنصاف. وتلك هي الدعوة التي نود أن نوجهها: إننا نضع خطة وبرنامجا للتنمية لتحديد سياسات الدولة في العقود المقبلة، مستندين في ذلك إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠، في إطار من الشرعية ومباشرة الأعمال الحرة، يدفعنا نحو بلوغ الهدف المنشود والضروري المتمثل في تحقيق الإنصاف. وأود أن يستند ذلك الاتفاق المقترح إلى الشرعية. إن السلام هدف لجميع الكولومبيين وسنعمل جميعا دون استثناء وبشكل حاسم لتحقيقه. ومع ذلك، يجب بناء السلام في ظل سيادة القانون الذي يحقق منفعتين عامتين، هما الأمن والعدالة.

وتعتزم حكومة بلدنا العمل سعيا لكفالة المضي قدما بنجاح في عملية التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج، التي طرحت في السنوات القليلة الماضية. وسنتيح لمن يختارون حقا العودة لاحترام القانون والخضوع لمبادئ الحقيقة والعدالة والجبر ونبذ العنف فرصا حقيقة لإحراز تقدم والتمتع بالحماية. وأعرب عن تقديري للدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة والتزامها بالإسهام في إنجاح تلك العملية. ولذلك، طلبنا إليها مواصلة تلك المهام. وسنعمل على نفس المنوال لضمان وصول الموارد والاستثمارات التي تبعث على الأمل إلى جميع أنحاء البلد، ولا سيما المناطق التي تضررت من العنف. وتعلم بعثة الأمم المتحدة في كولومبيا،

فضلا عن الهيئات الإشرافية التابعة لنا، بالعملية الهشة التي مرت بها حكومة بلدنا على عدة جبهات. ويتعلق أولها بضعف الميزانية، حيث أن هناك العديد من الالتزامات التي تم التعهد بها دون تخصيص ما يكفي من الموارد. وثانيا، هناك الضعف المؤسسي: فقد أُنشئ هيكل معقد ومُشتت لم يتمكن حتى الآن من إحراز تقدم فعال نحو تحقيق جميع الأهداف المنشودة.

ومع ذلك، أود أن أؤكد للجمعية من جديد أن هدف كولومبيا هو الوفاء بالتزاماتنا تجاه من نبذوا مسار العنف وخلفوه وراء ظهورهم. ويحدونا الأمل في أن نتمكن من التعويل على الدعم المالي للمجتمع الدولي بأسره لأجل تعزيز العملية على النحو اللازم. ومثلما نفي بالتزاماتنا تجاه من يتقيدون بالقواعد، فمن واجبنا أيضا تطبيق القانون بطريقة مثالية عندما يتعلق الأمر بأولئك الذين يصرون على السير في طريق الإجرام. فنحن لن نقبل بتكرار العنف. وسيلقى أولئك الذين يواصلون الانخراط في عالم الجريمة ويسعون إلى الاستهزاء بالضحايا وبسخاء الشعب الكولومبي عقابهم كاملا بموجب القانون.

وإذا أردنا بزوغ شمس السلام في كولومبيا، فيجب علينا هزيمة الاتجار بالمخدرات. وفيما يتعلق بالمحاصيل غير المشروعة، فقد أحطنا علما بحالة تبعث على القلق قبل بضعة أسابيع.

إن الاتجاه المتنامي للسنوات الخمس الماضية لا يمكن أن يستمر، لأن هذه البذور غذت ظهور جماعات مسلحة منظمة خطيرة وأصبحت سببه. ولهذا فإننا نلتزم بتفكيك الشبكات الإجرامية العابرة للحدود الوطنية من خلال اتباع نهج شامل.

إن الإتجار بالمخدرات تهديد عالمي. وصحيح أنه يجب علينا القيام بالمزيد من حيث توفير الوقاية والرعاية للمدمنين من منظور الصحة العامة. وهذه حقيقة غير قابلة للجدل. ومع ذلك، من الصواب أيضا أن الاتجار بالمخدرات في كولومبيا ضار بالبيئة ومدمر للمؤسسات، وقبل كل شيء، مفسد للمجتمع. ومن واجبنا الأخلاقي مكافحة هذه الظاهرة، وفي نفس الوقت، تعزيز مجتمع يرفض المخدرات بسبب آثارها المدمرة على الصحة والمجتمع.

إننا نتخذ خطوات بالفعل. ومما يستحق الثناء أننا دعمنا، قبل يومين، النداء العالمي للعمل بشأن مشكلة المخدِّرات العالمية، مع الاعتراف بأنها مهمة تقع على عاتق الجميع وتتطلب من جميع البلدان، بما فيها البلدان التي يرتفع فيها الاستهلاك وكذلك تلك التي تنتج سلائف كيميائية، القيام بدورها. وقد التزمت ١٣٠ دولة تحت قيادة الولايات المتحدة بمواصلة تلك المعركة. ولن نستسلم أو نقبل بالإدمان كمصير محتوم يدمر أرواح العديد من الشباب.

إن الشرعية تعني أيضا التغلب على الفساد. والفساد تهديد للديمقراطية والقيم والمؤسسات الاجتماعية ويجب التصدي له بعزيمة تامة. ومنذ اليوم الأول لفترة ولاية حكومتنا، عرضنا تدابير على الكونغرس، وبعد ذلك، واستجابة للمطالب الشعبية، أطلقنا خطة طموحة وضرورية، إلى جانب جميع الأطراف. لقد أظهرنا للعالم أننا قادرون على اتخاذ موقف موحد دعما للأهداف الوطنية. وأدعو المجتمع الدولي إلى تعزيز جميع أدوات وآليات الجزاءات لمكافحة الفساد عبر الوطني. إن هزم الفساد مهمة تشملنا جميعًا. ويجب أن نبذل قصارى جهدنا لفضح الفاسدين والتعجيل بإنزال العقابين القانوني والاجتماعي بهم.

كما يسعى التزامنا بتحقيق التنمية، وهو ميثاقنا الخاص بكولومبيا، إلى تعزيز روح المبادرة والانتعاش الاقتصادي. وتدعم أهداف التنمية المستدامة خطتنا لكولومبيا حيث يتم النهوض بالعلم والتكنولوجيا عن طريق الاتصال، والوصول إلى رأس المال، وتطوير الاقتصاد المبتكر وتعزيز البحث، وتحقيق كولومبيا ملتزمة بحماية التنوع البيولوجي، وتعزيز الطاقة المتجددة، والحد من أثر انبعاثات الكربون، وتشكيل جنسية معززة بأخلاقيات راسخة.

يجب أن يعلم العالم أن هذه هي كولومبيا التي نرغب في بنائها كل يوم. وسنعمل على تحقيق كولومبيا تلك. وهذا هو

تحدينا وحافزنا. ولهذا السبب، يجب أن أقول للعالم إن تلك الأهداف تواجه تحديًا كبيرًا.

ويتجلى ذلك التهديد أو التحدي الذي يواجهه بلدنا اليوم في الآلاف من الوجوه الخائفة لمن يشعرون بالبرد القارس والجوع والحزن على وطنهم. إنه تحد يواجه الناس الذين يسيرون في هذه اللحظة في العراء وبلا شك على طرق كولومبيا. إنهم إخواننا الفنزويليون الذين يفرون من الديكتاتورية. وكثير منهم أطفال أبرياء، غير محميين ومعرضين لمأساة المنفى. وبينما أدى النزاع في سورية على مدى ست سنوات إلى تدفق ٦٠٠ ٠٠٠ مهاجر سنوي إلى تركيا وحدها، في أقل من عامين، فتحت كولومبيا أبوابها أمام ما يقرب من مليون من إخواننا الفنزويليين. لقد استقبلناهم بمودة، وسنفعل ذلك دائماً رغم أي عقبات اجتماعية أو مالية تحول دون ذلك، لأن الأخوة توحدنا.

ومع ذلك، يجب تسمية الأشياء بأسمائها بمسمياتها. إننا نعاني من أزمة الهجرة الأكثر فظاعة في التاريخ الحديث للمنطقة بسبب ديكتاتورية قضت على الحريات. واليوم أود أن أوضح أنه لا يمكن التلاعب بحق الشعوب في تقرير مصيرها كلما أراد المضطهدون القياك بذلك. يجب على العالم أن يتصرف ويتحد بحيث تنتهي هذه الرحلة المأساوية، ويمكن للناس أن يروا الأمل يزدهر.

هذا تحد عالمي. إن نهاية الديكتاتورية والعودة إلى الديمقراطية والحرية الكاملة هما السبيل الوحيد القابل للتطبيق. ولهذا السبب، يجب على المجتمع الدولي أن يطالب على الفور بالإفراج عن السجناء السياسيين، وأن يحدد بسرعة أفضل الحلول للأزمة وأن يمنع ازدياد الخراب واليأس.

أطلب من الأمم المتحدة أن تلبي طلبنا. ويسعدنا أنها استجابت لطلب كولومبيا وأن الأمين العام قام بتعيين إدواردو ستاين ممثلا خاصا مشتركا للاجئين والمهاجرين الفنزويليين، وبالتالي، إثارة هذه المناقشة. كما أشكر جميع البلدان التي انضمت إلينا بالأمس في الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقدته كولومبيا، حيث كان الالتزام الإقليمي بمعالجة هذه الأزمة الإنسانية واضحا. ويجب أن تكون هذه التدابير مصحوبة بإنشاء صندوق متعدد الأطراف لرعاية السكان المهاجرين ضحايا تلك الديكتاتورية. ولهذا السبب، يجب أن نشجع الاقتراح الذي أعلنه بنك التنمية للدول الأمريكية ورئيسه، السيد لويس ألبرتو مورينو. ولكن، من المهم بنفس القدر أن يتم تنفيذ جميع الآليات الدولية من أجل ضمان الإبلاغ عن أولئك الذين تسببوا في هذه المأساة الشنيعة، والتحقيق فيها ومعاقبتهم من قبل المحكمة الجنائية الدولية.

إنه لشرف لي أن أخاطب الجمعية العامة، وأن أبين الرؤية التي لدينا في كولومبيا، وأن أدعو إلى التضامن العالمي مع الشعب الفنزويلي وأن نوجه له الدعوة. ويحتاج العالم اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى التعاون وتعددية الأطراف. لقد حان الوقت للاتحاد لا للانعزال. وحان الوقت أيضا لجعل التجارة والتعاون طريقا للفرص المشتركة.

كما يتعين أن نواصل المضي قدمًا في عالم تتيح فيه الشراكات تخفيف آثار تغير المناخ، وتعزيز التجارة العادلة، ومعالجة الفساد والجريمة عبر الوطنية، وخلق فرص العمل، ووضع حد للتمييز، وتعزيز فكرة الإنتاج مع المحافظة عليه أثناء عملية الإنتاج.

إن كولومبيا التي تستند إلى الشرعية وريادة الأعمال والمساواة التي نرغب في بنائها هي بالفعل في طريق الإنشاء. علاوة على ذلك، لن نسمح لأي شيء بأن ينتزع منا الأمل في نكون بلدًا يفكر في مشاريع كبيرة، ويحلم بغد أفضل والعمل لفائدة مجتمع الأمم.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية كولومبيا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد إيفان دوكي ماركيس، رئيس جمهورية كولومبيا، من قاعة الجمعية العامة.

خطاب صاحب الجلالة الملك توبو السادس، عاهل مملكة تونغا

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): تستمع الجمعية الآن لخطاب عاهل مملكة تونغا.

اصطحب جلالة الملك توبو السادس، عاهل مملكة تونغا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بجلالة الملك توبو السادس، عاهل مملكة تونغا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الملك توبو السادس (*تكلم بالإنكليزية*): أهنئ معالي السيدة ماريا فرناندا إسبينوسا غارسيس على توليها رئاسة الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين. وأؤكد لها أن وفد تونغا سيدعم قيادتها القديرة دعما كاملا. وأعرب عن امتناننا لسلفها، معالي السيد ميروسلاف لايتشاك، على إدارته الناجحة وقيادته المقتدرة للجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين، ولا سيما على جعل أعمال الجمعية العامة تركز على الناس وتسعى إلى تحقيق السلام والعيش الكريم للجميع على كوكب مستدام. وكذلك أثني على معالي السيد أنطونيو غوتيريش لإشرافه المستمر على أعمال الأمانة العامة. وتدعم تونغا الأعمال الجارية التي يضطلع بها بشأن الإصلاح دعما كاملا، بما في ذلك الاستعراض الهام لمكتب الأمم المتحدة المتعدد الأقطار في منطقة جزر المحيط الهادئ.

كما يود وفد بلدي وشخصي أن نهنئ الرئيسة كذلك على الموضوع الذي تم اختياره وهو ملائم وجيد التوقيت في آن معا. إن ”جعل الأمم المتحدة وثيقة الصلة بجميع الناس: القيادة العالمية والمسؤوليات المشتركة عن تهيئة مجتمعات يسودها السلام والتكافؤ“ يعكس بجدارة هويتنا كمجموعة في كفالة أن يكون لعمل الأمم المتحدة معنى بالنسبة لمن يهمنا أمرهم أكثر من غيرهم – شعوبنا. إننا نرحب بهذا الموضوع بوصفه المبدأ التوجيهي لعملنا خلال هذه الدورة.

لقد جعلت تونغا كلا الاتفاقين جزءا لا يتجزأ من عملياتها للتخطيط الوطني، في إسهامها في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة المتفق عليها دوليا، بما في ذلك خطة التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، ومسار ساموا. وينسجم برنامج أولويات الحكومة للفترة من عام ٢٠١٨ إلى عام ٢٠٢١ مع ١٣ هدفا من أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧، وهي تحديدا الأهداف من ١ إلى ٤ و ٦ إلى ٩ و ١٣ إلى ١٧.

ويظل المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة يشكل وسيلة هامة تؤيدها تونغا لمتابعة ورصد التزام الدول الأعضاء ومساءلتها عنها، من خلال الاستعراضات الوطنية الطوعية، المرتبطة بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا. وتتطلع تونغا إلى تقديم تقريرها الوطني الطوعي الأول إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى في عام ٢٠١٩.

كما إن المنتدى السياسي الرفيع المستوى سيخصص يوما خلال جزئه الوزاري الرفيع المستوى لاستعراض منتصف المدة لمسار ساموا في عام ٢٠١٩. وقد كان من دواعي سرور تونغا استضافة الاجتماع التحضيري الإقليمي لمنطقة المحيط الهادئ من أجل استعراض منتصف المدة لمسار ساموا في حزيران/يونيه، الذي يشكل آخر تعبير عن تطلعات التنمية المستدامة في منطقة المحيط الهادي. وتتطلع تونغا إلى الانخراط مع غيرها من الدول الجزرية الصغيرة النامية والشركاء في ساموا في نهاية الشهر القادم لإعداد التقرير الأقاليمي النهائي لاستعراض منتصف المدة لمسار ساموا للنظر فيه في المنتدى السياسي الرفيع المستوى في العام المقبل.

وفي ذلك الصدد، نشيد بالإسهام القيم لمكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمكتب دون الإقليمي لمنطقة المحيط الهادي.

وترحب تونغا بعقد الاجتماع الرفيع المستوى الثالث للجمعية العامة بشأن الوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها غدا. وقد أقر بأن التصدي للتهديد الذي تشكله الأمراض غير المعدية للأفراد والأسر والمجتمعات يعاني من نقص كبير في التمويل بالنظر إلى حجمه.

ويسرنا في تونغا أن نبلغ عن تخفيضات جديرة بالثناء في معدل انتشار تدخين التبغ واستهلاك الكحول. فالشعب التونغي يأكل طعاما أكثر صحة وينخرط بصورة أكبر في الأنشطة البدنية. غير أننا لا نخلو من تحديات كما يبين ارتفاع معدلات البدانة، على سبيل المثال. إن الحكومة التونغية تعالج المسألة بجعل الخيارات الغذائية غير الصحية أكثر تكلفة والخيارات الغذائية الصحية أرخص للجمهور التونغي.

ولا يزال تغير المناخ يشكل تهديدات أمنية كبيرة لنا، كدول جزرية صغيرة. وقد أيد قادة منطقة المحيط الهادئ، في ناورو في وقت سابق من هذا الشهر، مفهوما موسعا للأمن في بيانهم وفي إعلان بو، بالربط بين تغير المناخ، في جملة أمور، والأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين. وترحب تونغا، في ذلك الصدد، بإنشاء مجموعة الأصدقاء المعنية بالمناخ والأمن، بغية إلقاء المزيد من الضوء على ارتباط التهديدات الناجمة عن تغير المناخ بالأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين.

ونلاحظ مع القلق الآثار المدمرة لتغير المناخ على البيئة البحرية. ولا ينبغي أن تتأثر خطوط الأساس التي تحدد حدودنا الإقليمية، بعد إنشائها بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وينبغي أن تظل من دون تغيير، بالرغم من آثار ارتفاع مستوى سطح البحر. وينبغي ألا تتعرض سيادتنا للخطر بفعل بتغير المناخ. ونرحب بعمل لجنة القانون الدولي بشأن هذه المسألة البالغة الأهمية والحسنة التوقيت لتنظر فيها اللجنة السادسة.

وتتطلع تونغا إلى المضي قدما بعملنا الهام في الدورة الرابعة والعشرين لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في ظل قيادة بولندا في كانون الأول/ديسمبر. ونحن نسعى إلى التصدي بقوة للآثار السلبية لتغير المناخ ولحاجة الدول الجزرية الصغيرة النامية الملحة إلى الابتكار في مجال التكيف.

وقد شاركت تونغا في المؤتمر الحكومي الدولي الأول هذا العام بشأن الحفظ والاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي في أعالي البحار وقاع البحار. ويحدونا الأمل في أن يسفر التقارب التدريجي في الآراء عن مسودة أولى لصك ملزم قانونا من أجل النظر فيه في الجلستين الثانية والثالثة للمؤتمر الحكومي الدولي المقرر عقدهما في آذار/مارس وآب/أغسطس ٢٠١٩.

كما واصلت تونغا مشاركتها في السلطة الدولية لقاع البحار بغية كفالة الإدارة السليمة لموارد المنطقة. وتشعر تونغا بالامتنان لأعضاء السلطة على إعادة انتخابها للمجلس هذا العام ونتطلع إلى العمل معا على وضع المشروع الهام للقواعد التنظيمية للاستغلال. وتتطلع تونغا كذلك إلى استضافة حلقة العمل الإقليمية الأولى للسلطة الدولية لقاع البحار، في أوائل عام ٢٠١٩، من أجل استكشاف فوائد التعدين في قاع البحار للاقتصاد الأزرق لجزر المحيط الهادئ وللتدرج في إبرام معاهدة إقليمية بشأن التعدين في أعماق البحار.

ونود أن نشيد بمشاركة إيطاليا الحالية مع تونغا عبر اللجنة المشتركة المعنية بتعزيز قدرة تونغا في مجال البيئة والمحيطات. كما نشيد بالعمل الذي تضطلع به أمانة جماعة المحيط الهادئ، وأمانة الكومنولث ومجموعة صناديق بيو الاستئمانية الخيرية بشأن المعاهدة.

وقد أذنت تونغا بإنشاء محطتها الأولى المستقلة للطاقة الشمسية المملوكة للمنتج في العام الماضي، وهي تعتقد اعتقادا راسخا بأنه يمكنها تحقيق هدفها المتمثل في الاعتماد على الطاقة المتجددة بنسبة ٥٠ في المائة بحلول عام ٢٠٢٠ بوضع ترتيبات أقوى للشراكة بين القطاعين العام والخاص. وتود تونغا أن تشيد بالشراكة التي أقامتها مع حكومة النمسا ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وجماعة المحيط الهادئ لإنشاء مركز المحيط الهادئ للطاقة المتجددة والكفاءة في استخدام الطاقة، وهو كيان إقليمي متخصص لدعم استثمارات القطاع الخاص في مجال الطاقة المتجددة والكفاءة في استخدام الطاقة في جزر المحيط الهادئ. وكذلك نشيد بإعلان حكومة النرويج التزامها بتقديم مبلغ مليوني دولار دعما للعمل الهام الذي يقوم به المركز

أخيرا، فإن التنمية المستدامة – سواء أكانت من خلال الصحة الجيدة والرفاه أو العمل المناخي أوالحياة تحت الماء أو الطاقة النظيفة الميسورة التكلفة، في جملة أمور، لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال السلم والأمن الدوليين. وما زلنا نتطلع إلى مجلس الأمن لحماية الأبرياء من الأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين بأي شكل من الأشكال، سواء كانت تهديدات تقليدية مثل النزاعات المسلحة أو التهديدات الأحدث مثل تغير المناخ، لضمان ألا يتخلف أحد عن الركب.

فليبارك الرب ويرشد رئيس الجمعية العامة وجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وحكوماتها وشعوبها.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر عاهل مملكة تونغا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب جلالة الملك توبو السادس، عاهل مملكة تونغا من قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد إبراهيم كيتا، رئيس جمهورية مالي

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية مالي.

اصطحب السيد إبراهيم بوبكر كيتا، رئيس جمهورية مالي، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): باسم الجمعية العامة، يشرّفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد إبراهيم بوبكر كيتا، رئيس جمهورية مالي، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس كيتا (*تكلم بالفرنسية*): في البداية، أود أن أنقل لكم خالص التحيات القلبية من شعب مالي، من كايس إلى كيدال ومن سيكاسو إلى تاوديني، مرورا بكونا في منطقة موبتي. وأود أن أعرب عن خالص التهنئة للسيدة ماريا فرناندا إسبينوسا غارسيس على انتخابها رئيسة للجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين. وهذا الاختيار تكريم لها ولبلدها الجميل، إكوادور، الذي تقيم مالي علاقات ممتازة معه من حيث التعاون. وأود أن أقول للرئيس إنه، بمساعدة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، بلغت مالي اليوم معلما هاما في مسيرتها بعد نجاح الانتخابات الرئاسية التي عقدت مؤخرا.

وكما جرت العادة، أود أيضا أن أهنئ الرئيس السابق، معالي السيد ميروسلاف لايتشاك، سلوفاكيا، على النتائج الممتازة التي حققها خلال الدورة الثانية والسبعين. واسمحوا لي أيضا أن أعرب عن عميق امتناني للأمين العام لمنظمتنا المشتركة، السيد أنطونيو غوتيريش، على قيادته والعديد من المبادرات الرامية إلى زيادة تعزيز فعالية الأمم المتحدة ومصداقيتها.

وقبل متابعة حديثي، أود أن أحيي ذكرى الراحل السيد كوفي أنان، الأمين العام السابق، الذي رحل عن دنيانا في ١٨ آب/أغسطس. وأتذكره كدبلوماسي أفريقي عظيم عمل طوال حياته من أجل تعزيز السلم والأمن الدوليين والتنمية في جميع أنحاء العالم.

ترحب مالي بقرار الرئيس أن يكون موضوع الدورة الحالية للجمعية العامة ”جعل الأمم المتحدة وثيقة الصلة بجميع الناس:

القيادة العالمية والمسؤوليات المشتركة عن تهيئة مجتمعات يسودها السلام والتكافؤ“. وهذا الموضوع بالغ الأهمية لجميع الدول الأعضاء في منظمتنا بكل تأكيد. فلا تزال أهدافها ومبادئها ذات صلة، بما في ذلك في مجالات منع وإدارة الأزمات العديدة التي نواجهها، نحن شعوب الأمم المتحدة.

ومن جانبها، تثني مالي على الإسهام الهائل والمتعدد الجوانب للأمم المتحدة في عمليتها الجارية لتثبيت الاستقرار. وأود أن أشيد بالنساء والرجال العاملين في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي على التزامهم وتضحياتهم في سياق أمني نعلم أنه معقد وصعب.

ونحن، كقادة، نتحمل مسؤولية جماعية للعمل أكثر وأفضل من أجل جعل منظمتنا أكثر أهمية وفعالية للجميع. ولتحقيق ذلك، تحتاج الأمم المتحدة إلى إصلاحات هي السمة المميزة لمجتمع دولي سلمي وشامل للجميع ومنصف ومستدام. وفي هذا الصدد، ترحب مالي بالإصلاحات التي بدأها الأمين العام في مجالات التنمية والسلم والأمن.

ومع ذلك، نحن بحاجة إلى تعزيز هذه المبادرات بالموافقة على إصلاح بعض الهيئات الرئيسية، بما فيها مجلس الأمن والجمعية العامة، بما في ذلك من حيث تكوين وأساليب عمل كل منها. وبفضل تلك الإصلاحات الأساسية سنتمكن جماعيا من تحقيق أعمق تطلعات شعوبنا وإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب، كما يرد في ميثاق الأمم المتحدة.

إن عام ٢٠١٨ مكرس للسعي إلى تعزيز الخطوات الديمقراطية والجمهورية التي اتخذتها مالي وشعبها من أجل تحقيق السلام والاستقرار والتنمية لصالح جميع السكان في منطقة الساحل، بل وما وراءها. ورغم التحديات العديدة التي يواجهها بلدي، فقد أجريت الانتخابات الرئاسية في إطار الآجال الزمنية الدستورية في ٢٩ تموز/يوليه و١٢ آب/أغسطس، في ظروف رحب بها المجتمع الدولي برمته. والطابع الشامل لتنظيم الانتخابات، الذي تشهد عليه مشاركة جميع أصحاب المصلحة من السياسيين والمجتمع المدني، سمح للمواطنين بحرية التعبير عن اختيارهم وإثبات النضج السياسي والديمقراطي والجمهوري لشعب مالي.

ومن جانبي، بعد انتهاء الانتخابات، اغتنمت كامل ثقة الشعب المالي التي منحها لي مجددا للتو. وعليه، فإنني ألتزم باستعادة الثقة بين الدولة ومواطنيها من أجل مواصلة تحسين إدارة البلاد. وعلاوة على ذلك، سوف أعمل بلا كلل من أجل تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي، نتيجة عملية الجزائر، التي لن أكف عن القول إنها هي البديل الوحيد لبلدي لإعادة الاتصال بالسلام والاستقرار، وهو شرط أساسي لكل تنمية. ولتحقيق تلك الأهداف في سياق بلادي، لا بد من وجود اتحاد مقدس يضم جميع قوى الأمة. وبالمثل، أكرر التزامي الراسخ بإعطاء مكان الصدارة للحوار والتشاور في إدارة الشؤون العامة.

وما زلت عاقد العزم على المضي قدما بعملية السلام في مالي لضمان خروج بلدي من أسوأ أزمة في تاريخه. لذلك، وتحت سلطتي، وبدعم من شركائنا، حققت الحكومة والجهات الفاعلة المالية الأخرى تقدما كبيرا في تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة.

ومن بين هذه الإنجازات الرئيسية، أود التأكيد على أنه لم تحدث أي اشتباكات أو مواجهات بين القوات المسلحة المالية والحركات المسلحة منذ توقيع اتفاق السلام والمصالحة في مالي في أيار/مايو ٢٠١٥. كما أشير بسعادة إلى إعادة السلطة المالية إلى كيدال ومناطق أخرى من البلد. إن وجود الدولة في هذه المناطق، التي تضررت بشدة من الأزمة، قد مكن، في جملة أمور، من فتح فصول دراسية لصالح الأطفال وأسهم في توفير ما يلزم من الخدمات الأساسية بشكل تدريجي بحيث يمكن للناس التمتع بعوائد السلام.

وعلاوة على ذلك، ألاحظ بارتياح إنشاء وتفعيل مجتمعات إقليمية في منطقتي ميناكا وتاوديني، وإنشاء سلطات مؤقتة

في المناطق الشمالية الخمس، وإطلاق عمليات آلية التنسيق العملياتي في كيدال وتمبكتو وغاو، والتقدم المحرز في عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح القطاع الأمني.

إنني أدرك تمام الإدراك أن هذه المكاسب هشة. وأدرك أيضا أن علينا أن نقوم بما هو أكثر وأفضل. وهذا هو الغرض من خارطة طريق ٢٢ آذار/مارس. وقد أصدرت تعليمات إلى الحكومة بالوفاء بالتزاماتها بموجب هذه الآليات. ومع ذلك، لا بد لي من التأكيد على أن الإرادة السياسية وحدها لن تكون كافية للوفاء بجميع الالتزامات المتعهد بها في الاتفاق. كما سنحتاج إلى الدعم الفني والمالي الكافي. وأغتنم هذه الفرصة لكي أكرر دعوتي إلى التعبئة الفعالة والسريعة للموارد التي تعهد بها شركاؤنا بغية مساعدتنا على تحقيق جميع الالتزامات الواردة في خارطة الطريق في الآجال المتفق عليها.

ويمكنني أيضا أن أؤكد للجمعية أن شعب مالي ممتن للغاية للتضامن الفعال للمجتمع الدولي في شكل وجود ودعم بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي والقوات الأوروبية وعملية بارخان الفرنسية والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والبلدان المجاورة.

وإضافة إلى الآثار المدمرة لتغير المناخ على الأحوال المعيشية لسكاننا، واجهت منطقة الساحل لعدة سنوات الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار غير المشروع بجميع أنواعه، وخاصة المخدرات والأسلحة والسلع غير المشروعة والمهاجرين، وغسل الأموال. إنها حرب جاهلية، حرب ظلامية، الموت فيها ليس حادثة أو تضحية في ساحة المعركة أو من أجل هدف أسمى، بل هو الغاية ذاتها – وهذا ما نتعامل معه في منطقة الساحل. ومن السهل للغاية فهم الطابع الملح للنداء العالمي لمكافحة الإرهاب.

لقد أنشأنا المجموعة الخماسية لبلدان الساحل، التي تضم بوركينا فاسو وتشاد ومالي وموريتانيا والنيجر، في نواكشوط في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، لتجميع جهودنا لمعالجة قضايا الأمن والتنمية في منطقتنا، بعد أن أدركنا تماما الصلة بين ضعف الدول والأخطار التي يتعرض لها سكاننا في بعض الأحيان، وكيف أن بعض المصالح قد تسعى إلى استخدامها في أغراض تخريبية. ومع ذلك، فإن القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل تسعى جاهدة إلى بلوغ مرحلة التشغيل الكامل لأنها تفتقر إلى الولاية المناسبة، وعلى وجه الخصوص التمويل الكافي.

ونعتقد أن مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل تشكل إسهاما مهما في الأمن العالمي. ولهذا السبب، ما زلنا نطلب من مجلس الأمن أن يأذن بنشر القوة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، بتمويل كاف ومستدام ويمكن التنبؤ به، بما في ذلك من خلال الأمم المتحدة، لتمكينها من الاضطلاع بولايتها بشكل متسق وفعال. وفي نفس السياق، ندعو شركاءنا الثنائيين ومتعددي الأطراف، الذين قدموا تعهدات بمساهمات مالية في شباط/فبراير في مؤتمر بروكسل، إلى الوفاء بتلك الالتزامات من أجل القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لبلدان الساحل. وبالترادف مع الاستجابة الأمنية، تعمل المجموعة الخماسية على تنفيذ برنامجها للاستثمار ذي الأولوية للتصدي لتحديات التنمية، وهي من بين الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار في منطقتنا المشتركة.

وعلى الصعيد الوطني، فقد حددت مكافحة الفقر كإحدى أولويات فترة ولايتي الثانية ومدتها خمس سنوات. وخلال مراسم تنصيبي في ٤ أيلول/سبتمبر، تعهدت أمام الشعب المالي ببذل قصارى جهدي لتحسين نظامنا للتضامن الوطني بغية إقامة مالي لا يتخلف فيها أحد عن الركب. وأود أن أطلق نموذجا اجتماعيا جديدا يقوم على المساواة والعدالة الاجتماعية، وهذا من شأنه تهيئة الظروف للجميع للنجاح. وسيكون تشجيع الشباب في مالي محور عملي خلال السنوات الخمس القادمة. لقد جعلت

الشباب هم القضية الكبرى لفترة ولايتي الثانية. وسألتزم بميثاق وطني للشباب من خلال استثمارات كبيرة في تجديد نظامنا للتعليم والتدريب وتوفير فرص العمل.

وعلى نفس المنوال، سأعمل على مواصلة وتكثيف تنفيذ مشاريع البنية التحتية للطرق والزراعة والمياه والطاقة ومشاريع الإسكان الاجتماعي. وما زلت مقتنعا بأن تنفيذ هذه الأعمال ذات الأولوية سيعجل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني. وفي هذا الصدد، كان من دواعي سرورنا في مالي أن نقدم في تموز/يوليه، هنا في نيويورك، تقريرنا الوطني الطوعي عن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

وكبلد منشأ وعبور وكذلك مقصد للمهاجرين، ترحب مالي باختتام المفاوضات بشأن الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية – وأود أن أضيف، والإنسانية. وهذا القرار الجماعي يبعث الأمل لدى ٢٥٠ مليون مهاجر في جميع أنحاء العالم، بل والبشرية جمعاء في وقت أصبحت فيه الهجرة قضية رئيسية لجميع الدول. ستقوم مالي، بطبيعة الحال، بدور نشط في المؤتمر الدولي الذي سيعقد في مراكش في كانون الأول/ديسمبر بغية الاعتماد الرسمي للاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، الذي يوفر لنا الآن إطارا شاملا لإدارة الهجرة عالميا. وفي الوقت نفسه، ستواصل مالي تحمل نصيبها من المسؤولية في إدارة تدفقات الهجرة، وفقا لسياستها الوطنية للهجرة.

وبالرغم من وضعنا الداخلي، تظل مالي، شعبا وحكومة مواكبة للحالة في أفريقيا وبقية العالم. وفي أفريقيا، نرحب بتطبيع العلاقات الدبلوماسية بين إريتريا وإثيوبيا، فضلا عن إبرام اتفاق للسلام بين أشقائنا في جنوب السودان. ونثني للغاية على نجاح عقد الانتخابات التشريعية في جمهورية موريتانيا، ونحيي شعب تلك الدولة الشقيقة والصديقة على نضوجه السياسي والتزامه بالديمقراطية.

غير أننا نشعر ببالغ القلق إزاء الحالة في ليبيا، التي ما زالت للأسف تؤثر سلبا على الأمن والاستقرار في منطقة الساحل. وفي ضوء هذه الحالة، التي استمرت طويلا، فإننا ندعو المجتمع الدولي على وجه الاستعجال إلى إقناع الأطراف الليبية بإعطاء الأولوية للحوار والسعي إلى حل دائم للأزمة.

كما إننا نتابع بقلق الحالة في الشرق الأوسط، لا سيما في الأراضي المحتلة. وشعب مالي يؤكد من جديد دعمه للشعب الفلسطيني الشقيق في كفاحه المشروع من أجل تقرير المصير. وتدعو حكومة مالي إلى استئناف المفاوضات الإسرائيلية – الفلسطينية الرامية للتوصل إلى حل قائم على وجود دولتين، حيث تعيش إسرائيل وفلسطين جنبا إلى جنب في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا.

على الصعيد الإنساني، تشعر مالي بالقلق إزاء الوضع الخطير الذي يعيشه ٦٥ مليون من اللاجئين والمشردين داخليا في جميع أنحاء العالم نتيجة للنزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية وتغير المناخ.

ويتبادر إلى ذهني على وجه الخصوص مواطنيّ اللاجئين في بلدان مجاورة، والتي أشكرها على حسن الضيافة والكرم. وأؤكد لمواطنيّ هؤلاء أن الحكومة لن تدخر جهداً في مواصلة تقديم المساعدة لهم وتهيئة الظروف لعودتهم إلى ديارهم في أمان وكرامة.

ولم يتزعزع إيمان مالي قط في التضامن الدولي، وهي تثمّن تعاونها مع الأمم المتحدة، التي توفر لنا اليوم طائفة من الدعم. وإن مالي، التي أتشرف بقيادتها اليوم، تؤكد من جديد التزامها بالاضطلاع بدورها كاملا في بناء عالم سلمي وعادل ومزدهر للجميع.

وفي الختام، أؤكد مجدداً عميق امتنان شعب وحكومة مالي للأمم المتحدة ولشركائنا الثنائيين والمتعددي الأطراف على دعمهم الثابت لعملية السلام في مالي. ومن جانبي، أؤكد

مجدداً التزامي الكامل بألا أدخر جهدا للتأكد من أن اتفاق السلام والمصالحة في مالي، المنبثق عن عملية الجزائر، يُنفَّذُ بجدية وبالكامل.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية مالي على البيان الذي أدلى به للتوّ.

اصطُحب السيد إبراهيم بوبكر كيتا، رئيس جمهورية مالي، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

كلمة السيد خواو مانويل غونسالفس لورينسو، رئيس جمهورية أنغولا

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية أنغولا.

اصطحب السيد خواو مانويل غونسالفيس لورينسو، رئيس جمهورية أنغولا، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد خواو مانويل غونسالفيس لورينسو، رئيس جمهورية أنغولا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس لورينسو (*تكلم باللغة البرتغالية؛ وقدم الوفد ترجمة شفوية بالإنكليزية*): تعقد الجمعية العامة دورتها الثالثة والسبعين في لحظة خاصة نحتفي فيها باثنين من أبرز الشخصيات في السياسة العالمية، وكلاهما من أبناء أفريقيا: نيلسون مانديلا وكوفي عنان.

واليوم، بعد عام واحد، تحديدا، من تنصيبي رئيساً لجمهورية أنغولا، وباسم الشعب الأنغولي يشرفني أن أخاطب من هذا المنبر للمرة الأولى المجتمع الدولي برمته، ممثَّلاً هنا بأرفع الشخصيات. وأحيي رؤساء الدول والحكومات الحاضرين هنا، وكذلك قادة المنظمات والهيئات الدولية المختلفة، الذين أعتبر أنهم يعملون مباشرة من أجل مستقبل كوكبنا.

وأغتنم هذه الفرصة لكي أشكر المجتمع الدولي قاطبة على دعمه للسلام والمصالحة في بلدي، أنغولا. كما أعرب عن امتناني بشكل خاص للأمم المتحدة على الدور الحاسم الذي اضطلعت به في إرساء سلام دائم في أنغولا من خلال بعثتين للسلام – بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا – وعلى العمل الهام الذي تضطلع به الوكالات والصناديق والبرامج المتخصصة، ولا سيما منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبرنامج الأغذية العالمي.

ونعتقد أيضاً أن تجربة أنغولا في بناء السلام والسعي إلى تحقيق المصالحة بين أطراف النزاع كانت مثالا إيجابياً للأمم المتحدة، إذ وفرت معلومات مفيدة لتناول عمليات السلام في مناطق أخرى من العالم. ولأنغولا تجربة فريدة في بناء السلام الدائم وصونه، ومواصلة تعميق المصالحة الوطنية والإدماج الاجتماعي والتسامح المتبادل، وتضميد الجراح التي خلفها النزاع المسلح، الذي انتهى قبل ١٦ عاماً تقريباً.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد تن – باو (غيانا).

إننا نجتمع في الجمعية العامة لمناقشة وحل أخطر المشاكل والنزاعات التي تهدد بقاء البشرية ذاته. وأشير هنا إلى الجوع والفقر اللذين يتأثر بهما الملايين من المواطنين في جميع أنحاء العالم، والاحترار العالمي وتبعاته، والهجرة الجماعية ولا سيما الهجرة غير النظامية، والاتجار بالمخدرات وبالأعضاء البشرية وبالأطفال والنساء لأغراض البغاء القسري، والتعصب الديني والتطرف، والإرهاب، والنزاعات العرقية المسلحة، والحرب بين الدول أو حتى الانتشار المنفلت للأسلحة النووية.

إن الأمم المتحدة، التي أنشئت قبل ٧٣ عاماً بهدف معلن هو استعادة السلام والوئام العالميين، وإعطاء حقوق متساوية للدول كبيرها وصغيرها، وإقامة عالم من التعاون والتقدم والرفاه، لا تزال بعيدة عن تحقيق الأهداف المكرسة في ميثاقها. ولئن كان صحيحاً أن ما حدث من استقطاب فوري لكوكب الأرض، في

أعقاب هذا التأسيس مباشرة، إلى نظامين سياسيين واقتصاديين معاديين، قد عرقل تفعيل المبادئ التي تعطي الأفضلية للسلم والأمن الدوليين، سيكون من الظلم إنكار قيام الأمم المتحدة بدور جدير بالثناء في إنهاء الاستعمار وتعزيز حقوق الإنسان ودعم التنمية والتعاون الدوليين، وإدارة واحتواء بؤر التوتر في جميع أنحاء العالم.

وعلى الرغم من التقدم المحرز حتى الآن، يجب أن نُقرّ بأن النزاعات التي طال أمدها ولم تحل بعد، مثل النزاع بين الإسرائيليين والفلسطينيين في الشرق الأوسط، الذي لا يمكن تسويته إلا من خلال حل قائم على أساس دولتين تعيشان بسلام جنباً إلى جنب، على النحو الذي تدعو إليه الأمم المتحدة والأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء.

ونرحّب بالجهود التي بذلتها الولايات المتحدة الأمريكية وكوريا الشمالية وكوريا الجنوبية مؤخراً، بمساهمة من جمهورية الصين الشعبية، نحو إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية، الأمر الذي قلل إلى حد كبير من التوترات التي تهدد بنشوب نزاع نووي من شأنه ألا يُعرّض المنطقة للخطر فحسب، بل الأمن الدولي عموما.

ومع انتهاء ما يسمى بالحرب الباردة، التي يرمز إليها سقوط جدار برلين في عام ١٩٨٩، والظهور البالغ الأهمية لنموذج سياسي جديد موجه نحو تعددية الأطراف، استأنفت الأمم المتحدة عملها بفارغ الصبر نحو بناء نظام عالمي سلمي. ونعتقد أننا، بعملنا الجاد معاً، يمكننا أن نحقق هذا الهدف.

واليوم، في عصر العولمة المتصاعدة، ليس هناك ما يبرر الانتشار المستمر للنزاعات التي لا يمكن حلها على ما يبدو على نطاق متفاوت في أنحاء عديدة من العالم، أو استمرار معاناة السكان كافة من عواقبها المأساوية، بعد تركهم عملياً ليواجهوا مصيرهم. وإزاء هذه الخلفية، تطالب أصوات عديدة بإصلاح عميق للأمم المتحدة حتى يمكن أن تعكس بشكل أفضل عالم اليوم، حيث يبرز ظهور مراكز جديدة للقوة الاقتصادية والمالية والتقدم التكنولوجي والعلمي بشكل كامل التغييرات التي تطرأ على هياكل المنظمة وآليات تدخلها، فضلاً عن توسيع العضوية في مجلس الأمن وإصلاحه لتحسين تمثيل المناطق الجيوسياسية المختلفة في كوكبنا.

إن التركيبة السياسية لعالم اليوم، الذي تكمن فيه النزاعات المحلية والإقليمية والنزاعات داخل الدول في صميم التوترات والتهديدات الدولية التي يتعرض لها السلام، تتطلب من الأمم المتحدة الاضطلاع بدور أكثر نشاطا في تشجيع ومساعدة العمليات السياسية والاجتماعية والاقتصادية لإرساء الديمقراطية. وهذا هو أفضل سبيل لحل النزاعات، سواء كانت محلية أو دولية أو عرقية أو دينية، والتي تنشأ في معظم الحالات نتيجة لسياسات الاستبداد أو الإقصاء أو التعصب أو التطرف أو التدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة. وقد اتخذ الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة عبر الوطنية والهجرة غير الشرعية وكراهية الأجانب والاتجار بالأشخاص والمخدرات، وغيرها من الآفات، أبعادا جديدة حاليا، حيث تؤثر على نوعية حياة سكان الكوكب وتتطلب التنسيق على أعلى المستويات بين جميع الدول الأعضاء في منظمتنا.

تُعقد الدورة الثالثة والسبعون للجمعية العامة تحت شعار ”جعل الأمم المتحدة في خدمة الجميع: قيادة عالمية ومسؤوليات مشتركة من أجل مجتمعات منصفة ومستدامة يعمها السلام“. ولذلك، ينبغي للأمم المتحدة أن تولي الأولوية لتعزيز حقوق الإنسان واحترامها وأن تسعى إلى حل المشاكل العالمية التي تواجهها البشرية – مثل تلك المتعلقة بالأمن والبيئة والحد من عدم المساواة بين الأغنياء والفقراء وتحقيق التنمية – بهدف صون السلام العالمي. وندعو إلى تطبيق اللامركزية في النظام المالي العالمي، استنادا إلى تعزيز نظم التجارة والتكامل الاقتصادي الإقليمي والنهوض بالمؤسسات المالية الإقليمية على أساس شروط تتيح تحقيق تنمية اقتصادية أكثر استدامة.

وطوال تاريخنا كبلد مستقل، ما فتئنا نتعاون مع الأمم المتحدة باستمرار؛ ولم تمكنا المنظمة من التركيز على إنعاش اقتصادنا فحسب، ولكن أيضا على الانخراط في إيجاد حلول من أجل تحقيق السلام والديمقراطية والتنمية في المناطق الجنوبية والوسطى من أفريقيا. وجمهورية أنغولا مستعدة لمواصلة دعم جميع الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون بين دول العالم كافة في بناء السلام وتعزيز التعاون والعلاقات التجارية والاستثمارية على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية أنغولا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد خواو مانويل غونسالفيس لورينسو، رئيس جمهورية أنغولا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد ميغيل دياس – كانيل برموديس، رئيس مجلسي الدولة والوزراء في جمهورية كوبا

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس مجلسي الدولة والوزراء في جمهورية كوبا.

اصطحب السيد ميغيل دياس – كانيل برموديس، رئيس مجلسي الدولة والوزراء في جمهورية كوبا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد ميغيل دياس – كانيل برموديس، رئيس مجلسي الدولة والوزراء في جمهورية كوبا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس برموديس (*تكلم بالإسبانية*): من المستحيل أن أقف هنا أتكلم من على هذا المنبر باسم كوبا دون ذكر اللحظات التاريخية أمام الجمعية العامة، وهي من بين أعز ما لدينا من ذكريات. لقد رفع فيدل كاسترو، وإرنستو غيفارا، وراؤول كاسترو روس ووزيرنا للكرامة راؤول روا، وأنا هنا أكتفي بذكر ألمع الأسماء، أصواتهم هنا لا باسم شعبنا فحسب، ولكن أيضا بالنيابة عن الشعوب الأخرى غير المنحازة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأفريقيا وآسيا، إلى جانب من حاربنا معهم على مدار أكثر من نصف قرن من أجل إقامة نظام دولي عادل، والذي لا يزال تحقيقه بعيد المنال.

إن ذلك الفشل عبثي ولكنه يتسق مع اللا عقلانية في عالم يمتلك فيه أغنى ٠,٧ في المائة من السكان ٤٦ في المائة من إجمالي الثروات، في حين لا يمتلك أفقر ٧٠ في المائة من السكان سوى ٢,٧ في المائة من تلك الثروة، ويعيش ٣,٤٦ بليون نسمة في فقر، ويعاني ٨٢١ مليون شخص من الجوع، وهناك ٧٥٨ مليون أمي و ٨٤٤ مليون شخص محرومين من الخدمات الأساسية، مثل المياه الصالحة للشرب. وبطبيعة الحال، فإن المؤسسات العالمية هي التي تقوم عادة بإعداد وتسجيل هذه الأرقام، ولكن يبدو أنها ليست كافية لإذكاء الوعي في أوساط ما يُطلق عليه المجتمع الدولي.

وهذه الحقائق ليست نتيجة للاشتراكية، كما قال رئيس الولايات المتحدة في هذه القاعة أمس (انظر A/73/PV.6)، بل إنها عواقب الرأسمالية، ولا سيما الإمبريالية والليبرالية الجديدة والأنانية والإقصاء المتأصل في هذا النظام، وهي نتيجة نموذج اقتصادي وسياسي واجتماعي وثقافي يركز الثروة في يد الأقلية في حين تدفع الأغلبية الكبيرة الثمن من خلال الاستغلال والفقر.

لقد مولت الرأسمالية الاستعمار؛ وأدت إلى ظهور الفاشية والإرهاب والفصل العنصري؛ وتسببت في انتشار الحروب والنزاعات وانتهاكات سيادة الشعوب أو حقها في تقرير المصير، وفي قمع العمال والأقليات واللاجئين والمهاجرين. وتتعارض الرأسمالية مع التضامن والمشاركة الديمقراطية. فأنماط الإنتاج والاستهلاك المتأصلة في الرأسمالية تشجع النهب والنزعة العسكرية وتهدد السلام وتفضي إلى ارتكاب انتهاكات لحقوق

الإنسان؛ وتشكل أكبر خطر على التوازن الإيكولوجي لكوكب الأرض وعلى بقاء الجنس البشري.

ولا ينبغي لأحد أن يعتقد خطأ أن البشرية تفتقر إلى الموارد المادية أو المالية أو التكنولوجية اللازمة للقضاء على الفقر والجوع والأمراض التي يمكن الوقاية منها، وغيرها من الآفات. فما ينقصنا هو الإرادة السياسية لدى البلدان الصناعية، التي يقع على عاتقها الواجب الأخلاقي والمسؤولية التاريخية ولديها موارد وفيرة لحل المشاكل العالمية الأكثر إلحاحا. والحقيقة هي أنه في حين يتم ذكر نقص التمويل كمبرر لعدم بلوغ الأهداف والغايات الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ أو التصدي لتزايد الآثار المترتبة على تغير المناخ، فقد تم إهدار ١,٧٤ تريليون دولار على الإنفاق العسكري في عام ٢٠١٧، وهو أعلى رقم منذ نهاية الحرب الباردة.

ويمثل تغير المناخ حقيقة أخرى لا يمكن تجنبها وهو مسألة تتعلق ببقاء الجنس البشري، لا سيما بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وبعض آثاره لا رجعة فيها بالفعل. وتظهر الأدلة العلمية أن متوسط درجة الحرارة ارتفع بواقع ١,١ درجة مئوية بالمقارنة مع مستويات ما قبل العصر الصناعي، وأن تسعة من بين كل عشرة أشخاص من سكان المناطق الحضرية يتنفسون هواء ملوثا. ومع ذلك، فإن الولايات المتحدة، وهي أحد المتسببين الرئيسيين في التلوث، سواء في السابق أو في الوقت الحاضر، ترفض الانضمام إلى المجتمع الدولي في تنفيذ اتفاق باريس بشأن تغير المناخ. وهي بذلك تعرض حياة الأجيال المقبلة وبقاء جميع الأنواع، بما فيها الإنسان، للخطر الشديد.

وعلاوة على ذلك، وكما لو كانت التهديدات التي تواجهها البشرية غير كافية وإبداعاتها المذهلة، فالواقع أن الهيمنة العسكرية والنووية ليست مستمرة فحسب، بل توسع نطاق سيطرتها على حساب آمال أغلبية الشعوب التي تعمل من أجل نزع السلاح العام والكامل. وكوبا تتشاطر هذا الفكر، وكدليل على التزامها بذلك الهدف، أصبحنا في ٣١ كانون الثاني/يناير الدولة الخامسة التي صدقت على معاهدة حظر الأسلحة النووية.

ولا يمكن للمنظمة، التي ولدت من رحم الرغبة في التغلب من خلال الحوار فيما بين الدول على الدمار الذي نجم عن الحرب المروعة، التزام الصمت إزاء الأخطار التي تهددنا جميعا في ظل تفاقم الصراعات المحلية والحروب العدوانية المتخفية تحت ستار التدخل الإنساني والإطاحة بالقوة بالحكومات ذات السيادة وما يسمى بالانقلابات الناعمة والتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى – كافة تلك السلوكيات من جانب بعض القوى تحت مجموعة من الذرائع المختلفة.

والتعاون الدولي لتعزيز وحماية حقوق الإنسان للجميع ضروري لكنه يُستغل بطريقة تمييزية وانتقائية في محاولة للسيطرة وانتهاك حقوق الشعوب في السلام وتقرير المصير والتنمية.

وكوبا ترفض عسكرة الفضاء الخارجي والفضاء الإلكتروني وكذلك الاستخدام السري وغير المشروع لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات للهجوم على دول أخرى.

إن تعددية الأطراف والاحترام الكامل لقواعد ومبادئ القانون الدولي للمضي قدما نحو عالم متعدد الأقطاب وديمقراطي وعادل أمر ضروري لكفالة التعايش السلمي وصون السلام والأمن الدوليين وإيجاد حلول دائمة للمشاكل الرئيسية.

ومعارضة هذه الرؤية والتهديد باستخدام القوة أو استخدامها والنزعة الانفرادية والضغوط والانتقام والجزاءات – التي يتسم بها سلوك وتصريحات حكومة الولايات المتحدة بشكل متزايد وإساءة استخدامها لحق النقض في مجلس الأمن لفرض مصالحها السياسية – تحديات هائلة تهدد مؤسسة الأمم المتحدة. فلماذا لا ننفذ ببساطة ما وعدنا به من تعزيز للجمعية العامة بوصفها الجهاز التداولي وجهاز صنع القرار والجهاز الأكثر تمثيلا؟ يجب ألا يتأخر إصلاح مجلس الأمن أو أن يجري تهميشه؛ ولا بد من

تحديثه ليعكس العصر وإضفاء الطابع الديمقراطي علي عضويته وأساليب عمله.

نكرر اليوم ما قاله قائد الثورة الكوبية فيدل كاسترو روس بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة. وقد عكست مشاعره أسمى تطلعات الأغلبية العظمى من البشر:

”إننا نطالب بعالم بدون هيمنة، بدون أسلحة نووية، بدون تدخل، بدون عنصرية بدون أحقاد وطنية أو دينية، بدون أعمال فظة ضد سيادة أي بلد، عالم يحترم فيه استقلال الشعوب وتقرير مصيرها، عالم بدون نماذج عالمية تتجاهل كليا تقاليد وثقافات كل الجماعات التي تتألف منها البشرية.

”إننا نطالب بعالم بدون حصارات قاسية تفرض فتسبب موت الرجال والنساء والأطفال الصغار منهم والكبار كأنها قنابل ذرية صامتة.“ (A/50/PV.35، الصفحات ٢٢-٢٣)

لقد مضت أكثر من ٢٠ سنة على تقديم ذلك الطلب، ولم تعالج أي من تلك الآفات؛ بل على العكس من ذلك تفاقمت. ويحق لنا تماما أن نتساءل لماذا وعلينا واجب الإصرار على إيجاد حلول فعالة وعادلة.

لقد أصبحت القارة اليوم مسرحا للتهديدات المستمرة التي تتعارض مع إعلان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة سلام، الذي وقعه في هافانا عام ٢٠١٤ رؤساء الدول والحكومات في مؤتمر القمة الثاني لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. إن الإدارة الحالية للولايات المتحدة قد أعلنت صلاحية مبدأ مونرو وفي نشر جديد لسياستها الإمبريالية في المنطقة تهاجم فنزويلا بوحشية بالغة.

وفي هذا المناخ الخطير، نؤكد من جديد دعمنا المطلق للثورة البوليفارية والتشافيزية والاتحاد العسكري المدني والشعب الفنزويلي وحكومته الديمقراطية الشرعية، بقيادة الرئيس الدستوري نيكولاس مادورو موروس. ونرفض هدف التدخل في الشؤون الداخلية من فرض الجزاءات على فنزويلا الرامية إلى خنق الاقتصاد وإلحاق الضرر بالأسر الفنزويلية. ونرفض الدعوات إلى عزل تلك الدولة ذات السيادة التي لا تشكل ضررا على أحد.

كما نرفض المحاولات الرامية إلى زعزعة استقرار حكومة نيكاراغوا وهو بلد سلمي حقق تقدما ملحوظا على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي وحسن أمن المواطنين.

ونشجب السجن السياسي للرئيس السابق لويس إناسيو لولا دا سيلفا والقرار القاضي بمنع الناس من التصويت للقائد الأكثر شعبية في البرازيل وانتخابه للرئاسة.

ونتضامن مع دول منطقة البحر الكاريبي في المطالبة بالتعويضات المشروعة عن إرث الرق المروع وكذلك المعاملة الخاصة والتفضيلية العادلة التي تستحقها.

ونؤكد من جديد التزامنا التاريخي بحرية تقرير المصير والاستقلال لشعب بورتوريكو الشقيق.

ونتضامن مع جمهورية الأرجنتين في مطالبتها العادلة بالسيادة على جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وساندويتش الجنوبية.

ونؤكد من جديد دعمنا الكامل لإيجاد حل شامل وعادل ودائم للصراع الإسرائيلي الفلسطيني على أساس إقامة دولتين، بما يسمح للشعب الفلسطيني بممارسة حقه في تقرير المصير في دولة مستقلة ذات سيادة على أساس حدود ما قبل ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية. ونرفض العمل الانفرادي من جانب الولايات المتحدة في تحديد تمثيلها الدبلوماسي في مدينة القدس، الأمر الذي أدى إلى تصاعد التوترات في المنطقة. وندين الأعمال الوحشية التي ارتكبتها القوات الإسرائيلية ضد السكان المدنيين في غزة.

ونؤكد من جديد تضامننا الثابت مع الشعب الصحراوي ودعم سعيه إلى حل نهائي لمسألة الصحراء الغربية مما يتيح له ممارسة حقه في تقرير المصير والعيش في سلام على أرضه.

ونؤيد إيجاد حل سلمي وتفاوضي للحالة المفروضة على سورية، من دون تدخل خارجي وفي احترام كامل لسيادة البلد وسلامته الإقليمية. ونحن نرفض تنفيذ أي تدخل مباشر أو غير مباشر من دون موافقة السلطات الشرعية في ذلك البلد.

واستمرار توسيع نطاق منظمة حلف شمال الأطلسي صوب الحدود الروسية يثير خطرا كبيرا، وهو ما تفاقم جراء فرض مزيد من الجزاءات التعسفية، الأمر الذي نرفضه.

ونطالب بتنفيذ الاتفاق النووي مع جمهورية إيران الإسلامية.

ونرحب بعملية التقارب والحوار بين الكوريتين، وهو الطريق المؤدي إلى السلام الدائم والمصالحة والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية. لكننا ندين في الوقت نفسه بشدة فرض جزاءات أحادية الجانب وجائرة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والتدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية الكورية.

وسيؤدي انتهاك قواعد التجارة الدولية وفرض جزاءات على الصين والاتحاد الأوروبي والبلدان الأخرى إلى آثار ضارة لا سيما على البلدان النامية.

إننا نؤيد الحوار والتعاون، وبفضل ذلك يمكننا القول اليوم إن اتفاق الحوار السياسي والتعاون بين الاتحاد الأوروبي وكوبا قد دخل حيز النفاذ بصورة مؤقتة، وهو ما يمثل أساسا متينا يمكن أن نبني عليه روابط مفيدة بين الطرفين.

وتواصل حكومة الولايات المتحدة خطابها العدواني تجاه كوبا وتنتهج سياسة تهدف إلى تقويض النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي لبلدي. ففي تعارض مع مصالح الشعبين والاستسلام لضغوط مصالح الأقليات، انخرطت حكومة الولايات المتحدة في اختلاق الذرائع لتأجيج التوترات والأعمال العدائية الزائفة التي لا تفيد أحدا. وهذا يتناقض تناقضا صارخا مع الحقيقة المتمثلة في أننا نحافظ على علاقات دبلوماسية رسمية ونشارك في برامج التعاون المفيدة للطرفين في عدد محدود من المجالات. إن الشعبين يتشاطران روابط تاريخية وثقافية وثيقة، على نحو ما أعرب عنه من خلال الفنون والرياضة والعلوم والبيئة، من بين مجالات أخرى. وثمة إمكانية لإقامة علاقات تجارية سليمة وعلاقة احترام حقيقي من شأنها أن تعود بالفائدة على مصالح المنطقة بأسرها.

لكن العنصر الأساسي المحدد للعلاقة الثنائية لا يزال هو الحصار الذي يراد به خنق الاقتصاد الكوبي والتسبب في الفقر وتعطيل النظام الدستوري. إنها سياسة وحشية تعاقب الأسر الكوبية والدولة برمتها. وهو أشمل وأقدم نظام للجزاءات الاقتصادية يفرض على أي بلد. وقد كان ولا ي زال يشكل عقبة رئيسية أمام تحقيق التنمية في البلد وتحقيق التطلعات صوب التقدم ورفاه عدة أجيال من الكوبيين.

وكما تكرر من هذا المنبر على مدى سنوات عديدة، فإن الحصار بتنفيذه لسياساته العدوانية التي تتجاوز الحدود الإقليمية، يؤدي إلى تقويض سيادة جميع البلدان ومصالحها.

وباسم الشعب الكوبي، أشكر الجمعية العامة على شبه إجماعها على رفض الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على بلدي. غير أن الإجراءات التي تتخذها الحكومة الأمريكية ضد بلدي تذهب إلى أبعد من ذلك، لتشمل البرامج العامة والسرية والتدخل الفظ في شؤون كوبا الداخلية باستخدام عشرات الملايين من الدولارات المخصصة رسميا في الميزانية لذلك الغرض، في انتهاك للقواعد والمبادئ التي تقوم عليها هذه المنظمة، ولا سيما سيادة كوبا كدولة مستقلة.

وتقف كوبا تقف على أهبة الاستعداد لتعزيز الاحترام والعلاقات المتحضرة مع حكومة الولايات المتحدة، على أساس

المساواة في السيادة والاحترام المتبادل. وتلك هي إرادة الشعب الكوبي والطموح الذي نعلم أنه يشاطره معظم مواطني الولايات المتحدة، ولا سيما الكوبيين المقيمين هناك.

وسوف نواصل المطالبة بدون كلل بإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي القاسي، وإعادة الأراضي التي تحتلها القاعدة البحرية للولايات المتحدة في غوانتانامو بصورة غير مشروعة والتعويض المناسب لشعبنا عن آلاف الوفيات والأضرار الاقتصادية والأضرار بالممتلكات الناجمة عن هذه الأعمال العدوانية على مدى سنوات عديدة.

وستظل كوبا دائما مستعدة للمشاركة في الحوار والتعاون على أساس الاحترام والمساواة في المعاملة. ولن نقدم أي تنازلات تؤثر على استقلالنا وسيادتنا الوطنية. ولن نقايض مبادئنا أو نقبل إملاء الشروط. وبالرغم من الحظر والعداء والإجراءات التي تتخذها الولايات المتحدة لفرض تغيير النظام في كوبا، فإن الثورة الكوبية لا تزال حية وثابتة وقوية ومخلصة لمبادئها.

وينبغي ألا ينخدع أعداء الثورة بتغير الأجيال في حكومتنا. إننا نمثل الاستمرارية، وليس أي شكل من أشكال التمزق. وواصلت كوبا اتخاذ خطوات لتحسين نموذجها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بغرض بناء دولة ذات سيادة، ومستقلة واشتراكية وديمقراطية ومزدهرة ومستدامة. وذلك هو المسار الذي اختاره شعبنا بمحض إرادته. ولن يعود الشعب الكوبي أبداً إلى عار الماضي، الذي تحرّر منه بتقديم أكبر التضحيات على مدار ١٥٠ عاماً من النضال من أجل الاستقلال والكرامة. وسنواصل المضي قدما في العمل الذي بدأناه منذ حوالي ٦٠ عاما وفقا لإرادة الغالبية الساحقة من النساء والرجال الكوبيين.

وبهذا الاقتناع، شرعنا في عملية الإصلاح الدستوري – وهي ممارسة ديمقراطية تشاركية حقيقية مع مناقشة عامة حول مشروع النص الذي سيتم تقديمه لاحقاً لتتم المصادقة عليه عن طريق الاستفتاء. وأنا على يقين بأنه لن تكون هناك أي تغييرات في أهدافنا الاستراتيجية وأنه سيتم التأكيد مجدداً على أن النظام الاشتراكي لا عودة عنه. وستبقى مبادئ سياستنا الخارجية بدون تغيير. وكما قال الأمين الأول لحزبنا، السيد راؤول كاسترو روس، بمناسبة الذكرى السنوية السبعين لتأسيس الأمم المتحدة:

> ”ويمكن للمجتمع الدولي الاعتماد دائما على كوبا للتصدي بصدق للظلم وعدم المساواة والتخلف والتمييز والتلاعب، وإقامة نظام دولي أكثر عدالة وإنصافا، يركز حقا على الإنسان وكرامته ورفاهيته“. (A/70/PV.14، صفحة ٨)

إن كوبا التي أتكلم باسمها اليوم فخورة بحمل شعلة تلك السياسة السيادية المستقلة، وهي ملزمة بروابط الأخوة والتضامن مع فقراء العالم، الذين ينتجون كل ثروات العالم ولكن حكم عليهم بالعيش في فقر من خلال نظام عالمي ظالم تحت غطاء كلمات مثل ”الديمقراطية“ و ”الحرية“ و ”حقوق الإنسان“ – وهي كلمات أفرغها أصحاب السلطة فعلا، من كل معنى.

إنني متأثر لأنني أتكلم من نفس المنصة التي تكلم منها فيدل قائلا الحقيقة بقوة كبيرة قبل ٥٨ عاما لدرجة أن صداها لا يزال يتردد مع ممثلي أكثر من ١٩٠ دولة، رافضين الابتزاز والضغط سنة بعد سنة، محولين شاشة التصويت إلى أضواء خضراء تنم عن الكرامة ومؤيدين لمطالبتنا بإنهاء الحظر. وأختتم كلمتي آملا أن تتحقق التطلعات النبيلة التي تشاطرها الغالبية العظمى من البشرية، قبل أن تعتلي أجيال أخرى هذا المنبر لتطالب بنفس الأمور التي نطالب بها اليوم، وطالب بها أسلافنا السابقون من قبلنا.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس مجلس الدولة ومجلس الوزراء في جمهورية كوبا، على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد ميغيل دياس – كانيل برموديس، رئيس مجلس الدولة ومجلس الوزراء في جمهورية كوبا، من قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد جورج مانيه وياه، رئيس جمهورية ليبريا

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن لخطاب رئيس جمهورية ليبريا.

اصطحب السيد جورج مانيه وياه، رئيس جمهورية ليبريا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد جورج مانيه وياه،، رئيس جمهورية ليبريا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس وياه (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أخاطب الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين بالنيابة عن حكومة ليبريا وشعبها. أود في البداية أن أهنئ رئيسة الجمعية العامة، وكذلك حكومة وشعب إكوادور، على انتخابها لرئاسة الجمعية في دورتها الثالثة والسبعين. وتلاحظ ليبريا باهتمام، إذ تضع التاريخ نصب أعينها، كونها رابع أمراه تشغل منصب رئيس الجمعية العامة، ونحن نرحب بانتخابها.

وأود أيضا أن أعرب عن تقديري للأمين العام أنطونيو غوتيريش، الذي يواصل تعزيز الأمم المتحدة في مواجهة التحديات العالمية الدائمة بنشاطه وقيادته المتسمة ببعد النظر.

وقبل أسبوعين تحديدا، شاركنا الملايين في غانا وفي جميع أنحاء العالم توجيه تحية الوداع الأخيرة للأمين العام السابق كوفي عنان، الذي كرس حياته لصنع السلام وتسوية النزاعات – وهي الدعوة التي اشتهر بها وكانت ناجحة. لقد فقدت أفريقيا بوفاته واحداً من ألمع أبنائها، وفقد العالم واحدا من أبرز الدبلوماسيين في عصرنا. فلترقد روحه بسلام تام.

وفي أواخر العام الماضي، شارك الليبيريون في الانتخابات الرئاسية والتشريعية، وكانت نتائجها بمثابة تحول كبير في الثوابت الأساسية التي تستند إليها الديناميات السياسية في ليبيريا. وقد صوت الليبيريون، على نحو منظم بصورة مشروعة وسلمية وبأعداد هائلة، من أجل التغيير وتحقيق الآمال. وكانت هذه هي المرة الأولى التي يتمتع فيها الليبيريون بانتقال سلمي للسلطة من حكومة منتخبة ديمقراطيا ً إلى أخرى مثلها خلال ٧٣ عاماً. وفي نهاية تلك الحملة الطويلة، أصبح من الواضح، حينما تم الإعلان عن النتائج بعد الجولة الثانية، أن المؤشر قد انحرف باتجاه القيادات الشبابية وأن النموذج قد انتقل لصالح التحول والتغيير.

لقد شهدت الأمم المتحدة وهيئاتها المختلفة، وكذلك المنظمات الإقليمية والعديد من الأصدقاء والشركاء الثنائيين، بشكل مباشر مدى نضج الناخبين الليبريين، واحترامنا للقانون والنظام، وعملياتنا الديمقراطية الناجحة.

ومن ثم، فقد وضعت عباءة ومسؤولية قيادة هذا التحول على عاتقي، بوصفي حامل راية الائتلاف من أجل التغيير الديمقراطي الفائز، وفي ٢٢ كانون الثاني/يناير، جرى تنصيبي الرئيس الرابع والعشرين لليبريا. ولئن كانت تحديات القيادة هائلة، فإنني أرى في كل وأي من هذه التحديات فرصة لجعل الأمور أفضل وإدخال تحسينات دائمة على حياة جميع الليبريين، إذ نقوم بوضع سياسات وبرامج سيكون لها تأثير دائم وإيجابي على حياة مواطنينا.

إن البرنامج الشامل الذي نعتزم السعي من خلاله إلى تحقيق الرخاء هو البرنامج المؤاتي للفقراء من أجل التنمية والازدهار، خطتنا للتنمية الوطنية للسنوات الخمس المقبلة. وهو ليس برنامجا للفقراء فحسب، بل سيعود بالنفع على جميع الليبريين. ولكن إطار السياسة العامة يعطي الأولوية للتخفيف من حدة الفقر، ويتمثل هدفه وتركيزه أساسا في الحد من تهميش أضعف الفئات، وفي الوقت نفسه، تهيئة مناخ مؤات للنمو والازدهار لليبريين من

ذوي الدخل المتوسط والمرتفع. إننا نريد بناء مجتمع متناغم يقوم على هدف التمكين الاقتصادي، وخاصة بالنسبة للمحرومين. ولذلك، فإن برنامجنا لصالح الفقراء يرمي إلى منح السلطة للشعب وتعزيز التنويع الاقتصادي وحماية السلام المستدام وتشجيع الحكم الرشيد. ونناشد أصدقاءنا والشركاء الثنائيين والمستثمرين من القطاع الخاص دعم هذا البرنامج.

وإذ نركز على خطط عمل لتنفيذ خطتنا الإنمائية، فإننا ندرك تمام الإدراك هشاشة شبابنا، الذي يعاني من حرمان واضح نتيجة لارتفاع معدلات البطالة وعدم القدرة على الوصول إلى فرص التعليم الجيد. وتتمثل خطتنا في عكس حالتهم المؤسفة هذه ومساعدتهم على أن يصبحوا مواطنين منتجين عن طريق توفير المرافق التعليمية الملائمة على مستوى المدارس الثانوية والكليات لأولئك المهتمين بمتابعة البرامج الأكاديمية. وبالنسبة للشباب الذين تخلفوا عن الركب بسبب الأزمة الأهلية الوخيمة والذين تجاوزوا سنوات الدراسة، فإن حكومتي تستثمر في برامج التعليم والتدريب الفني والمهني لبناء مهاراتهم في مجال تنظيم المشاريع التجارية والرائدة.

وإدراكا منها لأهمية الهياكل الأساسية وأثرها على التنمية الاجتماعية والاقتصادية، حددت حكومة بلادي الاستثمار في الطرق والطاقة والموانئ كأولويتنا الرئيسية، ولذلك، فهي تطلب التمويل والخبرات الفنية للاضطلاع بهذه المشاريع سعيا لتحقيق هدفنا المتمثل في الربط بين مدننا وبلداتنا ودفع عجلة اقتصادنا.

كما حُددت الزراعة، الميزة النسبية لليبريا، كإحدى أدواتنا الرئيسية للتخفيف من حدة الفقر، لأنها يمكن أن تقودنا إلى الاكتفاء الذاتي في إنتاج الغذاء والعمالة الحرة، فضلا عن فتح الأبواب أمام التصنيع. ومع تنفيذ منطقة اقتصادية خاصة جديدة، نعتزم اجتذاب الصناعات الخفيفة الكثيفة العمالة.

واستنادا إلى الخبرة المكتسبة من انتشار وباء الإيبولا في عام ٢٠١٤، الذي أودى بحياة الآلاف من الليبريين والعاملين في مجال الصحة، نعتزم هيكلة نظامنا لتقديم الرعاية الصحية بكفاءة وعلى نحو سليم، بغية ضمان تحسين صحة ورفاه شعبنا.

أخيرا، فإننا نركز بشكل خاص على الأمن الوطني من أجل تمكين شعبنا من التنقل والعيش بحرية دون خوف. ومع انسحاب بعثة الأمم المتحدة في ليبريا مؤخراً، أصبحنا الآن مسؤولين عن أمننا. ونشكر المجتمع الدولي على التضحيات التي قدمها في تأمين السلام والحفاظ عليه في ليبريا بعد الصراع المدني الذي طال أمده. وفي هذا الصدد، أود أن أعرب عن تقديري الشخصي للسيد فريد ظريف، ممثل أفغانستان، الذي قام، بصفته الممثل الخاص للأمين العام في ليبريا وآخر رئيس لبعثة الأمم المتحدة في ليبريا، من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠١٨، بالإشراف على الانسحاب المنظم للقوات، وفي الوقت نفسه ضمان تهيئة البيئة السلمية التي سمحت لحملة سياسية قوية للغاية بأن تتم دون وقوع حوادث.

لقد اجتاز بلدي الأزمة أخيرا، بعد أن شهدنا الآن سنوات من السلام أكثر من سنوات الحرب السابقة، استرشادا باتفاق السلام الموقع في أكرا قبل ١٥ عاما. ونشكر أعضاء مجلس الأمن على بعثة الأمم المتحدة في ليبريا لحفظ السلام، التي جلبت الاستقرار وساعدتنا على إعادة بناء مؤسساتنا ومجتمعاتنا. لقد كتبنا قصة نجاح لحفظ السلام، ونحن ممتنون للدعم المقدم لنا.

ولكن الأمة التي عانت من حرب أهلية يجب ألا تعتبر السلام أمرا مفروغا منه أو أن تنسى الظل الطويل الذي خلفته سنوات الصراع على حياة الناس. يجب أن ندرك ونقدر أن السلام في بلدنا لا يزال هشا.

إن شعبنا في جميع أنحاء البلد ما زال يحمل آثار النزاع. ولذلك، نعتزم إطلاق سلسلة من الحوارات الوطنية للسلام في جميع أنحاء ليبريا. ويجب أن نستأنف تلك المحادثات الصعبة على المستوى المحلي وأن تشمل شبابنا، حتى لا يكرروا هم، أو نحن، أخطاء الماضي الباهظة التكلفة. ومن الواضح لي أن هذه

التبادلات الصريحة خطوة أساسية في تضميد الجراح وتحقيق المصالحة والوحدة لشعبنا. إن خطتنا ليست خطة انقسام، بل إنها تستهدف توفير بيئة تمكينية لشعب متحد ومتصالح حتى يكون قادرا على الاستفادة والازدهار من العوائد الاقتصادية للسلام.

وأذكر بكل تواضع أنه ذات يوم تم اختياري للعمل سفيرا للنوايا الحسنة لليونيسيف، وهي المهمة التي أديتها بحماس واقتناع وتفان لإعلام العالم بالمبادئ التي تمثلها هذه المنظمة. وقد تشرفت أيضاً بتعييني رسول سلام لليبريا، وهي ولاية لتطبيق هذه المبادئ: الحفاظ على السلام وصونه، بعد أن استعادته بعثة حفظ السلام بنجاح كبير. وأنا أعتز بهذه المبادئ أيما اعتزاز على المستوى الشخصي.

ولذلك، وفي ختام بياني اليوم، أود أن أؤكد مجددا دعم حكومة بلادي للعمل الذي تقوم به الأمم المتحدة في السعي إلى تحقيق السلام العالمي ومكافحة الإرهاب وإصلاح الأمم المتحدة، فضلا عن تحقيق الإصلاح والأمن والحكم الرشيد والنهوض بمبدأ حقوق الإنسان العالمية. ونؤكد مرة أخرى التزامنا بسيادة القانون والتخفيف من حدة الفقر والمساواة بين الجنسين، والقضاء على العنف القائم على نوع الجنس وتمكين النساء والفتيات والشباب. وأعتقد أيضا أن الولاية الساحقة التي منحني إياها الشعب الليبري هي القضاء على الفساد في الخدمة العامة، وسأظل ملتزما بهذه المهمة التزاما كاملا.

وبفضل المساعدة السخية والدعم القوي من الأمم المتحدة، وكذلك المؤسسات الدولية الأخرى والدول الأعضاء، وبمباركة الرب، سنحقق برنامجنا لانتشال شعبنا من الفقر إلى الازدهار.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية ليبريا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد جورج مانيه وياه، رئيس جمهورية ليبريا، من قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد أندري كيشكا، رئيس جمهورية سلوفاكيا.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية سلوفاكيا.

اصطحب السيد أندري كيشكا، رئيس جمهورية سلوفاكيا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد أندري كيشكا، رئيس جمهورية سلوفاكيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس كيشكا (*تكلم بالإنكليزية*): إن بناء السلام والثقة يستغرق عقودا، لكن هدمهما لا يتطلب سوى ثوان، قرار أناني أو ضيق الأفق. نجتمع هنا كل عام لتعزيز ما نعكف على بنائه منذ أكثر من ٧٠ عاما: فكرة عالم قائم على القواعد ومبادئ الإنسانية والمسؤولية والتسامح والتعايش السلمي، حيث لا مكان للحروب والصراعات المسلحة، تحل فيه النزاعات بالحوار وتعالج التحديات من خلال التعاون.

يتزايد ثراؤنا وتقدمنا باستمرار. وبكل الموارد التي يمكن أن نولدها معا، قد تتاح لنا الوسائل اللازمة للوصول حتى إلى أفقر الفقراء. لكن كثيرا ما تحركنا الأنانية والمصالح القصيرة الأجل. وبدلا من توسيع نطاق الحرية والتعاون والتنافس الصحي، نفرض القيود ونخوض الحروب التجارية. وبالرغم من أن العولمة قد أوجدت ثروات لم يسبق لها مثيل، لا تزال أوجه الإجحاف تقسم كوكبنا. والأرقام الاقتصادية إيجابية، لكن قلما تترجم إلى تحسين الرفاه والكرامة لكل البشر في العديد من أنحاء العالم. ويستمر تطوير التقنيات بوتيرة مذهلة تسمح لنا بالاتصال والتواصل والتقارب عالميا. ولكن المسافات بين الشعوب والفجوة في التفاهم والتعاطف تجاه الثقافات الأخرى لا تزال ضخمة. لكن بفضل الابتكار، لم يكن العالم يوما أصغر مما هو عليه الآن. فما يحدث على بعد آلاف الكيلومترات يمكن أن

يتحول إلى مشكلة عالمية خلال بضع دقائق، والمشاكل العالمية لها آثار مباشرة على مواطنينا. وإزاء هذه الخلفية، تضطلع الأمم المتحدة بدور لا غنى عنه. فلديها إمكانات هائلة للتغلب على تلك التناقضات. وما تقوم عليه من مبادئ راسخة وإجراءات مسؤولة وقدرة على دفع التعاون هو ما يجعل طابعها فريدا. وأود أن أتناول تلك الجوانب بمزيد من التفصيل.

يجب أن تظل القواعد والمبادئ وإنفاذها الركيزة الأساسية التي تقوم عليها هذه المنظمة حيث يبدو أن الالتزام بالقواعد اليوم أصبح شيئا من الماضي، كما لو أن تجاهلها بات علامة على القوة واحترامها علامة على الضعف.

لقد ازداد عدد النزاعات المسلحة في السنوات الأخيرة. ففي عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧ فقط، تساوى عدد النزاعات مع ماكان عليه الحال في ذروة الحرب الباردة. وارتفع عدد الإصابات في صفوف المدنيين. إننا نتحدث عن مئات الآلاف من الأبرياء المتضررين مباشرة من الصراعات والحروب.

إن السيادة والسلامة الإقليمية هما الحمض النووي للاستقرار والأمن العالميين والإقليميين. ولكن احتلال جورجيا وأوكرانيا وزعزعة الاستقرار في المنطقة مجرد مثال من الأمثلة العديدة على أن احترام القواعد قد استبدل بسياسات القوة الغاشمة.

إن تهديد الأسلحة النووية تتردد أصداؤه أكثر بكثير مما كنا نتصور في السنوات الأخيرة. ويحدونا الأمل في أن تحقق التطورات الجارية في كوريا الشمالية نتائج ملموسة. يجب أن نتأكد من أنه سيتم الالتزام بالاتفاقات. وإذا لم يكن الأمر كذلك، سيكون علينا أن نتصرف بحزم.

وكثيرا ما نرى آلاف المدنيين يذبحون على يد الأنظمة الحاكمة ذاتها، أو في نزاعات لا نهاية لها، كما لو كنا قد أصبحنا لا نتأثر بانتهاك معايير الإنسانية ذاتها وتوقفنا عن إحصاء عدد الأرواح البريئة التي فقدت في سورية واليمن وفلسطين وميانمار وجنوب السودان وفي أماكن أخرى.

لقد اتفقنا معا على أن استخدام أسلحة الدمار الشامل أمر غير مقبول، دون استثناء. ويجب أن يكون أي استخدام للأسلحة الكيميائية خطا أحمر وغير مسموح به – وأن يكون سببا تلقائيا لاتخاذ إجراء حازم. ولذلك، من المشين رؤية النظام الاستبدادي في سورية يستخدم الأسلحة الكيميائية مرارا ضد شعبه من أجل البقاء في السلطة. وبالنسبة لنا، نحن الأوروبيون، من المؤسف أن نشهد الهجمات في سالزبري في بريطانيا العظمى مع تنصل الجناة من المسؤولية وإنكارهم الوقائع بلا خجل.

وتقع على عاتقنا مسؤولية التأكد من عدم إفلات الجاني من العقاب. يجب أن نثبت بحزم أننا لن نسمح لمبادئنا بأن تتحول إلى سياسات عدوانية وأننا لن نقوض سلطة هذه المنظمة بالتقاعس عن العمل.

إننا جميعا نتحمل مسؤولية كبيرة تجاه مواطنينا والمجتمع الدولي والكوكب لكي نقود ونقف بحزم وراء قيمنا والدفاع عنها. يجب أن نستمع إلى أصوات شعوبنا لا لمعالجة مشاكلهم فحسب، وإنما لاستشراف ما يلهمهم كذلك، وخاصة في مواجهة التطرف والشعوبية ونزعة التطرف وكراهية الأجانب والعنصرية والدعاية والأكاذيب ولَيّ الحقائق والإرهاب. وأهدافهم بسيطة ولكنها مؤثرة: نشر الخوف وبث الكراهية والشك وتقويض معتقداتنا وقيمنا والنيل من وحدتنا. ويقدمون حلولا قد تبدو سريعة وبسيطة إلا أنها تثير المواجهات وتبث الشقاق. وليس بمستغرب أنها تجد تربة خصبة في كل مكان نفشل في تحقيق إنجازات فيه. ومن يعيشون في فقر ويعانون من الجوع أو المرض من دون الوصول إلى التعليم أو الرعاية الصحية هم من بين أهدافهم الطبيعية. ولن ننتصر في هذه المعركة إن لم نقدم لهؤلاء الناس وأطفالهم الأمل في حياة أفضل من الكرامة خالية من الخوف ومن الجوع أو الموت. ولذلك، فإن وحدتنا في تنفيذ الأهداف الإنمائية وفي مكافحة تغير المناخ ومعالجة مشكلة الهجرة تكتسي أهمية بالغة.

ويلزم أن نحوّل خططنا ووعودنا إلى واقع عالمي. ولن يعمل عدم القيام بذلك إلا على توجيه إشارة تنم عن ضعفنا، مما يترك هؤلاء الناس وهذا الكوكب فريسة سهلة.

إن التقدم والابتكار اللذين لم يسبق لهما مثيل في التكنولوجيا الجديدة يطرحان تحديات جديدة. ويساورني بالغ القلق حيال الأنشطة الضارة في الفضاء الإلكتروني. إذ إن تنامي التلاعب عبر وسائط التواصل الاجتماعي يؤدي إلى تقويض الديمقراطية في جميع أرجاء العالم، وتلقين سكاننا. إن الفضاء الإلكتروني لا يعرف حدودا. فهو مجهول ويوفر مجالا غير محدود لشن هجوم علينا. واختيار الوسائل لا حد له: للتلاعب بالانتخابات، وللتأثير في القرارات، وللتجسس على حواسيبنا وشبكاتنا وحياتنا اليومية أو التسلل إليها. إنه خَطِيرٌ مثل خطورة أي تهديد تقليدي. وعلى هذا النحو، فهو يتطلب أقصى اهتمامنا. ولكننا، حتى الآن، لم نفعل شيئا أو لم نبذل سوى جهد قليل. إن الشركات العالمية تفضل جني أرباحها على النهوض بمسؤولياتها. ولذلك، الأمر يعود إلينا، نحن الدول، في وضع معايير وقواعد جديدة، عند الاقتضاء، – لأننا اليوم لا نقود إنما نتبع فحسب. وقريبا، قد يغدو ثمن التقاعس عن العمل باهظا جدا.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد مساهل (الجزائر).

وفي كثير من الأحيان، نسمع الزعماء السياسيين وهم يدعون إلى مكافحة التطرف والدعاية بنفس الأدوات والشعارات. وهم مخطئون إلى أبعد الحدود. فالرد السليم والوحيد هو دعم التسامح، وحرية التعبير والتفكير النقدي في مجتمعاتنا. ويتمثل الدفاع المجدي الوحيد في تعزيز قيمنا وتقديم حلول حقيقية لمشاكل الناس. وحينما ننجز فقط قد يكون بوسع أيديولوجيتنا الديمقراطية أن تغدو محصنة ضد الأفكار المتطرفة والدعاية. وفي ذلك المسعى، علينا أن نتذكر أن وسائط الإعلام الحرة حليف لنا، وليست عدوا لنا. إنها الوصية على مبادئنا. وغالبا ما تكون أول من يلاحظ حينما تسير الأمور في الاتجاه الخاطئ. وهي من تخضع الذين يخرقون القواعد للمسؤولية.

ولذلك ينبغي أن نقلق فعلا من تزايد الاعتداءات على الصحفيين، والمحاولات الرامية إلى القضاء على حرية الصحافة، وتزايد القيود المفروضة على المجتمعات المدنية. وللأسف، قُتل في العام الماضي عشرات الصحفيين، وسجن المئات، واضطهد الآلاف منهم. ولا يزال مناخ الكراهية آخذا في الانتشار، مصورا إياهم كأعداء للدولة أو أعداء للأمم وحتى الأديان. ولكنهم يؤدون دورا رئيسيا في مهمتنا وهي تحقيق عالم أفضل، وبالتالي تجب حمايتهم.

وليس لأي أحد من بلداننا، حتى أكثرها قوة، القدر الكافي من القوة لمواجهة هذه التحديات بمفرده، سواكانت الهجرة، أو الإرهاب، أو تغير المناخ، أو الحفاظ على نمو اقتصادي ثابت. ولئن كان أهم واجب لنا كسياسيين هو خدمة شعبنا، فإن ذلك لن يكون ممكنا إلا إذا كنا حقا نفهم قيمة التعاون، وإذا أردنا حقا تغيير العالم نحو الأفضل، فيتعين علينا التفكير في الآخرين – الأفراد والأمم والبلدان – وشرح هذا المبدأ بتأنٍ لشعبنا.

وكما قال كوفي عنان،

”إننا اليوم أكثر من أي وقت مضى في تاريخ البشرية، نشارك مصيرا مشتركا. ولن نتمكن من التحكم فيه إلا إذا واجهناه معا. وهذا، أيها الأصدقاء، هو مسوغ وجود الأمم المتحدة.“

إنني أعترف بأن تعددية الأطراف ليس دائما بالأمر السهل، ولكنها السبيل الوحيد المستدام. وستقوم الأمم المتحدة بتحقيق الغرض منها ما دمنا، نحن الدول الأعضاء، نفي حقا بالتزاماتنا، ونقف على أهبة الاستعداد للدفاع عن القواعد والمبادئ. إن المثل العليا النبيلة والمبادئ والقوية لهذه المنظمة – القيم الثابتة للتسامح والتعاطف والتضامن – هي أفضل الأدوات المتاحة

لنا لمواجهة أي تحدٍ. وإذا قمنا بحماية تلك القيم، وهي تمثل البوصلة الأخلاقية للجنس البشري، فلن تسود شرور سياسة القوة العدوانية والقومية الأنانية والتطرف والعنصرية. نحن لا نعرف ما يخبئه المستقبل، ولكننا نعرف كيف نستجيب إذا سمحنا للبوصلة الأخلاقية بإرشادنا. إن أفضل ضمانات يمكن أن تكون لدينا في أوقات عدم اليقين هي حماية قيمنا.

وأود أن أختتم بياني بتهنئة رئيسة الجمعية العامة على تولي مهامها. ن التحديات التي تكلمت عنها ليست من السهل مواجهتها، ولكنني على ثقة تامة بأن الأمم المتحدة ومكتب رئيسة الجمعية العامة سيتوجهان الجمعية خلال هذه الأوقات بأقصى قدر من التفاني من أجل تحقيق أهدافنا المشتركة. ولذلك، نود أن نهنئ ونشكر بفخر سلفها، السيد ميروسلاف لايتشاك، على الكفاءة المهنية التي خدم بها الأمم المتحدة وشعوبها.

الرئيس بالنيابة: باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الجمهورية السلوفاكية على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد أندري كيشكا، رئيس الجمهورية السلوفاكية، من قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد مون جاي – إن، رئيس جمهورية كوريا

الرئيس بالنيابة: تستمع الجمعية الآن لخطاب رئيس جمهورية كوريا.

اصطحب السيد مون جاي – إن، رئيس جمهورية كوريا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة: بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد مون جاي – إن، رئيس جمهورية كوريا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس مون جاي – إن (*تكلم بالكورية؛ وقدم الوفد ترجمة شفوية بالإنكليزية*): أود أن أعرب عن خالص التعازي في رحيل السيد كوفي عنان، الأمين العام السابع للأمم المتحدة. سيظل العالم إلى الأبد يذكر اسمه المحفور على طريق السلام.

وأود أن أهنئ السيدة ماريا فرناندا إسبينوسا غارسيس على انتخابها رئيسة للجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين. ويحدوني الأمل في أن تتمكن الأمم المتحدة من الوصول إلى كل ركن من أركان المعمورة خلال هذه الدورة. ويحدوني الأمل أيضا في أن تحرز الأمم المتحدة المزيد من التقدم في الإسهام في المجتمع الدولي تحت القيادة الممتازة للأمين العام أنطونيو غوتيريش.

وكما فعلت في العام الماضي (انظر A/72/PV.11)، أقف هنا مرة أخرى بشعور من الإلحاح والسعادة. لقد حدثت معجزة في شبه الجزيرة الكورية على مدى العام الماضي. فلأول مرة في التاريخ، عبر زعيم لكوريا الشمالية خط تعيين الحدود العسكرية في زيارة إلى بانمونجيوم. وعقد مؤتمر قمة تاريخي بين الولايات المتحدة وكوريا الشمالية في جزيرة سينتوسا في سنغافورة. وأزحت أنا والرئيس كيم جونغ أون شبح الحرب وعقدنا العزم على بدء عهد من السلام والازدهار. وفي مؤتمر قمة كوريا الشمالية والولايات المتحدة، اتفق الجانبان على السعي إلى تحقيق نزع السلاح النووي الكامل في شبه الجزيرة الكورية، وبالتالي إنهاء العلاقات العدائية وإقامة نظام للسلام الدائم. اتخذ الرئيس ترامب والرئيس كيم إجراءات ومنحا الأمل لأولئك الذين يرغبون في السلام في جميع أنحاء العالم. وقامت كوريا الشمالية بتفكيك موقع تجاربها النووية في بونغي – ري، تحت مراقبة المجتمع الدولي. وعلقت الولايات المتحدة وجمهورية كوريا المناورات العسكرية المشتركة الواسعة النطاق وقاما ببناء الثقة. أود أن أشكر وأحيي شجاعة الرئيس ترامب والرئيس كيم وتصميمهما فيما يدشنان عصرا جديدا في شبه الجزيرة الكورية وفي علاقات الولايات المتحدة وكوريا الشمالية.

وفي الأسبوع الماضي في بيونغ يانغ، اجتمعت مع الرئيس كيم للمرة الثالثة، وتوصلنا مرة أخرى إلى اتفاق على تحويل

شبه الجزيرة الكورية إلى أرض سلام خالية من الأسلحة النووية ومن التهديدات. وأعرب الرئيس كيم عن أمله في استكمال نزع السلاح النووي في أقرب وقت ممكن من أجل التركيز على التنمية الاقتصادية. وعلاوة على ذلك، أعرب الرئيس كيم عن التزامه بالتفكيك الدائم لموقع اختبار محركات القذائف ومنصة الإطلاق في دونغتشانغ – ري، تحت مراقبة المجتمع الدولي كخطوة أولى بغية التعجيل بإحراز تقدم في نزع السلاح النووي. وعلاوة على ذلك، أعرب عن استعداده الثابت لمواصلة اتخاذ تدابير إضافية لنزع السلاح النووي، بما في ذلك التفكيك الدائم للمنشآت النووية في يونغبيون، بينما تتخذ الولايات المتحدة تدابير مقابلة وفقا لروح اتفاق سينتوسا.

تعيش شبه الجزيرة الكورية في ظل الهدنة على مدى الـ ٦٥ سنة الماضية. وإنهاء الحرب الكورية مهمة عاجلة. وهي عملية يجب أن تتم من أجل المضي نحو نظام سلام. وإنني أتطلع إلى رؤية تنفيذ تدابير جريئة من أجل نزع السلاح النووي في البلدان المعنية، مما يؤدي إلى إعلان إنهاء الحرب. وبصرف النظر عن التحديات التي تنتظرنا، فإن قادة الجنوب والشمال والولايات المتحدة سيتحركون خطوة بخطوة صوب السلام القائم على الثقة المتبادلة. لقد تسنى تحقيق هذا التغيير الكبير بفضل دعم وتشجيع الشعوب الراغبة في السلام في جميع أنحاء العالم. وبضفة خاصة، منحت الأمم المتحدة كوريا الشمالية الشجاعة لسلوك طريق السلام. وأود أن أعرب عن امتناني للأمم المتحدة على دورها. غير أن تلك ليست سوى البداية. أود أن أطلب استمرار الدعم والتعاون من الدول الأعضاء في مسيرتنا نحو نزع السلاح النووي الكامل والسلام الدائم. لن تدخر جمهورية كوريا أي جهد لتشجيع مشاركة كوريا الشمالية في المجتمع الدولي، مع التقيد بالقرارات التي اتخذتها الأمم المتحدة.

لقد بدأ تمهيد الطريق لإحلال السلام في شبه الجزيرة الكورية في بيونغتشنغ، مقاطعة غانغوان في الشتاء الماضي. كانت اللحظة التي بدأ فيها قرار الهدنة الأوليمبية المتخذ في الجمعية العامة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ يؤتي ثماره القيمة. ووجه الأمين العام غوتيريش والعديد من رؤساء الدول التهنئة على مشاركة الرياضيين والمسؤولين من كوريا الشمالية في دورة بيونغتشنغ للألعاب الأوليمبية الشتوية. وأعربوا عن تمنياتهم بتحقيق الوحدة والسلام في شبه الجزيرة الكورية. استيقظ العالم على شعور بأن تاريخا جديدا يكتب. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر رئيس اللجنة الأوليمبية الدولية، توماس باخ، على قيادته ومساهمته في إتاحة السبيل أمام مشاركة كوريا الشمالية في دورة بيونغتشنغ للألعاب الأوليمبية الشتوية. بعد ما يزيد قليلا على شهر من اختتام دورة بيونغتشنغ للألعاب الأولمبية الشتوية للمعوقين، اجتمعت أنا والرئيس كيم للمرة الأولى في بانمونجيون. رحبت الأمم المتحدة وأيدت بقوة اعتماد إعلان بانمونجيون. وبذلك، أعطت قوة هائلة للاجتماعات التي أعقبت اعتماد الإعلان، بما في ذلك مؤتمر القمة الثاني بين الكوريتين، ومؤتمر قمة الولايات المتحدة وكوريا الشمالية ومؤخرا مؤتمر القمة بين الكوريتين في بيونغ يانغ.

وفي الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة، أعربت عن الأمل في أن تختار كوريا الشمالية السلام من تلقاء نفسها من أجل إرساء سلام سليم ومستدام. وتشاطرت هذا الأمل الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره. واستجابت كوريا الشمالية لآمالنا ودعواتنا. غير الرئيس كيم اتجاه الوضع السياسي في شبه الجزيرة الكورية من خلال كلمته بمناسبة السنة الجديدة في أول أيام هذا العام. ووفرت مشاركة وفد كوريا الشمالية ورياضييها في دورة بيونغتشنغ للألعاب الأوليمبية زخما حاسما لكسر الجمود في بناء السلام. وفي ٢٠ نيسان/أبريل، أنهت كوريا الشمالية رسميا سياستها لتطوير الأسلحة النووية، ومنذ ذلك الحين وهي تكرس كل جهودها للتنمية الاقتصادية. وفي ٩ أيلول/سبتمبر، خلال الاحتفال بالذكرى السنوية السبعين لإنشائها، أعربت كوريا الشمالية عن التزامها بالسلام والرخاء بدلا من التباهي بقدراتها النووية. وانتقلت كوريا الشمالية من العزلة الطويلة الأمد

من تلقاء ذاتها وتقف مرة أخرى أمام المجتمع الدولي. وقد حان الآن دور المجتمع الدولي لكي يستجيب لخيارات كوريا الشمالية الجديدة وجهودها. علينا أن نؤكد للرئيس كيم أنه قد اتخذ القرار السليم بالالتزام بنزع السلاح النووي. وعلينا أن نشجع كوريا الشمالية على البقاء على المسار الذي يؤدي إلى تحقيق سلام دائم وقوي.

ودور الأمم المتحدة أساسي. لقد واصلت الأمانة العامة جهودها من أجل الحوار والمشاركة، بما في ذلك دعوة مسؤولي كوريا الشمالية إلى المؤتمرات الدولية. لقد أعلنت الأمم المتحدة التزامها بعدم ترك أي أحد خلف الركب. ويحدوني خالص الأمل في تحقيق رؤية الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في شبه الجزيرة الكورية. وما من شك لدي في أنه إذا مهد المجتمع الدولي الطريق فإن كوريا الشمالية لن تتوانى في اتخاذ خطوات كبيرة نحو السلام والرخاء. ولن تدخر جمهورية كوريا جهدا في توجيه كوريا الشمالية نحو هذا الطريق. وأود أن أدعو الأمم المتحدة إلى تقاسم خبرتها وحكمتها.

إن السعي إلى نزع السلاح النووي وإحلال السلام في شبه الجزيرة الكورية سعي سيؤدي أيضا إلى بناء السلام والتعاون في شمال شرق آسيا، الذي يقطنه خمس سكان العالم، والذي يمثل ربع الاقتصاد العالمي. بيد أن النزاعات الإقليمية تقف عقبة في طريق السعي إلى تحقيق تعاون أوسع نطاقا. سنبدأ العمل لتسوية النزاعات في شمال شرق آسيا بدءا بشبه الجزيرة الكورية.

في ١٥ آب/أغسطس، اقترحت إنشاء رابطة شرق آسيا للسكك الحديدية، التي تشمل ستة بلدان في شمال شرق آسيا والولايات المتحدة. إن الجماعة الأوروبية للفحم والصلب، التي ولد من رحمها الاتحاد الأوروبي، مثال حي على ما يمكن أن يحققه هذا النوع من المبادرات. وأعتقد أن رابطة شرق آسيا للسكك الحديدية يمكن أن تكون بمثابة نقطة انطلاق لإنشاء جماعة اقتصادية ومعنية بالطاقة في شرق آسيا،، وأن تؤدي لاحقا إلى قيام هيكل متعدد الأطراف للسلام والأمن في شمال شرق آسيا. تعمل الكوريتان على إعادة ربط شبكة السكك الحديدية والطرق التي جرى قطعها. ومن الآن فصاعدا، ستشارك جمهورية كوريا في مشاورات وثيقة مع بلدان المنطقة بشأن الخطوات الملموسة نحو إناء رابطة شرق آسيا للسكك الحديدية. وبينما نعمل على تحقيق روح الأمم المتحدة المتمثلة في تعددية الأطراف، وتمهيد الطريق لمستقبل من الرخاء المشترك، أود أن أطلب الدعم والتعاون من المجتمع الدولي.

لقد نجت جمهورية كوريا، مع الأمم المتحدة، من عواصف التاريخ الحديث. وتتشاطر الأمم المتحدة وجمهورية كوريا قيما وفلسفات مشتركة. وفي هذا الشهر، أعلنت حكومة جمهورية كوريا رؤيتها لأمة جامعة على أساس فلسفة حكم محورها الإنسان. ونحن نتحرك صوب بلد منصف وعادل، ومجتمع لا يوجد فيه تمييز ضد أي شخص ويعيش الجميع في وئام. كما أن الشمولية فلسفة تكمن في التعاون الإنمائي الدولي. وحكومة جمهورية كوريا ستوسع نطاق مساهمتها في التعاون الإنمائي بصورة مطردة بغية إيجاد مجتمع عالمي لا يدع أحدا يتخلف عن الركب.

كما تزيد جمهورية كوريا من مساعدتها للأشخاص الذين يعانون من انتهاكات حقوق الإنسان والتمييز، لا سيما أضعف الفئات، بما في ذلك الأطفال والشباب والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة. وقمنا بزيادة المعونة المالية للاجئين خمس مرات في السنوات الخمس الماضية. وابتداء من هذا العام، تقدم كوريا ٥٠ ٠٠٠ طن من الأرز سنويا للبلدان النامية التي تعاني من أزمات غذائية حادة. وأعتقد أنه يجب الأخذ بنهج كلي يشمل السلام والتنمية وحقوق الإنسان من أجل حل الأزمات الإنسانية بصورة جذرية. وحكومة جمهورية كوريا ستشارك في المناقشات وتقدم الدعم لجعل الأمم المتحدة وثيقة الصلة بجميع الناس.

يصادف هذا العام الذكرى السنوية السبعين لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وكل من واجه التعسف في

استخدام السلطة للنهوض بحقوق الإنسان يحمل في قلبه المادة الأولى من الإعلان – ”يولد جميع الناس أحرارا ومتساوين“. وعلى وجه الخصوص، فإنني أعمل على تحقيق المساواة بين الجنسين بطرق ملموسة، كجزء مهم من جدول أعمالنا الإدارية. ويتم التعامل مع جميع أشكال التمييز والعنف ضد المرأة بمزيد من الصرامة. وكوريا عانت بشكل مباشر من تعبئة الجيش الياباني لنساء المتعة. وسنشارك بنشاط في المناقشات داخل المجتمع الدولي فيما يتعلق بمسألة المرأة والسلام والأمن. وسنعمل أيضا مع المجتمع الدولي في الجهود الرامية للقضاء على العنف الجنسي في حالات النزاع.

إن الاستجابة لتغير المناخ والانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون من التحديات والمهام التي تواجه جيلنا. وحكومة جمهورية كوريا ستزيد حصتها من الطاقة المتجددة في إجمالي الطاقة المولَّدة في البلاد إلى ٢٠ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠. وسوف ننفذ بإخلاص هدف خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بحلول عام ٢٠٣٠، تمشيا مع اتفاق باريس، ونساعد البلدان النامية في سعيها إلى تحقيق التنمية المستدامة من خلال دعمها في الاستجابات لتغير المناخ.

بالنسبة للكوريتين، فإن أهمية الأمم المتحدة تتجاوز أي منظمة دولية. في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩١، وفي الدورة السادسة والأربعين للجمعية العامة، اعتمدت الدول الـ ١٥٩ الأعضاء في الأمم المتحدة آنذاك بالإجماع القرار ١/٤٦ بشأن الانضمام المشترك لكوريا الجنوبية وكوريا الشمالية إلى الأمم المتحدة. وتصادف أن ذلك اليوم هو اليوم الدولي للسلام. وقد تعهد ممثلا كوريا الجنوبية وكوريا الشمالية في بيانيهما بأنه، رغم أن كوريا الجنوبية وكوريا الشمالية بدأتا كعضوين منفصلين، فإنهما سيصبحان عضوا واحدا في نهاية المطاف ذات يوم من خلال المصالحة والتعاون والسلام (انظر A/46/PV.1). والآن، بعد ٢٧ عاما، ها هي كوريا الجنوبية وكوريا الشمالية تحققان التعهد الذي قطع في ذلك اليوم. لقد عبرنا حواجز الانقسام وها نحن نهدم الجدران في قلوبنا. إننا نثبت للمجتمع الدولي أننا، عندما نلتقي معا، لدينا وسائل كافية لإحلال السلام.

إننا جميعا نرغب في السلام. فالسلام يمثل الأقارب والجيران الذين نحبهم وبلداتنا وقرانا الأصلية التي يغلبنا الحنين إليها. السلام يعني تقاسم ما لدينا معا. السلام الذي حققناه جميعنا معا هو سلام للجميع. وإنني على ثقة بأن جميع الأعضاء سيكونون معنا دائما على طريق السلام الدائم وإخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية، وكذلك في الرحلة إلى عالم يسوده السلام.

الرئيس بالنيابة: باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية كوريا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد مون جاي – إن، رئيس جمهورية كوريا، من قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد كلاوس فيرنِر يوهانِس، رئيس رومانيا

الرئيس بالنيابة: تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس رومانيا.

اصطُحب السيد كلاوس فيرنِر يوهانِس، رئيس رومانيا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة: باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد كلاوس فيرنر يوهانس، رئيس رومانيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس يوهانس (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني بصورة خاصة أن أخاطب دورة هذه السنة، حيث أن ٢٠١٨ سنة رمزية بالنسبة لرومانيا. فقبل مائة عام، حقق الرومانيون حلمهم الكبير، أي العيش معا في بلد موحد. والذكرى المئوية لرومانيا الموحدة والحديثة لا تتعلق بماضي بلادي فحسب، بل تتناول المستقبل أيضا. واقتناعي الراسخ أنه لا يمكن تحقيق مستقبل

أكثر أمانا وازدهارا للشعب الروماني إلا جنبا إلى جنب مع المجتمعات السلمية والمستدامة في جميع أنحاء العالم.

ولدى الأمم المتحدة، أيضا، أسباب للاحتفال هذا العام. فالإعلان العالمي لحقوق الإنسان بلغ من العمر ٧٠ عاما، وكذلك لجنة القانون الدولي، هيئة الأمم المتحدة الرئيسية المسؤولة عن صياغة القانون الدولي وترتيبه حتى يصبح المجتمع الدولي مكانا أفضل تُظللنا فيه كلنا سيادة القانون الدولي.

واحتفالات الذكرى السنوية هذه تذكرة بعزمنا السياسي على الدفاع عن حقوقنا الأساسية وعن القانون، على الرغم من أن الطريق لم يكن قصيرا أو سهلا. وعملنا كقادة سياسيين تحركه المسؤولية تجاه شعبنا. ونحن نخدم شعبنا بعملنا مع الأمم المتحدة، وكل وأي مواطن يحتاج إلى أن يرى أثرا ملموسا على حياته أو حياتها اليومية وتغييرا إيجابيا. ولذلك، فإنني أرحب بدعوة رئيس الجمعية العامة للتعليق على استمرار أهمية الأمم المتحدة في حياة جميع الشعوب ورفاهها. وعلينا أن نوضح التحديات الحالية للسلام والعدل واستدامة مجتمعاتنا وأن نتكلم أكثر عن دور الأمم المتحدة في معالجتها. ويجب أن نوضح أننا نواجه تهديدات خطيرة للأمن، وأن الإرهاب يحتاج إلى استجابة منسقة عالميا، وأن انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها يظل تهديدا وجوديا للأمن العالمي.

إن تحديد تلك التحديات أمر ضروري، ولكن ذلك لا يكفي. فلا بد من معالجتها من خلال إيجاد حلول واضحة. ورومانيا تعمل في هذا الصدد في منطقتها. وللأسف، هناك صراعات لم تحل في منطقة البحر الأسود الكبرى تشكل تهديدات خطيرة للمنطقة نفسها وللأمن الدولي.

وقبل ثلاث سنوات، اعتمدنا خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠– وهي خطة عالمية فريدة للتقدم – وحددنا ١٧ من الأهداف الطموحة التي لها تأثير كبير على التحديات الأكثر إلحاحا في الحياة اليومية لشعوبنا. ورومانيا، شأنها شأن بلدان عديدة أخرى، في عملية تعلم. وكان من التمارين المفيدة للغاية عرض استعراضنا الطوعي الوطني في المنتدى السياسي الرفيع المستوى في تموز/يوليه. وفي الوقت نفسه، لدينا الكثير للمشاركة من واقع تجربتنا الخاصة. لذلك، في نيسان/أبريل ٢٠١٩، وبالشراكة مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا، تستضيف رومانيا مؤتمرا إقليميا حول موضوع ”خطة عام ٢٠٣٠: شراكات من أجل التنمية المستدامة“. ستتاح لبلدان منطقتنا الفرصة لتبادل الممارسات الجيدة والدروس المستفادة في عملية تنفيذ خطة ٢٠٣٠ وفي تحديد الفرص الاستراتيجية للتعامل مع الدوافع الاجتماعية الرئيسية في منطقتنا، فضلا عن النظر في مجالات الاستدامة والمصلحة المشتركة.

ومن منظور آخر، نحن راضون عن جهودنا المشتركة للتحضير لاعتماد بعض الأطر التعاونية الدولية الهامة للغاية بحلول نهاية عام ٢٠١٨. وستؤدي الاتفاقات العالمية بشأن اللاجئين والهجرة النظامية إلى نهج مشترك بشأن الهجرة والمشردين على الصعيد العالمي. إضافة إلى ذلك، فإن المفاوضات المتعلقة بوضع ميثاق عالمي للبيئة على وشك البدء. ويجري وضع اتفاقية بشأن الحفظ والاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية. وسيعقد مؤتمر آخر بشأن المحيطات قريبا. وسيستهدف استمرار المشاركة من أجل محيطات آمنة ومأمونة ونظيفة تدار على نحو مستدام على المستوى العالمي. بالإضافة إلى ذلك، تظل استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وخطة العمل لمنع التطرف العنيف ذات أهمية قصوى.

وقائمة الإنجازات ذات التأثير المباشر على حياتنا لا تتوقف عند هذا الحد، لأننا لا نتوقف عن إحراز تقدم في عملنا معا في الأمم المتحدة. وأعتقد أن بوسعنا أن نفعل أكثر من ذلك. وما زال يتعين علينا العمل على جعل منظومة الأمم المتحدة بأكملها، بما في ذلك مجلس الأمن، منسقة وذات كفاءة وفعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة ومناسبة لحقائق المجتمع الدولي في

القرن الحادي والعشرين. والأشهر القليلة القادمة ستكون حاسمة بالنسبة لإصلاح الأمم المتحدة. إن تنفيذ الإطار الذي وضع نتيجة للعمل الدؤوب للأمين العام، بدعم من الدول الأعضاء، سيعكس مستوى الإرادة السياسية لكل بلد. ورومانيا ستواصل دعم هذه الجهود.

وبوصفها الرئيس التالي لمجلس الاتحاد الأوروبي، في النصف الأول من عام ٢٠١٩، فإن رومانيا عاقدة العزم على تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي. وعندما أتكلم عن المشاركة، لا أعني السياسيين والدبلوماسيين فحسب. يجب أن نتواصل مع شبابنا وممثلي المجتمع المدني والصحفيين ورجال الأعمال. إننا نحتاج إليهم جميعا من أجل قضية تعددية الأطراف والقيادة العالمية.

وكما تعلم الجمعية، فإن رومانيا مرشحة لشغل مقعد غير دائم في مجلس الأمن للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١. ومن خلال هذا الترشيح، نأخذ نصيبنا من المسؤولية في السعي لزيادة فعالية المجلس. ونأمل أن يقنع سجلنا في الأمم المتحدة الجمعية مرة أخرى بأن رومانيا ملتزمة بدعم عمل الأمم المتحدة من أجل السلام والتنمية لجميع أعضائها. فالسلام والتنمية والعدالة ركائز أساسية في استراتيجيتنا المتعددة الأطراف. نحن نحترم شركائنا ونعتمد على الحوار. ونعول على الدعم القيم للدول الأعضاء لترشيحنا. ورومانيا ستكون شريكا مسؤولا في النهوض بجدول أعمال مشترك للأمم المتحدة.

لقد أقررنا بالمسؤولية الأساسية لمجلس الأمن عن صون السلم والأمن الدوليين، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، ولأن الكثير من الأزمات اليوم متعددة الأبعاد بطبيعتها، يمكن لمجلس الأمن أن يؤدي دورا أكثر بروزا في معالجة المزيد من الجوانب التي تؤثر على السلم والأمن الدوليين. على سبيل المثال، أصبح تغير المناخ واحدا من أصعب التحديات العالمية. فعواقبه – سواء كانت تتمثل في حالات نقص المياه، أو انعدام الأمن الغذائي، أو تشريد السكان أو ارتفاع مستويات سطح البحر – تهدد الأرواح في جميع أنحاء العالم. وبالإضافة إلى الجهود التي تبذلها منصات الأمم المتحدة الأخرى للتصدي للمخاطر المتصلة بالمناخ، يمكن لمجلس الأمن أن ينشئ إطارا للتعامل مع هذه التحديات بطريقة متكاملة.

وقد رحبنا بتنظيم مناقشة في مجلس الأمن في تموز/يوليه بشأن جوانب السلام والأمن المتصلة بتغير المناخ (انظر S/PV.8307) ونحن على استعداد لمتابعة الموضوع إذا انتخبت رومانيا عضوا غير دائم. وقبل الإعداد لمؤتمر القمة المعني بالمناخ الذي يعقده الأمين العام في العام القادم، تستضيف رومانيا خلال رئاستها لمجلس الاتحاد الأوروبي مؤتمرا دوليا حول موضوع ”بناء القدرة على مواجهة الكوارث الطبيعية“، ليكون منبرا لتبادل الآراء بشأن كيفية تقييم المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ والتصدي لها بفعالية أكبر، وتعزيز الأساس لمستقبل يتسم بالمنعة.

أشكر رئيسة الجمعية العامة على الموضوع الذي اختارته للمناقشة هذا العام وأهنئها على المسؤوليات الهامة التي اضطلعت بها. وأود أن أعرب عن أطيب تمنياتنا بالنجاح وأن أؤكد لها تعاون رومانيا الكامل.

الرئيس بالنيابة: باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية رومانيا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحب السيد كلاوس فيرنر يوهانس، رئيس رومانيا، من قاعة الجمعية العامة.

المناقشة العامة

خطاب دولة السيدة تيريزا ماي، رئيسة وزراء المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

الرئيس بالنيابة: تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيسة وزراء المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

اصطُحبت السيدة تيريزا ماي، رئيسة وزراء المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة: يسرني بالغ السرور أن أرحب بدولة السيدة تيريزا ماي رئيسة وزراء المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وأن أدعوها إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيدة ماي (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): بالنيابة عن المملكة المتحدة، اسمحوا لي أن أبدأ بالإشادة بقائد بارز للأمم المتحدة، توفي في هذا الصيف للأسف. كان كوفي عنان أحد أعظم الأمناء العامين وداعية دؤوبا من أجل السلام والتقدم ومدافعا عن حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية، وسيظل تأثيره ملموسا في جميع أنحاء العالم لسنوات مقبلة. وخلال حياته شهد التقدم غير العادي الذي حققناه نحن كمجتمع للدول منذ تأسيس المنظمة: تقدم خفضنا من خلاله عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع بأكثر من النصف، في هذا القرن وحده؛ وتقدم انخفض خلاله عدد من يُقتلون في الصراعات بنسبة ثلاثة أرباع على مدى ثلاثة عقود؛ وتقدم يتمتع فيه الملايين من مواطنينا بحياة أطول وصحة أوفر، بفضل التقدم في المعارف الإنسانية والطب والعلوم والتكنولوجيا، وأمامنا فرص كبيرة في السنوات المقبلة. ومع ذلك فإن الكثيرين ينتابهم القلق بشأن ما إذا كان ذلك التقدم سيستمر، ويساورهم الخوف بشأن ما يخبئه المستقبل.

فانتهاء الحرب الباردة لم يؤد، كما اعتقد البعض ذات يوم، إلى حتمية سيادة الاقتصادات المنفتحة والديمقراطيات الليبرالية التي تتعاون على الساحة العالمية من أجل الصالح العام. وبدلا من ذلك، نواجه اليوم فقدان الثقة في تلك النظم التي حققت الكثير. لقد واجه الإيمان بالسوق الحرة تحديا جراء الأزمة المالية في عام ٢٠٠٨، فضلا عن الشواغل التي انتابت من شعروا بأنهم تخلفوا عن الركب بسبب العولمة، ومشاعر القلق إزاء سرعة ونطاق التغيير التكنولوجي، وما سوف يعنيه هذا بالنسبة للعمل وحركات النزوح الجماعي غير المسبوقة للسكان عبر الحدود، مع كل ما يسببه ذلك من ضغوط. وبعد عمليات التدخل العسكري في بداية القرن، تشكك السكان في شرعية الأساس المنطقي لذلك، بل وفي مشروعية استعمال القوة وإقحام أنفسنا في أزمات وصراعات ليست من شأننا، وفي الوقت نفسه نواجه بمجازر تثير الاشمئزاز في سورية، وبفشلنا في وضع حد لها.

وهذه الشكوك مفهومة تماما؛ وكذلك أيضا المطالبة بتوفير القيادة. إن من واجب الذين يؤمنون بالمجتمعات الشاملة للجميع والاقتصادات المفتوحة، الاستجابة لذلك، والتعلم من دروس الماضي، وتلبية شواغل السكان بإجراءات عملية، وليس بأوهام خادعة، مع تجديد ثقتنا في الأفكار والقيم التي حققت الكثير لصالح الكثيرين لمدة طويلة. فلا شك أننا إن لم نمتلك الثقة للقيام بذلك، فسيتولى ذلك آخرون.

ففي القرن الماضي، سواء بظهور الفاشية أو انتشار الشيوعية، شهدنا المنتمين إلى اليمين المتطرف واليسار المتطرف يستغلون مخاوف الناس، ويؤججون مشاعر التعصب والعنصرية، ويغلقون الاقتصادات والمجتمعات ويدمرون السلام للدول. واليوم، مرة أخرى، نرى الاتجاهات المقلقة في ظهور تلك التحركات في أوروبا وما وراءها. لقد شهدنا ما يحدث عندما تنزلق البلدان تحت وطأة النظم الاستبدادية، حيث تُسحق ببطء حريات وحقوق مواطنيها الأساسية. لقد شهدنا ما يحدث عندما تحرم قلة فاسدة أوطانها من الثروات والموارد ورأس المال البشري وهي أمور حيوية جدا لإطلاق مستقبل أفضل لمواطنيها.

شهدنا ما يحدث عندما يغلف الشعور الوطني الطبيعي الذي يشكل حجر الزاوية للمجتمع الصحي بقومية عدوانية، وباستغلال الخوف وعدم اليقين لتعزيز سياسات الهوية في الداخل والمواجهة العدوانية في الخارج، مع تحطيم القواعد وتقويض المؤسسات. ونرى ما يحدث عندما ينتهك بلد مثل روسيا المعايير الدولية بشكل صارخ – من الاستيلاء على إقليم ذي سيادة إلى الاستخدام الأرعن للأسلحة الكيميائية في شوارع بريطانيا على يد عملاء مديرية الاستخبارات العسكرية الروسية. علينا أن نبين أن هناك طريقة أفضل لتلبية شواغل شعوبنا. وهذه الطريقة تكمن في التعاون العالمي بين دول قوية وخاضعة

للمساءلة استنادا إلى الاقتصادات المنفتحة والمجتمعات الشاملة للجميع. إنها الطريقة التي تكفل أن توفر الدول القومية القوية الأواصر التي تجمع المواطنين معا وأن تظل سلطاتها خاضعة للمساءلة من جانب من قامت تلك الدول لأجل خدمتهم؛ إنها الطريقة التي ترحب بالأسواق الحرة ولديها الثقة بأن تصلحها عندما يلزم أن تعمل على نحو أفضل؛ والتي تبرهن على أن إنجاز ما يلزم المواطن في وطنه لا ينبغي أن يكون على حساب التعاون العالمي وقيمه ومثله العليا التي يستند إليها ذلك.

والواقع، إن التعاون والمنافسة لا يستبعد أحدهما الآخر. إن التعاون على الصعيد العالمي استنادا إلى مجموعة من القواعد المتفق عليها هو وحده الذي يمكن أن يكفل أن تكون المنافسة عادلة لا تستسلم للحمائية، بطريقها الأكيد إلى فقدان الوظائف والمواجهة الدولية. إن التعاون العالمي هو وحده الذي يمكنه أن يسخر المصلحة الذاتية المشروعة لتحقيق الأهداف المشتركة، وإعداد الاتفاقات بشأن التحديات العالمية، مثل تغير المناخ والانتشار، وزيادة النمو الاقتصادي الشامل للجميع. ونحن نرى هذا التعاون هنا اليوم في الأمم المتحدة، كما رأيناه في اجتماع رؤساء حكومات الكمنولث في وقت سابق من هذا العام. وهنا اليوم، بصفتي الرئيسة الحالية للكمنولث، أدلي بيان واضح بالنيابة عن الـ ٥٣ من رؤساء حكومات الدول الأعضاء المتساوية والمستقلة. فنؤكد من جديد التزامنا المشترك بالعمل معا في ظل نظام دولي قائم على القواعد للتصدي للتحديات العالمية المشتركة، وتعزيز مستقبل أكثر عدلا وأمنا واستدامة ورخاء. وهذا الالتزام يأخذ في الاعتبار الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا والاقتصادات الصغيرة والضعيفة، ويحقق الفوائد لجميع مواطنينا وللعالم أجمع.

ولكن لا يكفي لنا مجرد توضيح المبررات للتعاون. فنحن بحاجة إلى العمل في الوطن وفي المجتمع الدولي، لنوضح الطريقة التي يمكن أن توفر بها أفكارنا وقيمنا الفوائد العملية لجميع السكان في جميع أنحاء العالم. فيجب أن نقر بشرعية شواغل السكان والعمل من أجل بناء اقتصاد عالمي يعمل لصالح الجميع. ويجب علينا أن نستثمر في العمل الدؤوب لبناء مجتمعات مفتوحة يكون فيها لكل فرد مصلحة في المستقبل. ويجب علينا أن نعمل لدعم نظام قائم على القواعد الدولية والدفاع عن قيمنا من خلال حماية أولئك الذين قد يعانون عندما تنتهك. وسأتكلم عن كل من أولئك.

أولا، يجب أن نستجيب لأولئك الذين يشعرون أن الاقتصاد العالمي لا يعمل لصالحهم؛ فخطى العولمة خلفت الكثير من الناس عن الركب؛ وأثارت الخوف من أن يفتقر أطفالنا وأحفادنا إلى المهارات والتعليم لتأمين فرص العمل لهم في المستقبل، والخوف من أن يصبح خطر التغيير التكنولوجي مصدرا لعدم المساواة والانقسام بدلا من يمثل أكبر فرصة في التاريخ. وفي المملكة المتحدة نقوم بحفز الاستثمار في صناعات المستقبل لتهيئة فرص عمل جديدة من التكنولوجيات المنخفضة الكربون إلى الذكاء الاصطناعي. ونحن نستثمر في التعليم والمهارات ليكون العمال على استعداد للاستفادة إلى أقصى حد من الفرص الموجودة أمامهم. ونعمل على التأكد من مراعاة السكان للقواعد لتكون الأعمال والابتكارات موضع ترحيب لإيجادها فرص العمل، ولا يُنظر إليها نظرة سلبية بسبب المظالم المتعلقة بالضرائب التي لم تسدد أو الحقوق التي لم تحترم.

وبينما نسعى إلى جعل اقتصاداتنا تعمل لجميع أبناء شعبنا، ينبغي لنا أن نفعل الشيء نفسه على الصعيد العالمي. ففي الاقتصاد المتزايد العولمة لا يكفي ضمان مراعاة السكان للقواعد في وطنهم. نحن بحاجة إلى التعاون العالمي لوضع وإنفاذ قواعد عادلة للتجارة والضرائب وتبادل البيانات. ويلزم أن تواكب هذه القواعد الطابع المتغير للتجارة والتكنولوجيا. ومن الضروري أن تُمنح منظمة التجارة العالمية ولاية واسعة النطاق، وطموحة وعاجلة للقيام بإصلاحات. ويجب أن تتناول المجالات التي لا تعمل فيها بفعالية، وأن تعالج المسائل غير المشمولة حاليا،

وأن تحافظ على الثقة في نظام بالغ الأهمية لمنع العودة إلى حمائية الماضي الفاشلة.

إن القواعد المنصفة والمرعية أساسية لازدهار الأعمال التجارية ودفع عجلة النمو. ولكن التاريخ الحديث يبين أن هذا لا يمكن أن يستمر دون تعميق الشراكات فيما بين الحكومات والأعمال التجارية والمؤسسات المالية الدولية والمجتمع المدني لكفالة تحقيق النمو للجميع. ولهذا السبب، قمت مؤخرا بزيارة إلى أفريقيا، مع أصحاب الأعمال التجارية البريطانيين، لتعزيز التجارة والاستثمار وتشجيع شراكة جديدة تقوم على الرخاء المشترك والأمن المشترك.

ولهذا السبب، شاركت في هذه الدورة للجمعية العامة في استضافة مناسبة مع رئيس الوزراء ترودو، والرئيس كاغامي، والرئيس أكوفو – أدو، للدعوة إلى تقديم المزيد من الدعم للاستثمار وإيجاد فرص العمل للشباب في القارة. ولهذا السبب ستواصل المملكة المتحدة التزامها بإنفاق ٠,٧ في المائة من دخلها القومي الإجمالي على المساعدة الإنمائية الرسمية ووضع ميزانيتنا الإنمائية في صميم جدول أعمالنا الدولي. وسنبذل المزيد من الجهود من أجل إيجاد فرص العمل وتحسين المهارات وزيادة الاستثمار في الاقتصادات الناشئة، بما يصب في مصلحتنا ومصلحتهم، حيث إن أفضل سبيل لمقاومة الحمائية هو ضمان أن يُحدد هذا القرن بالأسواق المفتوحة التي تحقق ما تصبو إليه جميع شعوبنا.

ثانيا، يجب أن نبني البلدان، وليس فقط الاقتصادات، التي تعمل لصالح الجميع: مجتمعات شاملة للجميع يساهم فيها كل مواطن في المستقبل. تلك هي الأسس الراسخة التي تقوم عليها الدول القوية والخاضعة للمساءلة. وما فتئ التاريخ يعلمنا أن مساهمة الناس في المجتمع هي أفضل طريقة لضمان الاستقرار والأمن والنمو الاقتصادي. وليس هناك سبيل مناسب في حد ذاته للقيام بذلك. فيجب على جميع البلدان أن تختار طريقها، غير أن المبادئ الأساسية مشتركة في جميع أنحاء العالم. وتشمل هذه المبادئ حكومة تتسم بالشفافية وخاضعة للمساءلة، وقضاء مستقلا لإنفاذ سيادة القانون، وانتخابات حرة ونزيهة، ووسائط إعلام حرة ومفتوحة. كما تشمل حرية التعبير، والحق في الجبر، وحقوق الملكية التي يتم إنفاذها بشكل موثوق، والمساواة، وحرية الفكر والرأي والديانة والضمير – وجميعها موجودة في إعلان الأمم المتحدة العالمي لحقوق الإنسان، الذي تم التوقيع عليه قبل ٧٠ عاما.

ويجب على من يؤمنون منا بتلك المبادئ أن يكونوا قدوة في الدفاع عنها وتعزيزها في الداخل والخارج. ولهذا السبب يجب أن نرفض خطاب الكراهية، ومعاداة السامية، وكراهية الإسلام، وجميع أشكال التحيز والتمييز ضد الأقليات حيثما نجده. وأظن، على غرار العديد من القادة، أنني لا أستمتع دائما بقراءة ما تكتبه عني وسائط الإعلام في بلدي. ولكني سأدافع عن حقها فيما تقوله، حيث إن استقلال وسائط إعلامنا هو أحد أعظم إنجازات بلدي، وهو أساس ديمقراطيتنا.

وكذلك سأدافع عن الموضوعية والحياد في مواجهة من يتعاملون مع الحقيقة على أنها مجرد رأي آخر يمكن التلاعب به. وقد أصبح هذا التحدي أكثر تعقيدا مع ظهور المعلومات على شبكة الإنترنت وفي وسائط التواصل الاجتماعي. ولهذا السبب، وافقنا في مؤتمر قمة مجموعة الدول السبع المعقود في حزيران/يونيه على مضاعفة جهودنا للتصدي للتضليل الإعلامي، وهو السبب في أننا نقوم، بالتعاون مع شركائنا ومع شركات التكنولوجيا، بقيادة الجهود الرامية إلى استعادة الإنترنت من الإرهابيين وغيرهم ممن سيتسببون في الإضرار بنا.

كما يجب علينا أن ندافع عن القيم التي نمتثل إليها، ولذلك يجب أن ندعم البلدان والقادة الذين يختارون اتخاذ الخطوات الصعبة في كثير من الأحيان لإيجاد مجتمع أكثر شمولا. وستستخدم المملكة المتحدة كل الوسائل المتاحة لها للقيام

بذلك. ومن خلال ميزانيتنا المخصصة للمعونة والتزامنا بأهداف التنمية المستدامة، فإننا لن نحمي أكثر الفئات ضعفا فحسب، بل سنعزز الدول المعرضة للخطر وسنساعد دولا أخرى في الحفاظ على التقدم الذي أحرزته. وسنقوم، من خلال الحملات العالمية، بمساعدة البلدان للقضاء على آفات مثل الرق المعاصر والعنف الجنسي في حالات النزاع، وسنشجع على توسيع نطاق الدعم المقدم من خلال تحالفاتنا وعضويتنا في منظمات متعددة الأطراف، ليس فقط الأمم المتحدة، بل والمؤسسات المالية الدولية، ومجموعة الدول السبع، ومجموعة العشرين، ومنظمة حلف شمال الأطلسي.

ومثلما لا توجد وصفة وحيدة من أجل إقامة مجتمع شامل للجميع، فلا يوجد أيضا نموذج واحد لتحقيق التوازن بين المطالب الديمقراطية لعامة الناس وضرورة التعاون على الصعيد الدولي. ولم يكن تصويت الشعب البريطاني تأييدا لمغادرة الاتحاد الأوروبي رفضا لتعددية الأطراف أو التعاون الدولي؛ بل كان مطلبا واضحا بأن يكون مصدر اتخاذ القرارات والمساءلة أقرب إلى وطننا. وأعتقد أن دور القيادة في هذه الظروف واضح، وهو تحقيق رغبات شعبنا الديمقراطية والتعاون الدولي، والعمل مع الحلفاء والشركاء سعيا إلى تحقيق قيمنا المشتركة.

ثالثا، يجب أن تكون لدينا الإرادة والثقة للتصرف عند انتهاك القواعد الأساسية التي نعيش على أساسها. وهذا لا يعني تكرار أخطاء الماضي من خلال محاولة فرض الديمقراطية على بلدان أخرى من خلال تغيير النظام، بل ينبغي ألا نسمح لتلك الأخطاء أن تمنعنا من حماية الناس في مواجهة أسوأ انتهاكات حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية. وينبغي ألا نسمح لتلك الأخطاء أن تصيب المجتمع الدولي بالشلل عندما تنتهك قواعده الراسخة. وينبغي ألا ندع عجزنا عن الحيلولة دون نشوب بعض من أسوأ النزاعات اليوم يمنعنا من بذل كل جهد ممكن لضمان ألا يحدث ذلك مرة أخرى في المستقبل. فإن تراجعنا، فسنسمح بأن ينقسم العالم إلى مناطق نفوذ يسيطر فيها الأقوياء على الضعفاء وتظل المظالم المشروعة دون معالجة. إنها ليست مجرد ضرورة أخلاقية، بل هي مسألة تتعلق أيضا بالمصالح الذاتية، فعندما تقترف الاعتداءات والأعمال الوحشية دون رادع، يتجرأ الإرهابيون والطغاة.

ولذلك، يجب أن نتحلى بالثقة من أجل العمل. فعندما استخدم النظام السوري الأسلحة الكيميائية ضد شعبه مرة أخرى في نيسان/أبريل، كانت بريطانيا – إلى جانب فرنسا وأمريكا – هي من اتخذت إجراء عسكريا لإضعاف قدرة النظام السوري على صناعة الأسلحة الكيميائية ومنع استخدامها. وفي وقت سابق من هذا العام، عندما استخدمت روسيا عاملا ساما مؤثرا على الأعصاب في هجوم مقزز في شوارع سالزبري، قامت المملكة المتحدة، مع منظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي وحلفائنا الآخرين، باتخاذ إجراء تمثل في طرد أكثر من ١٥٠ ضابطا من ضباط الاستخبارات الروسية في أكبر عملية طرد جماعي على الإطلاق.

وفي بورما، عقب التقرير الدامغ الذي قدمته البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في ميانمار، ينبغي أن نبث نفس الثقة لمحاسبة المسؤولين عن الفظائع المروعة التي ارتكبها مرارا الجيش البورمي ضد شعوب الروهينغيا، وشان، وكاشين منذ عام ٢٠١١. وبالمثل، ينبغي أن نجمع أدلة عن جرائم داعش على نطاق العالم، وأن نضمن تحقيق العدالة للضحايا وردع الجهات التي قد تنفذ مثل هذه الجرائم في المستقبل. لكن المساءلة وحدها ليست كافية. فيجب أن نفعل المزيد بشكل جماعي من أجل منع هذه الفظائع في المقام الأول، ومعالجة أسباب عدم الاستقرار التي يمكن أن تؤدي إليها.

وللأمم المتحدة دور حاسم تؤديه، ولديها مجموعة كبيرة من الأدوات للقيام بذلك، من الجزاءات – التي تظهر لقادة إيران وكوريا الشمالية أن أعمالهم لها عواقب – وحتى بعثات حفظ السلام، مثل تلك الموجودة في جنوب السودان، التي تساعد

على منع المعاناة وانهيار القانون والنظام. ولكي يتمكن مجلس الأمن من الاستفادة بصورة فعالة على هذه العوامل، يجب عليه أن يجد الإرادة السياسية للعمل لتحقيق مصلحتنا الجماعية. ويجب أن تنفذ وكالات الأمم المتحدة الإصلاحات التي بدأها الأمين العام لتصبح أكثر مرونة وشفافية وأفضل تنسيقا على أرض الواقع. ولكي ندعم تلك الإصلاحات، يجب علينا أيضا ضمان استهداف التمويل المناسب تحديدا في تلك الأجزاء من الأمم المتحدة التي تحقق نتائج.

لقد وافقت الجمعية العامة، قبل سبعين عاما، على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. واليوم، يجب أن نحدد المثل العليا والقيم التي أنشئ هذا الإعلان على أساسها. وعند القيام بذلك، يجب أن نتعلم من دروس الماضي وأن نظهر من خلال أعمالنا كيف يمكن للتعاون بين الدول القوية والخاضعة للمساءلة ذات الاقتصادات المفتوحة والمجتمعات الشاملة للجميع أن يحقق الأمن والازدهار لجميع أفراد شعبنا على أفضل وجه. وعلى نحو ما قال كوفي عنان في بداية فترة ولايته الثانية كأمين عام،

> ”إنني أسعى إلى تفحص جوانب الفشل في ماضينا الحديث بعين لا يرف لها جفن، بغية إجراء تقييم أوضح لما هو مطلوب منا لإحراز النجاح في المستقبل“. (A/55/PV.105، صفحة ٣)

ومن هذا المنطلق، دعونا نظهر تصميما ثابتا على تجديد الوعد بتحقيق الحرية وتكافؤ الفرص والإنصاف، وعد تم التعهد به أمام أشخاص أكثر، في أماكن أكثر، مما كان عليه في أي فترة أخرى في تاريخنا. دعونا نضمن تحقيق هذا الوعد من أجل أطفالنا وأحفادنا وكل الأجيال القادمة.

الرئيس بالنيابة: بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيسة وزراء المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية على البيان الذي أدلت به من فورها.

اصطحبت السيدة تيريزا ماي، رئيسة وزراء المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، من المنصة.

خطاب السيد عبد الله عبد الله، الرئيس التنفيذي لجمهورية أفغانستان الإسلامية

الرئيس بالنيابة: تستمع الجمعية الآن إلى خطاب الرئيس التنفيذي لجمهورية أفغانستان الإسلامية.

اصطحب السيد عبد الله عبد الله، الرئيس التنفيذي لجمهورية أفغانستان الإسلامية، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة: يشرفني عظيم الشرف أن أرحب بدولة السيد عبد الله عبد الله، الرئيس التنفيذي لجمهورية أفغانستان الإسلامية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد عبد الله (أفغانستان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتقديم تهنئتي إلى السيدة ماريا فرناندا إسبينوسا غارسيس وأن أتمنى كل النجاح لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين.

وأود أيضا أن أؤكد لها إننا، بالتعاون مع الدول الأعضاء وأسرة الأمم المتحدة، نتطلع إلى النهوض بالأولويات السبع المحددة في جدول أعمال الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين.

ومن هذا المنبر، أود أن أقدم للجمعية العامة آخر المستجدات فيما يتعلق بالحالة في أفغانستان والمكاسب والفرص والتحديات التي يواجهها بلدي في هذا المنعطف الحرج، إضافة إلى آرائنا بشأن التحديات العالمية الرئيسية الأخرى.

يوضح سجل الإنجازات التي حققتها هذه المؤسسة على مدى السنوات الـ ٧٣ الماضية أنه أينما كانت وأيا كان تأثيرها، لا يمكننا أن نفلت من الآثار المتلاحقة للروابط العالمية والوطنية والطائفية والبشرية، أو نقطع صلتنا بها، سواء فيما يتعلق بالبيئة أو المناخ أو التمويل الدولي أو حتى في ساحات الإنترنت والتكنولوجيا. لذلك من الأهمية البالغة بمكان تجاوز مجرد

الكلمات وازدواجية الجهود أو النماذج غير الفعالة التي تتداخل فيما بينها، وفي بعض الأحيان، تؤدي إلى المصالح المعادية أو غير المتوازنة.

وكما قال ألبرت أينشتاين ذات مرة، ”لا يمكننا حل مشاكلنا بنفس مستوى التفكير الذي أوجدها“. وسواء كنا نتصدى للجوع أو الفقر الحاد أو تغير المناخ أو الزيادة السكانية أو الإرهاب أو النزاع أو التشريد أو عدم المساواة أو الجريمة المنظمة، فإننا جميعا نشترك ونمتلك أجزاء من المشكلة بنفس الطريقة التي نستفيد بشكل جماعي من الحلول أو نتعلم منها. وبناء عليه، نحتاج إلى استكشاف وسائل جديدة وتحديد أدوات جديدة للتوصل إلى توافق آراء أوسع نطاقا من خلال المزيد من الحوار المدروس والإجراءات الموجهة نحو النتائج.

ولا يوجد حتى اليوم تعريف مقبول عالميًا ورسميًا للإرهاب، وهو ظاهرة شائنة تستغلها العصابات أو الجهات الإجرامية المرتبطة سياسيا أو الدول أو الجهات الفاعلة من غير الدول باستخدام غطاء ديني أو أيديولوجي أو اقتصادي أو نفسي لعرقلة الحالة الراهنة وتعطيل النظام العالمي ونظام الدول القومي والتوصل إلى مجموعة محددة من الأهداف المتطرفة من خلال الاستخدام المطلق للعنف العشوائي الذي يشجبه أي دين بشكله غير المشوه.

وفي حين أننا مصممون على أن نكافح بقوة النسخ الجديدة من الإرهاب، التي تقدم نفسها كبقايا لداعش في جيوب قليلة داخل أفغانستان، فإنا لا نزال نكافح من أجل فهم كامل للدور الذي تؤديه المناطق الخصبة للإرهاب والملاذات ومجمعات التمويل وفي العديد من الحالات المرتبطة بالشبكات الإجرامية وشبكات الإتجار بالمخدرات غير المشروعة في استغلال ونشر الإرهاب. ولا نزال نحاول معرفة كيفية جعل الإرهاب عاجزًا كأداة سياسية يستخدمها البعض في تعزيز خطط محددة.

فعلى سبيل المثال، فقدت أفغانستان طيلة ما يقرب من ربع قرن عشرات الآلاف من الأرواح البريئة وتكبدت خسائر كبيرة في الهياكل الأساسية. ويرجع ذلك جزئياً إلى الجغرافيا وبسبب الاستراتيجيات قصيرة النظر والخطط الإقليمية القاصرة التي أدت إلى الاعتماد على الجهات الفاعلة من غير الدول والتي تستخدم لإبقاء الآخرين في بيئة غير مستقرة من خلال العنف وتعزيز التطرف. وقد أدى ذلك إلى التهاون والإفلات من العقاب؛ لذلك، نحن بحاجة إلى بذل المزيد من الجهد وتجاوز المعايير غير الفعالة لإحداث التغيير والمساءلة. لقد طلبنا من دول الجوار، وخاصة باكستان، مساعدة المجتمعات المستهدفة، بما فيها مجتمعاتها، على التصدي لهذا الخطر. ونحن نتطلع إلى التنفيذ الفعال والحسن التوقيت لخطة العمل الأفغانية – الباكستانية للسلام والتضامن التي تم الاتفاق عليها مؤخرا.

ويجب على جميع الجهات المعنية التصدي لجميع اتجاهات الإرهاب على نحو موحد والقضاء على التربة الخصبة للإرهاب وملاذاته ومحاكمة الجناة ومقاضاتهم. وكانت الاستجابة حتى الآن مشتتة وغير كافية. نحن نعمل مع جميع البلدان، القريبة والبعيدة، لتحقيق نتائج أفضل. وعلى هذا الأساس، تدعم أفغانستان التنفيذ المتوازن لجميع الركائز الأربع لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، ويجب التصدي بجدية أيضا لعدم الامتثال. لقد بدأ بلدي أيضا عملية تعاون منظمة مع مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، وندعم المبادرات الإقليمية من خلال المنتديات التي تركز على هذه الاهتمامات ذات الأولوية. وسنواصل الانخراط في العمل مع أصحاب المصلحة الإقليميين في ذلك الصدد.

منذ أن اجتمعنا آخر مرة، طوت أفغانستان صفحة وقدمت مبادرات غير مسبوقة إلى حركة طالبان لتصبح جزءا من عملية السلام في أفغانستان المتسمة بالمصداقية ويقودها الأفغان ويتولون زمامها. وهو ما يمكن أن يؤدي إلى تسوية سياسية عادلة وشاملة من خلال المحادثات والمصالحة. وفي عدة مناسبات، تعهدنا

بالاتزام بالحوار غير المشروط فيما بين الأفغان وإعادة جميع الحقوق والامتيازات للأشخاص الذين وافقوا على إنهاء دورة العنف. بل إننا أعلنا عن وقف إطلاق النار من جانب واحد في وقت سابق من هذا العام، والذي وافقت عليه حركة طالبان لمدة ثلاثة أيام وأعطى الأفغان لمحة عما يمكن أن يبدو عليه السلام. وللأسف، فإن الأهداف الدخيلة منعتنا من تكرار وقف ثان لإطلاق النار في الآونة الأخيرة، ولكننا لن نتوقف. بل سنسعى دائما لتحقيق ما هو صحيح ويمكن تحقيقه.

وأود أن أعرب عن خالص شكري لجميع الدول، ولا سيما الولايات المتحدة والدول والأطراف المعنية الأخرى – بما في ذلك حكومتا المملكة العربية السعودية وإندونيسيا اللتان استضافتا مؤخرا اجتماعا لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان – والأمم المتحدة وغيرها لتشجيع جميع الأطراف على تمهيد الطريق لعملية تؤدي إلى محادثات وتسوية تفاوضية عادلة وشاملة. بالنظر إلى سجل امتد لـ ٢٥ عاما، فإن أحد الشروط الأساسية للمحادثات هو التعلم من تاريخ المشاركة في إحلال السلام. ونرى أنه من الضروري اتباع نهج مزدوج للتأكد من أننا سنفوز بتحقيق السلام، بل أيضا لحماية المكاسب التي حققها شعبنا والإنجازات التي تحققت بمشقة، والتي تشمل النظام الدستوري وحرية التعبير والحقوق الجنسانية وحقوق الإنسان وتهيئة الفرص الاقتصادية.

أريد أن أتوقف هنا وأشيد بالأفغان الذين ما زالوا يعانون من جراء العنف، وكذلك قواتنا الأمنية الوطنية القوية على دفاعها الثابت عن دولتنا وعلى التصدي بقوة على خط المواجهة لمكافحة الإرهاب.

هناك اختباران شعبيان مهمان في الأفق أمام أفغانستان: من المقرر إجراء الانتخابات البرلمانية الشهر المقبل والانتخابات الرئاسية في العام المقبل. واستنادا إلى التجارب السابقة، أتفق مع الرئيس أشرف غني على أن الشرعية السياسية مستمدة من إرادة الشعب. وبينما نبذل جهود السلام ونعمل على التصدي للتحديات الأمنية وتحديات الحكم، نذكّر أنه في ضوء ظروفنا، يجب علينا في نهاية المطاف أن نتأكد من أن العملية الانتخابية جديرة بالثقة وأن الناخبين سيقبلون بنتائج تتسم بالمصداقية والشرعية.

وبغض النظر عن الفائز أو الخاسر، فإن مستقبل أفغانستان يرتكز على تعزيز توافق وطني في الآراء يوفر وحدة الهدف الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار السياسي الذي يستمد شرعيته من المؤسسات التعددية والشاملة للجميع والديمقراطية.

شغلت الرئيسة مقعد الرئاسة.

وفي ذلك الصدد، أود أن أشكر الأمم المتحدة – وبخاصة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان – والاتحاد الأوروبي وجميع الجهات المانحة والجهات المساهمة الأخرى على مساعدتنا على المضي قدما بالعملية. ونتطلع علاوة على ذلك، إلى مؤتمر جنيف الوزاري بشأن أفغانستان المقرر عقده في تشرين الثاني/نوفمبر. فهو سيكون فرصة ممتازة لتقييم عملنا والطريق إلى الأمام بعد آخر اجتماع لنا مع المانحين.

أما على الصعيد الإنساني، فتواجه أفغانستان أيضا مهام عسيرة مرتبطة بالجفاف الوشيك وإعادة توطين اللاجئين والتشريد الداخلي الناجم عن الاختلالات المناخية والوطنية، وانعدام الأمن الغذائي والتهديدات الأمنية. ويقدر أن تؤثر هذه المهام على ثلثي البلد وسبل معيشة أكثر من ٤ ملايين شخص، مع احتمال دفع مليون شخص آخر إلى الهجرة. إننا بحاجة ماسة إلى تلبية احتياجاتهم الإنسانية. أود أن أشكر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ووكالات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات غير الحكومية والجهات المانحة على مساهماتها وعملها الجاد في الميدان؛ومع ذلك، فإننا نحث المجتمع الدولي عل التمويل الكامل لخطة أفغانستان للاستجابة الإنسانية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١.

إن التسوية السلمية للمنازعات وحماية الناس المضطهدين من المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة، مما يعود بالنفع

على تعزيز وصون السلام والأمن الدوليين. وبوصفنا بلدا دمرته الحرب، فإننا نتعاطف ونتأثر مع شعبي سورية واليمن وغيرهما من المجتمعات المحلية الضحية في جميع أرجاء العالم. وبالمثل، فإننا نؤيد الحق الأساسي في حماية السكان الروهينغيا في ميانمار. كما تؤيد أفغانستان تأييدا كاملا جميع جهود الأمم المتحدة وغيرها من الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق تسوية عادلة وشاملة ودائمة للقضية الفلسطينية، بما فيها دعوة الجمعية العامة إلى وضع آلية حماية دولية للمدنيين.

وعلاوة على ذلك، ينبغي أن توفر أنشطة الأمم المتحدة في مجال بناء السلام التركيز الواجب على مبدأ الملكية الوطنية، وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتعزيز المزيد من الاتساق فيما بين كيانات الأمم المتحدة ووكالاتها ذات الصلة العاملة في مجال التنمية.

وفيما يتعلق ببرنامج الإصلاح، نحن نؤيد تأييدا كاملا الجهود الرامية إلى تعزيز دور الأمم المتحدة في سياق مبادرات الأمين العام. إن إنشاء إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام خطوة جديرة بالترحيب، وكذلك إنشاء مكتب مكافحة الإرهاب. ونحن نتطلع إلى تنفيذ القرار المتخذ بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، ونعتقد أنه سيعزز الإنجازات التي حققناها في إنشاء مبادرة وحدة العمل في الأمم المتحدة من أجل أفغانستان.

إن دور أفغانستان النشط الذي تضطلع به في إطار منظومة الأمم المتحدة في الوقت الراهن أكثر وضوحا اليوم من أي وقت مضى. وتأتي رئاستنا للجنة الثالثة خلال الدورة الثالثة والسبعين في وقت بالغ الأهمية، إذ نهدف إلى الشروع في إعداد عدة مشاريع قرارات واعتمادها بشأن العديد من المواضيع المشتركة، بما في ذلك ضحايا الإرهاب وخطر الأجهزة المتفجرة المرتجلة، بالإضافة إلى مسائل اللاجئين والمهاجرين، وحقوق الطفل، وتمكين المرأة، وحقوق الإنسان، والتنمية الاجتماعية وغيرها من بنود جدول أعمال اللجنة.

وعلاوة على ذلك، دل انتخاب أفغانستان لعضوية مجلس حقوق الإنسان للمرة الأولى في عام ٢٠١٧ على التزامنا وبين إنجازاتنا في ذلك الصدد. ولا نزال طرفا في البروتوكولات والاتفاقيات الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان. ويسرني أن أبلغ الجمعية بأن أفغانستان أقرت مؤخرا مجموعة من القوانين الوطنية بشأن حظر المعاملة القاسية والمهينة، وأقرت قانون حظر التعذيب ومكافحة الاتجار بالمهاجرين والبشر، واعتمدت مدونة تحظر تجنيد الأطفال في قواتنا الأمنية. وفيما يتعلق بالنقطة الأخيرة، نعمل بشكل وثيق مع مكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والنزاع المسلح.

أود أن أترك هذه المنصة بطرح مفهوم جريء ذكره أيضا في الآونة الأخيرة الرئيس غني، ويمكن أن يشكل نموذجا استشرافيا جديدا لبلدي ولمنطقتنا إذ نسعى جاهدين لإنهاء أربعة عقود من النزاع والدخول في مرحلة جديدة خالية من العنف والتنفيذ القسري للأفكار التي تنم عن الركود والعادات التخريبية. إنه مفهوم يؤكد على جعل أفغانستان منطلقا للمودة والتعاون إقليميا وفي نصف الكرة الشرقي خلال السنوات القليلة المقبلة، في تناقض حاد مع ما هو جار من دفعها وجرها لتصبح منطقة زعزعة استقرار ومجابهة.

إن شعبنا الذي لا يشكل أي خطر على أي شخص، يطالب بتغيير جوهري حيث يمكن أن يكون له دور بناء وتعاوني عبر الحدود ويساعد في تحويل بلده إلى ملتقى دوار للأشخاص، والسلع والخدمات والاتصالات والتعاون والأفكار عبر المنطقة الأوسع نطاقا. وأعتقد أنه يمكننا تحويل هذا المفهوم إلى واقع بمساعدة من المجتمع الدولي. ويحدوني الأمل في أن نواصل إشراك شركائنا الإقليميين في مساعدتنا على تحقيق هذه الرؤية. ويحدوني الأمل في أن يكون للجمعية العامة وجميع الدول الأعضاء المعنية دور داعم وإيجابي لإنهاء سنوات من المعاناة وفتح الطريق المؤدية إلى السلام والاستقرار والازدهار بشكل دائم.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر الرئيس التنفيذي لجمهورية أفغانستان الإسلامية على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد عبد الله عبد الله، الرئيس التنفيذي لجمهورية أفغانستان الإسلامية، من المنصة.

خطاب السيد جيسيبي كونتي، رئيس مجلس وزراء جمهورية إيطاليا

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن لخطاب رئيس مجلس وزراء جمهورية إيطاليا.

اصطحب السيد جيسيبي كونتي، رئيس مجلس وزراء جمهورية إيطاليا، إلى المنصة.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): يسرني كثيرا أن أرحب في الأمم المتحدة بدولة السيد جيسيبي كونتي، رئيس مجلس وزراء جمهورية إيطاليا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد كونتي (إيطاليا) (تكلم بالإيطالية؛ وقدم الوفد الترجمة الشفوية إلى الإنكليزية): يشرفني أن أتكلم اليوم أمام الجمعية العامة، بصفتي المتحدث باسم إرادة الحكومة والشعب، لتأكيد التزامنا إلى جانب الأمم المتحدة وتأييدا لها. ويحتاج المجتمع الدولي إلى تعددية الأطراف الفعالة حقا وأمم متحدة تضطلع بدور قوي بوصفها إحدى ركائز نظام دولي يقوم على أساس السلام والعدالة والإنصاف. ولذلك، فإننا نواصل دعم خطة الأمين العام للإصلاح اليوم أكثر من أي وقت مضى في عملية التنفيذ الدقيق التي تنتظره. إننا نريد أمم متحدة تكون أقرب إلى الناس، قادرة على تلبية احتياجات الأمن والرفاه ومستعدة لحمايتها من مزالق العولمة التي تتيح فرصا عديدة، ولكن يمكنها أيضا أن تُحدث آثارا ضارة.

وجعلت الحكومة الإيطالية تلك الأولويات نفسها أساس أعمالها. إن الأعمال الحكومية التي لا تولي الاعتبار الواجب لضمان أن تتاح لجميع مواطنيها ظروف العيش المنصفة والكريمة ليست أعمالا يمكنني أن اعتبرها مقبولة من الناحية الأخلاقية، ناهيك عن الناحية السياسية. وحينما يتهمنا البعض بالنزعة إلى فرض السيادة أو الشعبوية، فإنني دائما أتمتع بالإشارة إلى أن المادة ١ من الدستور الإيطالي التي تشير إلى السيادة والشعب. وفي ضوء ذلك الحكم تحديدا أفسر مفهوم السيادة وممارسة الشعب للسيادة. وذلك النهج لا يغير الموقف التقليدي لإيطاليا في إطار المجتمع الدولي و، بناء على ذلك، إزاء الأمم المتحدة. إن الأمن والدفاع عن السلام والقيم التي تحفظه بشكل أفضل، فضلا عن تعزيز التنمية وحقوق الإنسان، هي الأهداف التي نشاطرها وسنواصل السعي لتحقيقها بشجاعة واقتناع على الصعيدين الوطني والدولي.

وفي الذكرى السنوية السبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، تعبر إيطاليا عن تلك الإرادة بترشحها لعضوية مجلس حقوق الإنسان. ويشكل احترام الحقوق الأساسية للبشرية إحدى الركائز التي أُسست عليها الجمهورية الإيطالية – وهي بمثابة منارتنا، ولا سيما حاليا فيما نحن مطالبون بالتصدي للتحديات الهائلة التي تمثلها الأزمات الخطيرة وطال أمدها في منطقة أوروبا والبحر الأبيض المتوسط، بما في ذلك تدفقات الهجرة. وعلى مدى أعوام، دأبت إيطاليا على المشاركة في مهام البحث والإنقاذ في البحر الأبيض المتوسط وأنقذت عشرات الآلاف من الناس من الموت، وفي كثير من الأحيان بمفردها، على النحو الذي أقر به مرارا وتكرار من يقولون إن إيطاليا أنقذت شرف أوروبا.

إن ظاهرة الهجرة التي نواجهها تتطلب من المجتمع الدولي بأسره تقديم استجابات قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل وطويلة الأجل تكون منظمة ومتعددة المستويات. وعلى ذلك الأساس نؤيد الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية. إن هذا تحد يمكن، ويجب، التصدي له باتخاذ نهج قائم على المسؤولية المشتركة، وبمنطق للشراكة بين بلدان منشأ التدفقات وعبورها ومقصدها، مع الأخذ بعين الاعتبار أولوية ضرورة

ضمان كرامة الفرد، ولكن أيضا العزم القوي على مكافحة من يدوسون على تلك الكرامة وعلى الحياة ذاتها باتجارهم بالبشر.

وتسعى إيطاليا لتحقيق أهداف صون السلام والأمن الدوليين، ولا سيما في أوقات القيود المتعلقة بالميزانية. ونحن نأتي بشكل ثابت في المرتبة الثامنة بوصفنا أحد المساهمين في الميزانية العادية للأمم المتحدة، ونكمل ذلك الالتزام بالمبادرات الإنمائية، على المستوى الثنائي ومن خلال وكالات الأمم المتحدة على السواء. وتستلهم تلك المبادرات أهداف التنمية المستدامة الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. إن الفقر وحالات عدم المساواة والبطالة والآثار المدمرة لتغير المناخ من العلل التي تهم جميع البلدان، بغض النظر عن مستوى التنمية فيها.

ويجب أن يفسح منطق تقديم المساعدة المجال لإطار عمل للمسؤولية المتبادلة والشراكة، على النحو الذي تشجعه إيطاليا – على سبيل المثال، في القارة الأفريقية – لكي يتمكن كل واحد من أصحاب المصلحة من الاضطلاع بدوره بأفضل شكل تسمح به إمكانياته وقدراته.

وتعتز إيطاليا بكونها أحد المساهمين الرئيسيين في عمليات حفظ السلام، وهو التزام حافظنا عليه لأعوام عديدة ومن أجله حظينا بالتقدير، الضروري لنا، الذي يأتي أولا وقبل كل شيء من المجتمعات المحلية التي نعمل فيها.

إن إيطاليا بلد يحتوي حمضه النووي ذات على تعزيز الحوار والشمول في حالات الأزمات. وتلك المبادئ أساسية عند معالجة حالات عدم الاستقرار الخطيرة والواسعة النطاق التي تتسم بها حاليا منطقة ذات أهمية حيوية لأمن وازدهار إيطاليا وأوروبا بأسرها، أي تحديدا، منطقة البحر الأبيض المتوسط الكبرى.

وفي الأسابيع المقبلة ستستضيف إيطاليا مؤتمرا بشأن ليبيا، سيكون هدفه الرئيسي دعم المسار السياسي المشترك والإسهام في تحقيق الاستقرار السياسي في البلد. فذلك المسار سيعزز فرص تحقيق أوسع مشاركة ممكنة لأصحاب المصلحة الليبيين، الذين يظلون أسياد مصيرهم. وستضطلع الأمم المتحدة بدور رئيسي من خلال خطة العمل التي ستلتقي حولها جميع المساهمات التي يقدمها أصحاب المصلحة الدوليون والإقليميون.

ويظهر النزاع الطويل الذي يعصف بسوريا لمدة سبع سنوات جميع حدود الحلول العسكرية. ومن واجبنا دعم أعمال الأمم المتحدة وأعمال المبعوث الخاص للأمين العام، السيد ستافان دي ميستورا.

فالمسؤولية المشتركة – في إطار بناء مجتمعات سلمية وعادلة ومستدامة – دعوة نشاطرها ونقبلها باعتبارها دعوة إلى التغيير. وتميز روح التغيير نفسها أعمال الحكومة التي أتولى قيادتها. ولكن يجب علينا أيضا أن نتولى تلك المسؤولية نحو إصلاح مجلس الأمن، الذي ستواصل إيطاليا فيه متابعة التزامها العميق، بالحوار مع جميع الدول الأعضاء، لتحقيق الهدف المتمثل في الإصلاح المشترك.

وينبغي أن نتطلع جميعا إلى المسار المؤدي إلى تعددية الأطراف الفعالة. ومع ذلك، لا يمكن لذلك المسار أن يتجاهل ضرورة أن يقر جميع أفراد الأسرة البشرية بالقيادة العالمية التي تضطلع بها الأمم المتحدة، التي ينظرون إليها بثقة متجددة.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس مجلس وزراء جمهورية إيطاليا على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد جيسيبي كونتي، رئيس مجلس وزراء جمهورية إيطاليا، من المنصة.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.